**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**

**قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية**

الموضوع

# التسيير الأمني للنزاع في سوريا 2014/2012

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص إدارة النزاعات الدولية.

**<u>اعداد الطالب :</u>**

**عبد الودود بلقاسم**

**<u>اشراف الاستاذ:</u>**

**د. غريب حكيم**

<u>اعضاء لجنة المناقشة:</u>

- د. ربيج علي.......................رئيسا

- أ. مها بن عبد العزيز.............مصححا ومناقشا

- د. غريب حكيم......................مشرفا ومقررا

**السنة الدراسية: 2015/2014**

الاهداء

الى احب واغلى الناس    *امي*

## شكر و تقدير

بعد الشكر لله على التوفيق لأداء هذا العمل.

قال صلى الله عليه وسلم: **"**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**"**

اتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ المشرف:الدكتور **غريب حكيم** ،على كل الجهود التي بذلها معي اثناء اعداد المذكرة ،وعلى النصائح التي لازمني بها طيلة اعداد المذكرة.

كما اشكر أخي وزميلي **مختاري نصر الدين** على الجهد الذي بذله معي في مرافقتي لإعداد المذكرة، وعلى الصبر وخفة الروح التي تحلى بها معي في اثناء ذلك فشكرا جزيلا اخي .

كما لا يفوتني أن اشكر كل طاقم المدرسة على كل الجهود التي يبذلونها من قريب او من بعيد للتكوين الجيد والقيام على راحة الطلبة ، بتوفير الجو العلمي لذلك.

لكل هؤلاء ألف شكر.

إني رأيت انه لا يكتب إنسان كتابا في يوم ألا وقال في غده،لو غير هذا لكان أحسن ،و لو زيد كذا لكان يستحسن،ولو قدم هذا لكان افضل ،ولو ترك هذا لكان اجمل،وهذا اعظم العبر،ودليل امتلاء النقص كل حصيلة البشر

« لن يبنى مستقبل سوريا سوى الشعب السوري ،ولا غنى عن الدعم الضروري للمجتمع الدولي، وإذا ما وجهت جميع تلك الجهود في نفس الاتجاه فسيكون لها بالغ الاثر»

حكمة الممثل المشترك الاخضر الابراهيمي ادلى بها امام الجمعية العامة في 04 سبتمبر 2012م

**ملخص الدراسة :**

**باللغة العربية**

لقد تم انشاء الامم المتحدة كمنظمة دولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ،وفي سبيل ذلك تعززت المنظمة بأجهزة واليات تابعة لها ،تعمل كل منها في جهود تسوية النزاعات الدولية، باليات دبلوماسية سياسية ،قانونية ،قسرية ،وعسكرية،تضمنها الفصلين السادس والسابع للمنظمة.

التجربة الميدانية للأمم المتحدة بينت دورا تراوح بين النجاح والفشل ،في سبيل إحلال السلم والأمن الدوليين ،نتيجة عوامل مساعدة مكنت من النجاح،وعوامل معيقة داخلية وسط المنظمة وخارجية نابعة من المصالح الواقعية للقوى الكبرى العضوة الدائمة العضوية.

النزاعات الغير دولية او الداخلية،واحدة من الرهانات التي وضعت اداء الامم المتحدة في الميزان،والنزاع السوري نتيجة تعدد وتعقد متغيراته،الشيء الذي عقد مثل كل النزاعات التي فشلت فيها الأمم المتحدة في حلها ،نتيجة تدخل عوامل عدة من حق النقض والمصالح الاستراجيية للقوى الكبرى وظهور فواعل جديدة في النظام الدولي.

وللنظر أكثر في جهود الأمم المتحدة في ظل تأثير المصالح المختلفة للدول العظمى والفواعل الدولية الجديدة على هذه الجهود وعرقلتها ،اخترنا النظر في الحالة السورية،والجهود المبذولة من طرف الامم المتحدة فيها.

**Résumé**

L'organisation des nations unis été crée dans le but de préserver la paix et la sécurité internationale. Pour atteindre ces fins, elle fut dotée de plusieurs organismes qui activent pour résoudre les conflits internationaux par voie diplomatique, politique, juridique ; militaire et même avec l'utilisation des mesures de contrainte, Incluent dans les chapitres VI et VII.

Il est évident, d'après l expérience de l'organisation des nations unis, que ses manœuvres pour l'instauration de la paix et la sécurité internationale, sont parfois réussies, mais elles échouent d'autres fois, ce qui est principalement lié à la domination des intérêts réalistes des pays puissants membres permanant dans l'ONU.

Les conflits non–internationaux (les conflits internes), sont parmi les enjeux, avec lesquels la mise en œuvre de cet organisme est évalué, comme le conflit syrien dont les variables sont bien nombreuses et compliqués, le droit de *vito* dont les cinq puissant disposent et les intérêts stratégiques des grandes puissances, ainsi que l'apparition des autres facteurs dans le système international sont aussi des éléments qui contribuent a cet échec.

Pour voir plus les efforts des nations unis en la présence de l'influence des intérêts des grandes puissances et les nouveaux facteurs internationaux, on a opté pour le cas syrien a fin d étudier les efforts des nations unis dans le but de résoudre cette crise.

**Abstract**

The organization of the United Nations was created in order to preserve peace and international security. To achieve these ends, it was endowed with several organizations that enable to resolve international conflicts through diplomatic, political, legal; military and even with the use of coercive measures, Include in Chapters VI and VII.

Obviously, after the experience of the United Nations organization that his maneuvers for the establishment of peace and international security became successful, but in another part the organization knew many failures, which are mainly due to the domination of interests of powerful permanent members in UN.

The Non-international conflicts (internal conflicts), are among the issues that contribute in the implementation and evaluation of this organization, as the Syrian conflict whose variables are many and complicated, the right of veto

Which the five powerful countries dispose, and strategic interests of the great powers and the emergence of other factors in the international system are also factors that contribute in this failure.

In order to see the efforts of the United Nations in the presence of the influence of the major powers and new international factors, we opt for the Syrian case to study the efforts of the United Nations in the resolution of the crisis.

**الفهرس**

**مقدمة :**

تم انشاء هيئة الامم المتحدة كالية دولية لحفظ السلام والامن الدوليين، بعد فشل عصبة الامم في اداء هذا الدور ،اذ كان انشاء هيئة الامم المتحدة في السادس والعشرين 26 من شهر جوان، تاريخ التوقيع على ميثاق انشائها، وبدا تنفيذ الميثاق في الرابع والعشرين 24 من شهر اكتوبر من سنة 1945 م، كنتيجة حتمية للوضع الدولي، الذي غلبت عليه صورة الحروب التي عمت العالم في هذه الفترة، والتي نشبت بين الوحدات السياسية الدولية.

ولقد ساهمت هيئة الامم المتحدة منذ نشأتها في الحد من العديد من بؤر التوتر و النزاع في العالم وهذا بفضل الاليات التي تضمنها ميثاق انشاء الهيأة (الاليات الدبلوماسية،السياسية،القانونية،العسكرية) رغم محدودية الامكانات الموضوعة تحت تصرفها وانتقائية التدخلات من طرف الفواعل المنشاة للهيأة والمتحكمة في عملها نظرا لافتقار الهيأة لآليات العمل المستقلة و تباعيتها للقوى الكبرى العالمية في التمويل والتجهيز بالإضافة لحق الفيتو الذي اضعف التوافق في الرأي بين مصالح الدول الكبرى فأضحت الهيأة كأداة في يد ثلة من القوى التي تسعى في كل مرة متى وأين وجدت مصالحها الى التغطية على اهدافها تحت راية هذه الهيأة.

على عكس ما هو حاصل اليوم اين ظهرت العديد من النزاعات حيث تعددت اطرافها واسبابها (ظهور نزاعات من نوع اخر نزاع بين كيانات ،افراد،جماعات ،هويات ) ، صارت تهدد السلم والامن الدوليين ،سواءا من الجوانب الانسانية ،او الاقتصادية ،او السياسية و النظام العالمي عامة،وهو مايستدعي التدخل الاممي لمعالجتها، وفق ميثاق الامم المتحدة، ومثالية الاهداف السامية التي نشات عليها الامم المتحدة ، ،والنزاع السوري هو واحد من النزاعات الداخلية التي قامت بشكل سلمي ،في شكل مطالب اجتماعية وحقوقية ،تنموية ،المطالب التي تنادي بها جل شعوب العالم الثالث في اطار مطالب الاجيال الحالية،التي تتطلع الى عيش ماتتناقله وسائل الاعلام عن عيش الشعوب الاخرى في العالم الشمالي ،هذه الاحتجاجاتالتي انتقلت من تونس الى مصر الى ليبيا الى سوريا ،حيث اطاحت بالانظمة ،وقياداتها ،وجلب التدخل العسكري في اخرى ،واقامت ديموقراطية عربية في اخرى ،هذا الانتقال الذي جاء بشكل سريع ومتوالي، مما اوحى الى ان الامر مبيت لهذه التحركات ،لاستغلالها في الوصول الى المصالح الواقعية لمن يقف وراء مااصطلح عليه بالربيع العربي.

تحولت المطالب الشعبية في سوريا نتيجة التصادم في الراي، بين الشعب والسلطة،في مجتمع يتمتع بتنوع ثقافي، هوياتي ،في ظل امتداد خارجي لها، ويمتلك من العلاقات والمصالح مايمتلك، الشيء الذي فتح الباب امام خروج المطالب الشعبية، من سلميتها الى المواجهة المسلحة ،حيث ركبت فيه هذه التعدديات الشعبية قارب العنف، وصارت تتقاتل من اجل فرض منطقها في الواقع،الشيء الذي كما قلنا

وفي اطار واقعية من يقف وراء الحراكات العربية وفق اجندات واقعية لمشروع اكبر من مطالب مجتمعية، اوجد نقطة نزاع، صارت تهدد السلم والامن الدوليين، نتيجة فضاعة الاثار الانسانية، والاقتصادية، والسياسية، الداخلية والخارجية، ومخافة انتقال القتال الى خارج سوريا، وبالتالي تهديد السلم والامن الدوليين ، هذا ما استدعى تدخل الامم المتحدة في البلاد.

**اهمية الدراسة:**

**اهمية عملية:**

تواجه الامم المتحدة خاصة بعد الحرب الباردة ،عدةنزاعات لم تعد بشكل التقليدي ،بين الدول ،بل صارت تنشا بين افراد ،جماعات ،هويات ،هذا لا ينفي الامتداد الدولي في عالم يعيش في قرية صغيرة تلتقي فيها المصالح بين الفواعل ،ولان الامم المتحدة وفق مثالية النشاة ،مطالبة بمعالجة هذه النزاعت في اطار الاجهزة والاليات التي نص ميثاق تاسيسها عليه ،هذهالمثالية التي تلتقي فيها واقعية المصالح الدولية للقوى الدائمة العضوية فيها ،ولمتغيرات فرضت نفسها على المستوى الاقليمي والدولي نتيجة هذا التشابك في العلاقات الدولية ،وهو مايفسر استمرار النزاعات ،ومنهنا تاتي الاهمية الملية لبحثنا من خلال النظر في كيفية تعامل الامم المتحدة مع النزاع السوري في اطار مثالية مبادئها التي نشات عليها ،وبين ارادة المصالح الواقعية للدول التي تقف وراء تنفيذ خطط الامم المتحدة في احلال السلم والامن الدوليين

**اهمية علمية :**

الاهمية العلمية للموضوع وتنبع من كون ان الموضوع ينظر في عمل هيأة عالمية من المفروض ان طبيعة التخصص في منطلقاتها النظرية العلمية تعتمد على المستندات والآليات السياسية والدبلوماسية القانونية الدولية التي تنادي بها هذه الهيأة وانطلاقا من ان الهيأة تعد الاولى في التدخل في النزاعات الدولية ،ومنه فاشكاليتنا تعالج كيفية تسيير هذه الهيأة لواحدة من النزاعات الداخلية في العالم الحديث، وهذا في ظل عالمية النزاع بالوكالة نظرا للطبيعة الجيوسياسية للمنطقة.

**الاشكالية :**

ان النزاع الداخلي السوري ،الذي جاء كشكل منالتحول في الحركة الشعبية المطالبة بتغيير في الحريات والحقوق الاجتماعية السياسية ،الانسانية ،والذي وجد التماطل والتاخر في التحرك ،محاولا ربح الوقت ،ومعتقدا ان البلدفي مناى عن الوصول الى المواجهة المسلحة ،لكن في وسط محلي يتميز بالتنوع والتشعب ،واقليمي منقسم بين مناهظ ومساند للنظام ،لكل مصالحه الواقعية في المنطقة جعل الامر يمتد ليخرج الى خارج سوريا وتدخل البلاد الحرب بالوكالة ،وهو ماجر البلادالى مستنقع من الدماء واللجئين وخراب اقتصاي ،اجتماعي يحتاج الى عقود للعودة الى ماهو عليه ،وخوف من امتداد في وسط وجود

الظروف المواتية للانتقال ،جاء الطلب الانساني بالتدخل لمحاولةتسوية النزاع في سوريا ،عن طريق الالية الاممية ومحاولات اخرى ،ومنه جاءت اشكاليتنا التالية:

**كيف سيرت الامم المتحدة النزاع السوري في ظل الفواعل الدولية ومصالحها الجيواستراتيجية في المنطقة وهذا في الفترة مابين 2012 م/2014 م ؟**

**التساؤلات الفرعية:**

1-كيف تعمل الامم المتحدة على حفظ السلم والامن الدوليين في ظل تعقيد النزاعات الجديدة ؟

2- ماهي الاجهزة والاليات التي تسير بها الامم المتحدة النزاع في سوريا؟

3- ماهي العوامل الداخلية والخارجية التي تقف ضد ومع العمل الاممي في المنطقة ؟

4-كيف تعمل مصالح الدول الكبرى على اعاقة العمل الاممي في المنطقة؟

5-ماهي تصورات المستقبل السوري في ظل الوضع الانساني ،ومصالح الدول في المنطقة؟

**فرضيات الدراسة:**

**تعريف الفرضية العلمية:**تصريح علمي يتنبىء بعلاقة بين عنصرين او اكثر ويتضمن تحقيق امبريقي[1]

1- تعتمد هيأة الامم المتحدة في اليات التعامل مع النزاعات الدولية وفق التدرج في النصوص الواردة في ذلك.
2- تعجز هيئة الامم المتحدة على اداء مهامها في المناطق ذات المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى.
3- يتعقد عمل هيأة الامم المتحدة كلما تعقد وتشعبت اطراف النزاع .
4- افتقار وتبعية امكانات هيأة الامم المتحدة يعطل اداء الهيأة.

**مجالات الدراسة:**

**المجال الموضوعي :** وينطلق من النظر في كيفية ادارة الامم المتحدة للنزاعات الدولية ،الاليات المستخدمة والمؤسسات الفرعية التابعة العاملة في الميدان.

**المجال المكاني :**وينظر في كيفية تعامل هيأة الامم المتحدة مع النزاعات الدولية عامة والنزاع السوري خاصة

**المجال الزماني :**وينظر في كيفية تعامل هياة الامم المتحدة مع النزاع السوري من الفترة الممتدة من سنة 2012 الى غاية سنة 2014

---

[1] موريس انجرس ،***منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية*** ،ترجمة ،بوزيد صحراوي ،كمال بوشرف،سعيد سبعون ،(الطبعة الثانية،دار القصبة للنشر،الجزائر 2006) ص 150

**المناهج المستخدمة:**

**تعريف المنهج:**مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف[1]

وبغية الخوض في اشكالية موضوعنا حاولنا الاخذ بمجموعة من المناهج والمقاربات وهذا يتسنى العمل بالجانب النظري المتحصل عليه اثناء المسار الدراسي من هذه المناهج:

1- **المنهج التاريخي:** يعرف بأنه ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة. ولقد استخدمنا هذا المنهج للنظر في التطور التاريخي لتعاملات الامم المتحدة مع النزاعات الدولية ،ايضا للنظر تاريخيا في النزاع السوري وتطورات العمل الاممي بها.

**2-المنهج الوصفي :**

* **تعريفه:** هو المنهج الذي يقوم على تفسير الوضع الظاهر والراهنللظاهرة او المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها ووصف العلاقات الموجودة بين متغيراتها بهدف الوصول إلى وصف علمي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة بالاعتماد على الحقائق المرتبطة بها[2].

وهو المنهج الذي تأخذ به غالبية الدراسات العلمية لمحاولة التعريف وتصوير الظاهرة او النزاع في حالة تخصصنا والمتغيرات القريبة والبعيدة المتحكمة فيه حتى نحاول وضع القارئ في الصورة المعالجة .وهو ماسنحاول تطبيقه على النزاع السوري من خلال توضيحالمتغيرات المتحكمة في النزاع السوري ان كان من جانب الامسببات او التطورات ،الاطراف ،النتائج والتاثيرات ،لفهمالحالة التي هو عليها النزاع اليوم

***المنهج التحليلي[3]**

**تعريف:**هو المنهج الذي يقوم على التحليل والتاويل للمعطيات الوصفية المتعلقة بالظاهرة المدروسة،بغيةالوصول الى قراءة اوضح للظاهرة ، والخروج بالنتائج منها.

وهذا للخوض اكثر في كل ما يخص الموضوع او الظاهرة النزاعية المدروسة بنوع من التحليل العلمي وبالرجوع الى المعطيات الموجودة والمستجدة في الميدان بالاظافة الى الاستنتاجات والقراءات المقدمة لتطور هذه الظاهرة النزاعية المدروسة (اطرافها تطورها اسبابها محاولات ادارتها العامل الجيبوليتيكي للمنطقة اليات تسويتها العراقيل سيناريوهات مستقبلية للنزاع )

---

[1] موريس انجرس ،مرجع سابق ص98

L [2] محمد شلبي ،***المنهجية في التحليل السياسي*** :المفاهيم ،المناهج،الاقترابات والادوات (القاهرة :د ذ د نند،ذ،ط،،1996)ص،ص،117-119

[3] موريس انجرس ،مرجع سبق ذكره ص 106

***دراسة حالة** [1]:

**تعريف:** هو المنهج الذي يعمل على جمع معلومات وبيانات تفصيلية عن الظاهرة تخص الوضع الحالي والسابق للظاهرة ومعرفة العوامل التي أثرت وتؤثر عليها والتراكمات الماضية لهذه الظاهرة.

وفي حالة بحثنا سنحاول اسقاط العناصر والمتغيرات المتحكمة في الظاهرة النزاعية وتطبيقها على الظاهرة النزاعية المدروسة الاوهي ظاهرة النزاع السوري

**اطار نظري:**

**النظرية الواقعية**

بالنسبة للنظريات فانه تم الاخذ بالنظرية الواقعية والتي توضح ان التدخل الانساني كما يصور من طرف الدول الكبرى لا يكون إلا خدمة للمصالح الجيبوليتيكية كحالة النزاع السوري وان التدخل الانساني والديموقراطي ومسؤولية الحماية الا ذريعة توظف للتدخل في المناطق التي تمثل تهديدا لمصالح القوى الكبرى*[2] لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وتفترض الواقعية أن:

***الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد***، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب، غير أنها تقدم تفسيرات قوية للحروب، والتحالفات، والإمبريالية، وعقبات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية. كما أن تركيزها على النزعة التنافسية كان متناسبا جدا مع جوهر الصراع الأمريكي–الروسي او مع باق الكيانات الدولية التي تشكل ندا لها، ان الواقعية بأدواتها التحليلية –مسلماتها المركزية– مكنت من خلق إطار تحليلي متكامل لتفسير طبيعة و بنية و توزيع القوى في ظل النظام الدولي أين يشتد التنافس و يسعى كل طرف لكسب أكبر قدر من القوة على حساب الاطراف الاخرى).[3]

فالواقعيون الكلاسيكيون مثل "**هانس مورقينتو**" و "**راينهولد نايبور**" يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، وقد أبرز مورقينتو

[1] ، محمد شلبي مرجع سبق ذكره ص 108

[2] جهاد عودة ،النظام الدولي ..***نظريات واشكاليات*** ،(دار الهدى للنشر والتوزيع ،مصر ،ط1،2005) ص 30

[3] ستيفن وولت ،"***العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة***"،ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR تاريخ الزيارة 2015/03/22 الساعة 10:00 صباحا

فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب، ويرى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الو.م.أ. والإتحاد السوفييتي يحمل العديد من المخاطر.

### 2 الواقعية الجديدة[1]

الواقعية الجديدة Neo–Realism التي يتزعمها "**كينيث وولتز**" تغفل الطبيعة البشرية وتركز على تأثير النظام الدولي، فبالنسبة لـ وولتز، فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها. فهذا *النظام فوضوي* (بمعنى انتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من أخرى) وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء. وأخيرا، وخلافا لـ مورقينتو فإن وولتز يعتقد أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام المتعدد الأقطاب.

اضافة اخرى المهمة للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين **الهجومي–الدفاعي** ويتزعمهما كل من "**روبرت جرفيس**"، و"**جورج كويستر**"، و "**ستيفن فان إيفيرا**". هؤلاء الباحثون (ذوو النزعة **الهجومية)** يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة. لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.[2]

أما الواقعيون ذوو النزعة **الدفاعية،** فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية (مثل القدرات النووية الانتقامية). وهنا يرى اصحاب النظرية أن الو.م.أ. كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة ليطرة الخوف من إمكانية تبديد الو.م.أ. لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية.

يعتبر مفهوم **المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة** إحدى الإسهامات الحديثة للواقعية. فردا على افتراض "الاتجاه المؤسساتي" الذي يعتبر أن المؤسسات الدولية ستًمكن الدول من ترك المزايا قصيرة المدى لصالح مكاسب أكثر للتعاون على المدى الطويل. بحيث يشير الواقعيون من أمثال "**جوزيف قريكو**" و"**ستيفن**

---

[1] جهاد عودة ،مرجع سبق ذكره ص 31

[2] ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره "،ص 03

**كراسنر**" إلى أن الفوضى تدفع بالدول للقلق بشأن هذه المكاسب المطلقة من خلال التعاون، زيادة على الطريقة التي يتم وفقها توزيع هذه المكاسب بين المتعاونين، وتبرير ذلك هو أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى، بينما يصبح شركاءها أكثر هشاشة.[1]

تفسيرا واقعيا للنزاعات الإثنية، بالإشارة إلى أن تمزق الدول المتعددة الإثنيات يمكن أن يضع المجموعات الإثنية أمام وضع فوضوي. هذا الواقع الجديد، يثير مخاوف كل طرف تجاه الطرف الآخر، ويقود كليهما إلى محاولة استعمال القوة لتحسين وضعه النسبي، هذه الوضعية تتعقد أكثر عندما تكون في الإقليم، المأهول من طرف مجموعة معينة، جيوب تسكنها إثنيات أخرى، مثلما حدث في يوغسلافيا. ذلك أن كل طرف يحاول تنفيذ تصفية أثنية (استباقية) لإنهاء وجود أية أقليات غريبة.

وأخيرا، هناك بعض الباحثين من أمثال "**مايكل ماستاندونو**" الذين أشاروا إلى أن سياسة الو.م.أ. تتوافق مع المبادئ الواقعية، خاصة وأن مختلف تحركاتها مصممة أساسا للإبقاء على واقع الهيمنة الأمريكية، ولإقرار نظام ما بعد الحرب بشكل يعزز المصالح الأمريكية.

**(كينيث وولتز، فان إيفيرا، جاك سنا يدر)** يفترضون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، ويرون أن التكاليف المترتبة عن السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق عادة الفوائد المرجوة منها. وتبعا لذلك فإنهم يرون أن الحروب التي تخوضها الدول الكبرى تحدث عموما نتيجة لشعور مبالغ فيه بالخطر والذي تغذيه مجموعات داخلية، كما تعود أيضا إلى الثقة المفرطة في فعالية العمل العسكري[2].

**(إيريك لابس، وجون ميرشايمر، وفريد زكريا)** يرون **أن الفوضى** تدفع الدول للعمل على تعظيم قوتها النسبية طالما أن ظهورا مفاجئا لقوة تعيد النظر في الواقع القائم يبقى احتمالا واردا.

**النظرة الواقعية** ترى ان المشروعية الدولية التي تنادي بها الدول الكبرى في وجه الدول الصغرى ليست سوى لارهاب الدول بالقرارات والاجراءات المتخذة ظدها في حال عدم الانصياع،لاهدافها ومصالحها[3] .

---

[1] ستيفن وولت ، مرجع سابق "،ص 04

[22] Alex Inkels, "***The Emerging Social Structure of the World***", World Politics, 27, 4(July)

[3] ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره "،ص 04

### 3 الليبرالية– Liberalism

النظريات الليبرالية، التي ترى إحدى اتجاهاتها أن **الاعتماد المتبادل** في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين.

اتجاه آخر منسوب للرئيس الأمريكي الأسبق وودر ويلسون، يرى أن **انتشار الديمقراطية** يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية.

و هناك **اتجاه ثالث**، وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم. ترى الليبرالية بصفة عامة في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية. وفي كل الحالات فإن جميع النظريات الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاعي في النيوواقعية، على أن كلا منهما يقدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون.

اعطت التيارات الثلاثة للفكر الليبرالي دفعة قوية لليبيرالية ( التيارات الثلاث للفكر الليبرالي): [1]

– أصحاب نظرية السلام الديمقراطي.

– الليبراليون المؤسساتيون.

– الاتجاه الاقتصادي للنظرية الليبرالية.)

أصبح مفهوم"السلام الديمقراطي"، أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام.

فنظرية "السلام الديمقراطي" تعتبر ان الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى. وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال "**مايكل دويل**"، و"**جيمس لي ري**" و"**بروس راسيت**"، عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول

[1] جهاد عودة ،مرجع سبق ذكره ص33

الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ. وهي قد تفسر مساعي إدارة كلينتون الهادفة إلى توسيع مجال الحكم الديمقراطي. **(السلام الديمقراطي)** [1]

لكن أشار كل من "**سنايدر**" و"**إدوارد مانسفيلد**" إلى أن الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب عندما تمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، مما يعني أن المساعي الحالية لتصدير الديمقراطية قد تجعل الأمور أسوأ مما هي عليه.

أشارت انتقادات كل من "**دافيد سبيرو**" و"**جوان قوا**" إلى أن الغياب الظاهري للحروب بين الدول الديمقراطية يعود إلى الطريقة التي تمت بواسطتها تعريف الديمقراطية والعدد القليل نسبيا للدول الديمقراطية (خاصة قبل 1945). فضلا عن ذلك فإن "**كريستوفر لين**" يعتبر أن تمسك الدول الديمقراطية بخيار السلام عندما كانت احتمالات الحرب واردة لا يعود بالضرورة إلى تقاسم القيم الديمقراطية.

إذا كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدم لنا الدليل الحاسم بعدم لجوء الدول الديمقراطية إلى خيار الحرب ضد بعضها البعض، فإن غياب حالات تنازعيه في هذه الفترة يعود حسب "**جوان قوا**" إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفييتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية. *[2]

كيف ***الليبراليون المؤسساتيونن*** ظرياتهم. مع التطورات الدولية، إذ أن المؤسسات أصبح ينظر إليها *كعامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول*، لكنه أصبح من الواضح الآن أن المؤسسات لا تستطيع فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كان يتنافى مع مصالحها الأنانية ومن جهة أخرى، فقد قام المؤسساتيون من أمثال "**جون بافيلد**" و"**روبرت ماكالا**" بتوضيح النظرية لتشمل مجالات متعددة. أبرزها دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي، إذ يرى هؤلاء الباحثون أن خاصية المؤسسة العالية للناتو تفسر سر بقائِه وتكيفِهِ مع التغيرات بالرغم من اختفاء خصمه التقليدي.*[3]

من جانبه لازال ***الاتجاه الاقتصادي للنظرية الليبرالية*** يحظى بنفوذ كبير، خاصة ما طرحه بعض الباحثين من أن عولمة الأسواق العالمية، وظهور الشبكات عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد و الرفاه الاجتماعي. وبالرغم من جدة هذه

---

[1] Alex Inkels, ***ibid 05***

[2] جهاد عودة ،مرجع سبق ذكره ،ص44

[3] ناصيف يوسف حتي ،***النظرية في العلاقات الدولية*** ، (دار الكتاب العربي ،بيروت ط 1 ،1985 )،ص 192

التحولات، إلا أن المنطق الذي تقوم عليه بسيط جدا، فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول، وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة.

تعرضت هذه **النظرة إلى الانتقاد** من طرف باحثين يرون أن النطاق الحالي للعولمة لا يزال متواضعا، وبأن ما يتم من عمليات اقتصادية مختلفة لازالت تضبطها الدول.

**اطار مفاهيمي**

**مفاهيم الدراسة .**

**ادارة النزاع :**يقصد بادارة النزاعات الدولية ،الاستعمال الافضل للامكانيات والوسائل المتاحة سواء اكانت رؤوس اموال ،املاك متنوعة ،موظفين ،اشخاص ،دول ،منظمات حكومية او غيرحكومية بهدف تحقيق الاهداف المسطرة في هذا النزاع اوذاك سواء من خلال المساهمة في حله او تعقيده او في القضاء عليه وهو في بدايته. واحيانا بالتلاعب بعناصر النزاع والعوامل المتحكمة فيه ومواقف الاطراف المعنية بذلك النزاع*[1]

**حل النزاع :** الغرض من هذا الاسلوب هو مساعدة الاطراف المشتركة في النزاع ،من خلال فهم حاجات الاطراف الاخرى ومصادر النزاع وموضوعاته والعمل على ايجاد حلول للنزاع ،وعادة ماتلي هذه الخطوة ادارة النزاع وتهدف الى ايجاد الترتيبات الدائمة للنزاع*[2]

**تحويل النزاع :** يذهب تحويل النزاع الى ابعد من الادارة والحل ،فهو يهدف الى احداث تغيير في العلاقات الاساسية والبنيات الاجتماعية وسياق الظروف التى ادت الى هذا النزاع .*[3]

**النزاعات الداخلية:[4]**

يشير النزاع المسلح الداخلي ،الى حالة من حالات العنف تنطوي على مواجهات مسلحة طويلة الامد،بين القوات الحكومية وجماعة اواكثر منالجماعات المسلحة المنظمة،اوبين تلك الجماعات بعضها البعض،وتدور على اراضي الدولة،ويكون احد الجانبين المتنازعين على الاقل في نزاع

---

[1] محمد بوعشة ،***مدخل الى ادارة النزاعات الدولية*** (الجزائر ،دار القصبة للنشر ،ط12007 ص50-54

[2] زياد الصمادي ،***حل النزاعات*** (برنامج دراسات السلام الدولي :جامعة السلام التابعة للامم المتحدة ) 2009-2010 ص28

[3] HUGH MAILL***( Conflit Transformation TheoryAnd Europeen Pratice..standing group On InternationalRelations*** .15September 2007 p23

[4] عبدا العزيز جراد، ***العلاقات الدولية*** ،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1992)، ص.95

مسلح دولي هو جماعة من غير الدول ،وذلك النقيض من النزاع المسلح الدولي ،الذي تنخرط فيه القوات المسلحة للدولويحث وجود النزاع الملح الداخلي على تطبيق القانون الدولي الانساني، المعروف ايضا بقانون النزاعات المسلحة،حيث يفرض قيودا على الاطراف المتنازعة في ما يخص كيفية سير العدائية،ويحمي كافة الاشخاص المتضررين من النزاع ،ويفرض القانون الدولي الانساني التزامات على طرفي النزاع على قدم المساواة،ولكن دون منح اية صفة قانونية لجماعات المعارضة المسلحة المشاركةفي ذلك النزاع.[1]

**تفصيل الدراسة:**

ارتأينا تقسيم هذا العمل العلمي بالنظر للإشكالية المراد الخوض فيها والعناصر المتعلقة بالموضوع الى ثلاث فصول وخاتمة :

حيث سنتطرق في **الفصل الاول** الى اهم الركائز ،والاليات، التي اقرها ميثاق الامم المتحدة للمنظمة ،في سبيل معالجة ،وحل النزاعات الدولية .اذ سنتطق في **المبحث الاول** منه الى اهم الاجهزة التي تتظمنها المنظمة ،والتي تعنى بادارة النزاعات الدولية ،**المبحث الثاني** ،سنتعرض فيه الى اهم الاليات ،باختلاف اشكالها والتي اقرها الميثاق كذلك ،للتعامل بها مع النزاعات الدولية ،حسب خاصية النزاعات، وفي **المبحث الثالث** ،سنستعرض بعض الامثلة ،حول تدخات المنظمة ،في النزاعات الدولية ،ان كان بالنجاح او الفشل .

اما في **الفصل الثاني** فخصصناه للخوض في النزاع السوري ،وكيفيت تعاملت المنظمة معه في **المبحث الاول** فسنتعرض الى : النزاع السوري من حيث :اطرافه ،خلفياته،اثاره ، اما في **المبحث الثاني** :فسنتعرض الى اهم الجهود المبذولة من طرف المنظمة،في سبيل تسيير النزاع السورى ،حيث سننظر ،في الاليات القانونية ،والقرارت، جهود الامناء العامين للمنظمة ،بالاضافة الى الجهود الانسانية .

**وفي الفصل الثالث** والاخير سنحاول تقييم اداء المنظمة والنظر في اهم السيناريوهات المستقبلية للنزاع السوري ،اذ سنتعرض في **المبحث الاول** الى الجهود والمبادرات الدولية الاخرى لحل النزاع السوري، اما في **المبحث الثاني** فسننظر في اهم العوائق الدولية التي تحول دون حل النزاع السوري ،اما في **المبحث الثالث** فسنحاول استعراض اهم السيناريوهات المستقبلية للنزاع السوري .

---

[1] تعريف :كاتلين لافليند،*النزاعات الداخلية والقانون الدولي* ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر

# الفصـــــــــل الاول

**الفصل الاول :الامم المتحدة كهيئة دولية لتسوية النزاعات الدولية.**

اذا عدنا الى الظروف والاسباب التي نشات عليها هيئة الامم المتحدة لوجدنا ان المنشاين لها من الدول الكبرى وكذا هدف التحاق الركب من الدول الاخرى للعالم لاشك انه الحفاظ على السلم والامن الدوليين والقضاء على الحروب والنزاعات الدولية وفق الشروط التي تتطلبها وياتي على راس هذاهداف محاولة الحفاظ على السلم والامنالدوليين *[1]،وهو الشيء الذي نصت عليه المادة الاولى من ميثاق تاسيس الهيئة "اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم وازالتها،فمتىاندلعت اونشبت هذه النزاعات الدولية استوجب على هيئة الامم المتحدة البحث على الطرق الكفيلة بحل النزاع وتوقيف امتداده بكل الطرق الكفيلة على ذلك كما نصت الفقرة في نفس الشان تخويل امر قمع النزاعات والعدوانبين الدول الى هيئة الامم المتحدة ،وهذا سواء كانت وسائل ذلك سياسية اقتصادية او عسكرية ،وهنا نجد ان الفقرة اشارت الى هته الوسائل لكنمايقرا منها انها تتماشى مع وتيريرة النزاعات منجهة لكنمنجهة اخرى تسحب الارادة من اطراف النزاع وتعطي الضوء الاخضر للهيئة الدولية لفرض الحل .

ابتدات بوسائل لازالة ا اسباب لتوتر والنزاع والحيلولة دون اندلاع النزاعات( الوساطة ،المفاوضات، المساعي الحميدة ).

–تدابير لمساعدة الاطراف على التوصل والسعي السلمي لحل النزاع وفقا لمبادء العدل والقانون ،وهنا كما قلنا تبدا تقل ارادة الطرفين وتتدخل ارادة الهيئة (التحكيمالدولي ،التوفيق الدولي ،محمكة العدل الدولية ).

–اما في حالة الاخلال بالسلم والامن الدوليين وانفجار النزاع خاصة في ظل خطر انتشاره وخطورته على النظامالدوليين هنا تتخذ هيئة الامم المتحدة تدابير قمعيةلمواجهة حالات العدواناو تهديد السلم او الاخلال به*[2].

وللوصول الى هذه الاهداف في ما تخص استباب الامن والسلم الدولين من خلال تسوية وحل النزاعات المهددة للسلم والامن الدوليين اوكلت هياة الامم المتحدة الى عدة اجهزة وسط هيئة الامم المتحدة نص ميثاق الامم المتحدة على مجموعةمن السلطات الواسعة لها في اتخاذ التدابير اللازمة ضدكل من يخل بالامن الدولي ،وهذه الاجهزة تتمثل في  كل من مجلس الامن الدولي ،الجمعية العامة ،محكمة العدل الدولية ،بالاضافة الى مجموعة من المنظمات الدولية والاقليمية التي تلعب دورا اساسيا في حل النزاعات الدولية .

[1] مسيكة محمدالطاهر ،***قرارات مجلس الامن الدولي بين نصوص الميثاق والتطبيق*** ،(مذكرة ماجيستار في الحقوق ،تخصص قانون دولي وعلاقات دولية ،غيرمنشورة،جامعة الجزائر ، 2010) ص 10

[2]حمر العين لمقدم ،***التحديات الجديدة لمجلس الامنفي حفظ السلم والامن الدوليين*** :على ضوء الحرب العدوانية على العراق ،مذكرة ماجيستار في القانون الدولي ،غير ممنشورة ،جامعةساعد دحلب البليدة 2005ص31 33

**المبحث الاول :اجهزة الامم المتحدة وتسوية النزاعات الدولية.**

شمل ميثاق الامم المتحدة في عدة مواد منه على الاجهزة المنشاة والمخولة لتكريس جهود هيئة الامم المتحدة في سبيل الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وهذا في كل نقطة من نقاط العالم هذه الاجهزة التي وضح ميثاق الامم المتحدة الصلاحيات المخولة لكل جهاز في هذا الشان ،لضمان عدم التداخل في الصلاحيات ،هذه الاجهزة هي :مجلس الامن ،الجمعية العامة ،الامين العام ،الوكالات الدولية الاخرى التابعة للامم المتحدة ،هذا ماسنتعرض اليه في هذا الفصل مع دور كل جهاز وامثلة عن تدخلات كل جهاز منها وفق المطالب التالية :

المطلب الاول : مجلس الامن ودوره في تسوية النزاعات الدولية.

المطلب الثاني:الجمعية العامة ودورها في تسوية النزاعات الدولية.

المطلب الثالث :الامين العام ودوره في تسوية النزاعات الدولية.

المطلب الثالث :الوكالات الدولية التابعة للامم المحدة ودورها في تسيير النزاعات الدولية.

**المطلب الاول :الجمعية العامة وتسوية النزاعات الدولية .**

تعد الجمعية ثاني اكبر جهاز في هيئة الامم المتحدة ،يمثل فيها كل اعضاء دول العالم ، يخول لها ميثاق الامم المتحدة النظر في جميع القضايا المطروحة من الدول الاعضاء، اومن باقي اجهزة الهيئة ، لكن تبقى قراراتها كتوصيات فقط . خاصة فيما يخص تسوية النزاعات الدولية ،ولاتعد الزامية الا في القضايا ومسائل الهيئة الداخلية(العضوية ،الميزانية ،اشراف على الاجهزة...الخ)لتضمن ميثاق الامم المتحدة في كل من المواد (11،12،13،14) ضمن الفصل الرابع، دور النظر في المسال المتعلقة بتهديد وحفظ السلم والامن الدوليين بناء على طلب احداعضاء هيئة الامم المتحدة ،او مجلس الامن (كما نصت المادة 11 من الفصل الثاني من ميثاق الامم المتحدة)ولها ان تتخذ كل الاجراءات التي تضمن اسقرار الامن والسلم الدوليين ،كما نصت المادة 14 على التوصيات والتدابير ،التي يحق للجمعية اتخاذها لتسوية النزاعات الدولية(ليس لها صفة الزامية) لكن بالمقابل تتمتع الجمعية العامة باختصاصات عامة، في مجال حفظ السلم والامن الدوليين ،وفي السعي لاتخاذالاجراءات الرامية الى اخماد النزاع بين الاطراف . هذا مانصت عليه المادة 11 في فقرتها الثانية من ميثاق الامم المتحدة .

حيث بمجرد رفع عضو من الاعضاء للمشكلة ،او المسالة الدولية ،والتي بموجبها تصدر التوصيات[1] الملائمة كمثال :امر وقف اطلاق النار ،او الاعمال العداية ،سحب الاطراف للجيوش المساهمة في اجراء استفتاءات او انتخابات ،هذا هو اقصى ما منحته هيئة الامم المتحدة للجمعية . اما في حالة ضرورة اتخاذ عمل ميداني ،او تدخل فتحيل الامر الى مجلس الامن المخول قانونا بذلك.

لكن بالمقابل للجمعية دور تنبيهي، في حالة ما اذا وجد أي خطر، او تهديد للسلم والامن الدولين . جراء هذا النزاع ،ومن ثم فهي التي تنبه مجلس الامن الى ذلك ،وهنا يمكن اعتبار الامر تنسيق بين الجهازين كما نصت عليه المادة 11 في فقرتها الثالثة ،والتي تشير الى :ان الجمعية تلفت نظر مجلس الامن لاتخاذ الاجراء اللازمة ازاء نزاع معين اذا كان له تهديد للامن الدولي.

هذا في الجانب التنسيقي ، بين الجمعية ومجلس الامن ، بهدف تسوية النزاعات الدولية ، لكن بالمقابل نصت المادة 12 في فقرتها الاولى على حدود مهمة الجمعية العامة وحتى تضع فصلا بين مهام المجلس ومهام الجمعية ،اذنصت على ان الجمعية لايحق لها اصدار أي توصية في أي نزاع باشرالمجلس مهامه المخولة له من طرف الميثاق ، الا بطلب منه او كتوصيات اضافية .

اذا نظرنا الى صلاحيات الجمعية في تسوية النزاعات الدولية ، نرى ان دورها مهم من جانب اصدار توصيات، وتدابير راميةالى تسوية النزاعات الدولية ، بالطرق السلمية المفاوضات ،التحقيق التوفيق، الوساطة ،التحكيم الدولي ،التسوية القضائية،او الاستعانة بالمنظمات الدولية 5[2] وهو الشيء الذي نصت عليه المادة الرابعة عشر من ميثاق الامم المتحدة....للجمعية العامة ان توصي باتخاذ التدابير، لتسوية أي موقف مهما كان مصدره ،تسوية سلمية متى رات ان هذا الموقف يضر بالرفاهيةالعامة او يعكر صفو العلاقات الدولية بين الامم ،ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك احكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها.

ولقداسهمت الجمعية في الكثير من التوصيات، في سبيل تسوية النزاعات الدولية ، خاصة في حال عجز مجلس الامن لاداء عمله بسبب حق النقض الممارس من طرف الدول الدائمة، خاصة في فترة الحرب الباردة. نظرا لما تتمتع به الجمعية من تمثيل شامل. دون النظر لحجم واهمية الدول الاعضاء،خاصةبعد استحداث الجمعية الصغرى (اللجنةالدائمة)*[3]في 13 نوفمبر 1947 م.

[1]ابراهيم محمدعبد الغاني ،***المنظمات الدولية (***،المطبعة التجارية الحديثة ،القاهرة ،1995)،ص 235
[2] نايف حامد العليمات ،***قرارات منظمة الامم المتحدة في الميزان*** (،الطبعة الاولى ،دار الفلاح للنشر والتوزيع ،الاردن ،2005)،ص60
[3]تم انشاء الجمعية الدائمة لمساعدة الجمعية العامة في اداء مهمهاالجديدة في حفظ السلم والمن الدوليين وتشمل مندوب عنكل دولة انشات لاستكمال عمل الجمعية فيما بينفترات انعقاد دورات الجمعية العامة

كذلك القرار الذي سمي بقرار الاتحاد من اجل السلام،وهذا بعد عجز مجلس الامن عن اصدار قرارات في مواجهة الاختلاف الموجود بين الدول الاعضاء ، في اعقاب تدخل الامم المتحدة في كوريا 27جوان 1950م ، خاصة بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية ، وهو ما ابان على عجز اداء المجلس نتيجةهذا الانقسام [1] ،وهو الشيء الذي حتم اللجوء الى الجمعية لمواصلة العمل الجماعي في كوريا، حيث حمل القرارعدة اجراءات منها : اسباب الموجبة لاتخاذ القرار ومنها فشل المجلس في القيام بدوره في النزاع، لايمنع الجمعية من اتخاذ التدابير في احلال السلم والامن الدوليين.

ثم جاء الجزء الثاني الذي نص على حق الجمعية في اتخاذ التدابير الرامية الى تسوية النزاع في حال عجزالمجلس على ذلك بسبب الخلاف الموجود بين الدول الدائمة ، وهو ما يمنح الفرصة لظهور النزاعات مقابل عدم التوافق على التسوية، وهنا يظهر الدور الذي اعطاه ميثاق الامم المتحدة للجمعية في تسوية النزاعات الدولية رغم وجود مجلس الامن.[2]

كما يمكن للجمعية انشاء فريق مراقبة دولي ،في حالة وشوك او نشوب نزاع في دولة من الدول الاعضاء، او من طلب من احد الدول الاعضاء.

كما تنص الجمعية ايضا في مجال الياتها لتسوية النزاعات على انشاء قوة موحدة من الدول الاعضاء مجهزة ومدربة للمساهمة في تسوية النزاعات الدولية.[3]

ولقد عملت الجمعية كجهاز من اجهزة الامم المتحدة بهذه البنود ، والاجراءات ، في عدة نزاعات، وازمات منها :

ازمة كوريا 1951،ازمة الشرق الاوسط 1956،ازمة المجر 1956،ازمة الكونغو 1960 ،ومنه نلاحظ الدور الفعال للجمعية من خلال اعتمادها لهذه الاليات ، وكذا للتمثيل الدولي الذي تحضى به ،على عكس مجلس الامن الذي صار الية في يد الدول الاعضاء الدائمين .

لكن ذلك لم يشفع للجمعية في مسارها ، نظرا لتعرضها للنقد من طرف الدول العضاء الدائمين، بحجة انه مخالف لنصوص ميثاق الامم المتحدة ،وللمبادىء التي قامت عليها ،خاصة فيما يخص مطلب اجماع

---

[1] صلاح الدين عامر ،***الامم المتحدة في عالم متغير*** ،(مجلة الامن والقانون ،دبي ،السنةالسادسة ،العدد الاول جانفي 1998)،ص257

[2] جمال عبد الناصر مانع ،***التنظيم الدولي –النظرية العامة والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة*** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع دون نكر سنة ) ص183

[3] نايف حامد :،مرجع سبق ذكره ص65 ص67

الدول الدائمة في مجلس الامن الدولي عند اتخاذ القرارات ،وان على الجمعية كذلك ان تحيل أي موضوع يستحق اتخاذ قرار بالعمل على مجلس الامن لان الميثاق خول للجمعية اتخاذ التوصيات وفقط .[1]

كذلك دائما في نفس الشان، فان الجمعية في حال بثها في نزاع ، لم يتخذ فيه قرار من طرف مجلس الامن ،هو منافي لميثاق الامم المتحدة، كون البث في النزاع من طرف المجلس هو ماجل وفقط وليس ملغى من جدول اعماله.

الى ان المساندين لعمل الجمعية ، منهم الولايات المتحدة الامريكية، كون العمل المنجز لصالحها، ترى ان المادة الرابعة والعشرين والتى تضمنت كلمة (مسؤولية اساسية) ،وان الجمعية كجهاز موازي داخل الامم المتحدة. يخول بتفيوضها لمعالجة النزاعات انيا في حالة عدم اتخاذ المجلس لقرار في هذا الشان.

وهنا نرى وجها من اوجه التوجيه للعمل في هذه الاجهزة من طرف الدول الكبرى خدمة لصالحها الخاص.

**المطلب الثاني :دور مجلس الامن في تسوية النزاعات الدولية .**

يعتبر مجلس الامن اهم جهاز من اجهزة الامم المتحدة ، اذ يمارس عدة صلاحيات ،ادارية تنفيذية ،وله سلطات واسعة، خاصة فيما يخص تسوية النزاعات الدولية1[2] والحفاظ على السلام الدولي ،بفضل امتلاكه لسلطة الدول الاعضاء الدائمين،الشيء الذي نصت عليه المادة 24*[3] من ميثاق الامم المتحدة ، فيعد ذلك بمثابة تفويض لارادة الدول الاعضاء الدائمين، فى تحقيق تسوية للنزاعات الدولية ، وهو الهدف الاسمى للامم المتحدة . سواء ان كان هذا بطلب اعضاء المجلس "المادة24"،او بطلب من عضو من اعضاء الامم المتحدة عامة، وهوماتنص عليه المادة "35"،او كذلك بناء على طلب الامين العام بحد ذاته، وهو ماتنص عليه المادة "99 الفقرة الثانية ،" لكن هذا لم يستثني امكانية دعوة الاطراف الاعضاء او الغير الاعضاء والتي تعد طرف في النزاع المجلس للنظر في النزاعات والبث فيها شريطة قبول الاطراف بالتزامات الحل السلمي.

وفي سبيل ذلك افرد الفصل السادس والسابع من ميثاق الامم المتحدة الاجراءات المحددة للمجلس لاتخاذها في حالة وقوع النزاعات الدولية .

[1] Departement of public information ***.basic facts about the united nation***(new York:news and media devision.2004)p.4

[2] جعفر عبد السلام ،***المنظمات الدولية*** ،(دار النهضة ،مصر للطبع والنشر ،القاهرة ،دون سنة النشر) ص441

[3] تنص المادة 24 الفقرة الاولى على (...يعهد اعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسيةفي امر حفظ السلم والامن الدولي ،ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات )

يتمتع المجلس بالسلطة التقديرية ، والمخول للنظر فيمااذا كان هذا النزاع يشكل خطر على الامن والسلم الدوليين ام لا . وهنا تبين المادة 37 من الميثاق انه في حالة عجز الاطراف على حل الخلاف بالطرق السلمية ، يقوم هو بتقدير الطريقة الكفيلة بذلك .

وهنا يتمتع المجلس بسلطة ، دعوة الاطراف المتنازعة الى تسوية النزاع والخلاف بالطرق والآليات السلمية، وهذا طبقا للمادة 33 من ميثاق الامم المتحدة ، والتي توضح الاليات السلمية لذلك ،كما اعطت المادة التي تليها (المادة 34) حق تحديد طبيعة ودرجة خطر أي خلاف، توتر او نزاع اوازمة، على النظام والامن والسلم الدوليين. وهنا يقدم المجلس توصياته حسب مايراه من اجراءات[1].

الا ان المجلس في اطار الفصل السادس، او الحلول السلمية للنزاع ، فان المجلس لا يقدم الا توصيات على الاطراف، بغرض تسوية النزاع ،وهذه التوصيات ليست الزامية عليهم ، وبحكم ميثاق الامم المتحدة فلايحق للمجلس فرظ الحل السلمي على الاطراف ،لكن في حالة تقدير المجلس ان النزاع في حال استمراره وعدم تسويته يشكل تهديدا حقيقيا على الامن الدولي، يحق للمجلس اتخاذ التدابير الامنية الجماعية لحفظ السلم والامن الدولي. وهنا تكون القرارات الزامية للاطراف، وهذا في اطار الفصل السابع، حيث جاء في المادة 39 التي تضمنت "...ويقدم في ذلك توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير"وعدها الفصل لكن شريطة تحقق تقدير ان النزاع يشكل خطر على السلم والامن الدوليين،وهي الاجراءات التي تتخذ شكلين (قرارات تتضمن تدابير ذات صفة عسكرية ،وتدابير ثانية تستوجب استخدام القوة العسكرية .

فمن هنا نخرج الى ان: المجلس يعد بمثابة القوة الضاربة للهيئة فهو الممتلك والمحتكر للسلطةالتقديرية لتقدير خطر النزاع على الامن الدولي ،وهو المحتكر للوسائل الزجرية في حالة النزاعات ،وقراراته تتميز بالقانونية والنفاذية،ورغم ذلك فان المجلس تنيجة احتكاره من طرف الدول الدائمة العضوية وفي ظل حق النقظ ،الشيء الذي عطل عمله في اثناء الحرب الباردة ،ولو انها لم تدم كثيرا لكنها ابانت على الصراع الموجود بين القوى الكبرى الدائمة في المجلس ، والتي عرضت صراعاتها العالم الى انزلاقات مهددة للامن والسلم الدوليين ،لكن تم حلها وادارتها خارج الهيبئة.

[1] حمر العين مقدم ،***التحديات الجديدة لمجلسالامن في حفظ السلم والمن الدوليين على ضوء الحرب العدوانية على العراق***(مذكرة ماجيستار في القانون الجنائي الدولي ) كلية الحقوق ،البليدة ،مارس 2005 ص.ص.31-32

لكن حتى اليوم هناك مايقال بخصوص اداء المجلس، نظرا لمحاولة توجيه ادائه وانحرافه على المشروعية الدولية11[1]وهو الذي دفع بالعديد من الاعضاء الى المطالبة باصلاح المجلس ضمن رؤية اصلاحية شاملة كذلك للامم المتحدة.

وهنا سعت هيئة الامم المتحدة الى العمل بمجموعة من الاجراءات، في سبيل تنشيط عمله والخروج من توجيه القوى الكبرى من خلال :

تفعيل عمل الجمعية العامة من خلال قرار "الاتحاد من اجل السلم" رقم 5/377 سنة 1957 بمصادقة الاغلبية، وهوالذي يسمح للجمعية للتدخل في حل انزاعات، واحلال الامن والسلم الدولين، في حالة عجز المجلس على ذلك بسبب حق النقظ المستخدم من طرف الدول الاعضاء11[2] ،بالاضافة الى ذلك تم انشاء قوة اممية لحفظ السلام بمشاركةالدول الاعضاء، وكذا خلق عمليات حفظ السلام في مناطق النزاع في العالم.

هذا فيما يخص الفترة التي تميزت بها الحرب الباردة، والفترة التي تلتها مباشرة، اما فيما بعد، وبعدما كان العالم مهتم بالخروج من الصراع الدائر بين المعسكرين، والعمل على تجنب حرب عالمية ثالثة، جاء الانفراج وجاء مطلب تفعيل دور الامم المتحدة في ظل بروز تهديدات جديدة للسلم والامن الدوليين،كالارهاب، مكافحة اسلحة الدمار الشامل ،النزاعات الاثنية، والعرقية ،وهذا في مختلف مناطق العالم حيث استوجبت تفعيل دور مجلس الامن ،12[3]

لكن هذا التفعيل الذي جاء في وقت خرجت منه غالبية دول العالم جنوبها خاصة والدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، منهكة ومثقلة بالمشاكل، بالمقابل خرجت الدول الاعضاء خاصة الولايات المتحدة الامريكية، بانتصارات وتقدمات في مختلف النواحي ومنها ناحية العلاقات الدولية، وفيما يخص تفعيل مجلس الامن في هذه الفترة وجدت الولايات المتحدة الامريكية، المناخ الملائم للعب دور الدركي، من وراء قيادة عمل المجلس. وهنا تميز اداء الهيئة بالتوجيه، من خلال ظهور القبعات الزرق في كل نقطة من العالم ،اصدار مجلس الامن لقرارات تعادل ما اصدره في العشرين سنة الاولى لتاسيسه، بلغت 343 قرارا مابين جوان 1990 وجوان 1995 ،وهو ماجعل الاعتقاد ان المجلس يتجه بهذه القرارات، الى تفعيل ادائه وفق الميثاق.

[1]ادريس لكريني ،***مجلس الامن في عالم متحول :واقع الانحراف ومتطلبات الاصلاح*** ،(مجلة الدراسات الاستراتيجية ،مركز البحرين للدراسات والبحوث،العدد العاشر ،2008) ص02

[2]حسن ناغة واخرون :***الامم المتحدة ،ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن ،وجهة نظر عربية*** ،(مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،الطبعة الاولى 1996،)ص116

[3] بطرس بطرس غالي :***نحو دور اقوى للامم المتحدة*** ،(مجلة السياسة الدولية ،مؤسة الاهرام ،القاهرة ،عدد111 جانفي 1993) ،ص6

والذي عطل نتيجة الحرب الباردة، فعل داخل الهيئة دور الامين العام بشكل ملاحظ جدا 13[1].

وكما تم خلال القمة المنعقدة للدول الاعضاء في مجلس الامن في 31جانفي 1992، على ارساء ظوابط جديدة للامم المتحدة والعلاقات الدولية : كرفظ الايديولوجيا، مكافحة الارهاب ،الدبلوماسية الوقائية ،تعزيز مهام مجلس الامن لتعزيز اداء الدول الاعضاء في ادارة الشؤون الدولية بشكل منفرد.

وهنا ظهر توسع للصلاحيات الخاصة بمجلس الامن في الميدان، في مجال التدخلات وكذا اليات التدخل، في ظل ظهور بؤر لنزاعات مهددة للسلم والامن الدوليين، خاصة في الدول المستقلة حديثا، وفي ظل مساعي الحصول على السلطة، ونشوء نزاعات داخلية، وظهور قضايا الارهاب، والجريمة المنظمة، مشاكل التلوث والبيئة، قضايا الديموقراطية، حقوق الانسان. كلها ضعفت من ممارسة الدول لحق النقظ، والتي اوجدت للو م ا الباب لبسط سياستها، وهنا نذكر بعض القرارات، التي اتخذها المجلس والدول الاعضاء من هذا الباب .

القرار1991/688 ان ماحل بالاكرادمن ممارسات في الشمال، هو بمثابة خرق لحقوق الانسان، وهو كذلك يشكل تهديد للسلم والامن الدوليين.

القرار رقم 1993/794 القاضي بالتدخل في الصومال، نتيجة انهيار الدولة، وزيادة الاقتتال داخل البلد وهوما سيشكل كارثة انسانية.[2]

القراررقم 1992/748 المتعلق بقضية لوكربي، وهو الصادر في سياق مكافحة وقمع الارهاب الدولي، وضرورة الحفاظ على السلم الدولي،تبعه في نفس الصدد القرار رقم 2001/1373 الذي يقضي بمكافحة الارهاب الدولي بكل اشكاله، وبكل الوسائل، حتى تجميد الاموال، للاطراف المشاركة فيه، واعتبار مواجهة الارهاب هو بمثابة الكفاح المشروع ضد الاحتلال .

القرار رقم 1992/745 القاضي بانشاء هيئة مؤقتة بالكمبوج للاشراف على الانتخابات .

القرار رقم 1993/841 وهو الذي كمل الاول في شكل تكريس الديموقراطية بالبلد.

هذا من الجانب القرارات، كذلك كان الشان بالنسبة للاليات، التي تحرك بها المجلس في مختلف القضايا المعروضة، وكانت بدايتها من حرب الخليج،كما نوع وتوسع المجلس في عملياته في ادارة النزاعات حيث

---

[1] باتريك هرمان واخرون :***النظام العالمي الجديد ،القانون الدولي وسيسة المكيالين*** ،(دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ،ليبيا ،الطبعة الاولى 1995،)ص25 ص26

[2] Depatement of public information, idip,p .10.

كانت افريقيا مسرحا لغالبيتها في كل من (جيبوتي ،ايريتيريا الصومال ناميبيا، جنوب افريقيا، السنغال، الصحراء الغربية، نيجيريا، البنين بورندي سيراليون مالاوى السودان كينيا التشاد انجولا روندا) كذا كانت هناك عمليات في دول اسيا، واوروبا الشرقية، وامريكا اللاتينية، وحسب قول الامين العام الاممي السابق كوفي عنان: ان عدد القوات المشاركة في العمليات، بلغ سنة1997، 22500 جندي، متواجدين في 16 بعثة، في بلدان العالم، رغم ما تواجهه القوات، في عملياتها، من عمليات عدوانية، منفذة من الفصائل المتنازعة، خاصة في كل من سيراليون، كمبوديا، الصومال، كوسوفو،الذي خلف مابين سنوات 1991م الى 1995م وفاة اكثر من 456 فردا من البعثات *[1].

لكن مايمكن قوله في هذا الصدد، فيما يخص الانطلاقة الجديدة لمجلس الامن، في التوسع بمقاربات كما قلنا جديدة، ظهرت في حجم القرارات المتخذة، والعقوبات والتدخلات، الا ان هذه التدخلات كانت على حساب المشروعية الدولية،. اذ كان القرار المتخذ بالتدخل في الصومال من دون طلب الصومال، واعطيت الاوامر للتدخل بقوات معظمها امريكية،وهو ماجعل العملية تفشل، وانحرفت المهمة الانسانية على هدفها، نتيجة سعى الو م ا ، الى تاليب الفصائل على بعظها، خدمة للمصالح الخاصة لها استراتيجيا .

ازمة اخرى توضح الوجه الاخر للتدخلات، هي ازمة لوكاربي، حيث تم تحويل القضية من طابعها السياسي، المرتبط بتفسير اتفاقية مونتريال المدنية، الى طابع سياسي، واقحام مجلس الامن في الامر، والذي اصدر في حق ليبيا عدة قرارات، بسبب رفضها لتسليم مواطنيها الى القضاء الامريكي، والبريطاني،وهو الشيء الذي تم على حساب الشرعية الدولية، وابان على التحويل الامريكي للقضية، ان كان من الجانب المعلوماتية، المزودة للمجلس او من التكييف، الذي كان موجها للصالح الامريكي،كما قطع الطريق امام التسوية السلمية للازمات، متسرعا بتطبيق العقوبات على ليبيا[2]،كما عرقل جهود الجامعة العربيةلحل الازمة.

قرار اخر منافي للميثاق، هو القرار رقم 1559، الصادر في سبتمبر 2004، الذي يطالب فيه المجلس، القوات (السورية ) الانسحاب من الاراضي البنانية، رغم عدم جواز التدخل في الشؤون التي تعد من صميم الامور الداخلية للدول، وهو شيء منافي للميثاق، كون تواجد القوات السورية في التراب اللبناني، تحكمه اتفاقية الطائف، وتحكمه ظوابط، مما لايجعله تهديدا للسلم والامن الدوليين.

---

[1]باتريك هرمان واخرون : مرجع سبق ذكره ص 30-31-32

[2]ادريس لكريني :***ادارة مجلس الامن للازمات العربية في التسعينيات ،ازمة لوكربي نموذجا*** ،اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ،جامعة محمد الخامس ،الرباط 2001،غير منشورة

ولا يقتضي تدخل مجلس الامن في الموضوع، وهوقرار يبين على الدور الامريكي في الامر، نتيجة خلفيات امريكا مع سوريا، في قضايا الاتهام باحتواء المقاومة ضد اسرائيل .

وان كان المجلس تحرك في هذه الاماكن، كيف له ان عجز على اتخاذ أي قرار ضد التدخل العسكري الامريكي البريطاني على العراق في 2003؟

هذا على المجال التوسعي، كذلك على المستوى النوعي للعمليات، والذي امتدت عملياته الى الاشراف على الانتخابات في كمبوديا ،الاستفتاء في تيمور الشرقية، التسهيل في اتفاقيات التسوية بين الاطراف. المتصارعة على السلطة في الموزنبيق، والسيراليون سنة1992،الاشراف على المناطق الامنة، وتسهيل وصول الامدادات والمعونات الانسانية، في كل من الصومال، والبوسنة والهرسك،لكن بالمقابل كانت تكلف الكثير من الموارد المادية لادائهاوكذا بينت الكثير من العراقيل التي تحدمن اداء الهيئة.

**المطلب الثالث : دور الامين العام في تسوية النزاعات الدولية**

لقد وصفت المادة 97من ميثاق الامم االمتحدة، الامين العام للامم المتحدة انه "...الموظف الاداري الاكبر في الهيئة" بالاضافة الى هذه الصفة، فهوكذلك الناطق الرسمي لهيئة الامم المتحدة، وهو القائم بكل الخدمات المدنية الدولية،كما خصصت الامم المتحدة فصلها الخامس عشر من الميثاق للحديث عن الامين العام للامم المتحدة. فمن جهة له وظيفة ادارية، مع الاجهزة الاخرى لهيئة الامم المتحدة، فيما يخص التحظير لمشاريع القوانين والقرارات، والسهر على تنفيذها، مع الدول الاعضاء[1] ، كما حددت المادة 98 وهي القاعدة الدستورية التي تشير الى مهامه،"يتولى اعماله بصفته هذه امينا عاما في كل اجتماعات الجمعية العامة ،ومجلس الامن،والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ،ومجلس الوصاية ،ويقوم بالوضائف الاخرى التي توكلها اليه هذه الفروع ..."وهذا الحضور يكون من قبيل ابداء الراي اما الموظائف التي توكل من لاجهزة الاخرى (مجلس الامن ،الجمعية العامة)فتشمل التقاريروالدراسات والامين العام ملزم وفق المادة السابقة، بتقديم تقرير للهيئة، يتضمن النشاطات والبرامج التي تقوم بها الهيئة في مختلف المجالات السياسية ،الاقتصادية ،المالية ،الاجتماعية ،حقوق الانسان ،تعليم ...الخ كما له ان يقدم اقتراحاته وافكاره للعمل بها مستقبلا.

اما بالنسبة المهمة الثانية، وهي مهمة سياسية، والتي تعنى بامور النزاعات الدولية، وتهديد السلم والامن الدوليين.

---

[1] بطرس بطرس غالي : مرجع سبق ذكره ص22 ص23

اذنصت المادة 99، على ان الامين العام، له حق تنبيه مجلس الامن، الى اية مسالة،او قضية، يرى انها تهدد السلم والامن الدوليين، ويمارس في ذلك حقوقه في المبادرة السياسية، وكذا ان يكون ملما بكل المسائل، والنزاعات والخلافات، التي من شانها ان تشكل خطرا، او تهديدا، على النظام العام الدولي. ومن ثم فله من الوسائل الكفيلة للتحرك دوليا، للاستعلام، واتخاذ الاجراءات الضرورية في حالة النزاعات الدولية .

وهنا نشير الى ان المادة 99 هي التي اعطت السلطة التقديرية، والمكانة الكافية، للتدخل في حالة التهديدات ووالنزاعات الدولية، وبالمقابل كذلك تحمل كل مسؤولياته18[1]وهنا حسب الامين بطرس بطرس غالى، ان الهيئة تركت هامشا واسعا للامين العام للتحرك، وهنا يمكن جليا ملاحضة نتيجة هذه الصلاحيات، في توسع تدخلات الامين لعام في النزاعات 16[2]وهنا يمكن ان نشير الى بعض التدخلات :

نبه الامين العام تريجيف لي TRYGVE LIEالى التهديد للنظام العام الدولي بمناسبةالحرب الكورية .

نبه الى ذلك كذلك الامين العام داغ همرشولدDAG HAMMARSKJOLD بسبب الازمة في الكونغو سنة 1960.

وكذلك بمناسبة الاعتداءات الاسرائيلية سنة1976[3]،ولقد توسط الامين العام بطلب من عدة دول اعضاء في الامم المتحدة للمساهمة في حل التهديدات التي من شانهاتهديد الظام الدولي.

**المطلب الرابع : دور الوكالات والتنظيمات الاقليمية في تسوية النزاعات الدولية**

أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى المنظمات الإقليمية لتسوية المنازعات الدولية، إذ ورد في المادة 33 منه"...أ و أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارها"[4] وبموجب المادة52
يشجع مجلس الأمن الإستكثار من التسوية السلمية للمنازعات الدولية عن طريق التنظيمات الإقليمية ، وتتم التسوية السلمية للمنازعات وفقا للأحكام المنصوص عليها في الفصل السادس[5].

---

[1]محمود رضا الديب ،*الدور السياسي للامين العام للامم المتحدة* ،(السياسة الدولية ،السنة الثلاثون،العدد117جولية )1994،ص 128
[2]بطرس بطرس غالى ،*الدور الجديد للامين العام للامم المتحدة في عالم مابعد الحرب الباردة*،(السياسة الدولية ،السنة الثانية والثلاثون ،العدد 124،افريل 1996)،ص08

[3] Javier perez de cullar ,le role du secretaire general de lonu,revue algerienne des relations internationales ,n 5,1987,p15

[4]محمد الاخضر كرام ،*الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق واجندة السلام* ،(المجلة العربية للعلوم السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،العد 14،ربيع 2007) ص132

[5] **Rapport du Secrétaire général sur les relations entre l'Organisation des Nations Unies et les organisation régionales en particulier l'Union Africaine aux fins du maintien de la paix et de la sécurité**

فعلى الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية إلتماس الحل السلمي للمنازعات من خلال هذه المنظمات ولا يجوز لهم اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة مباشرة، فليس من المستحسن مبادرة هذه الدول بعرض منازعاتها على مجلس الأمن بل أن المجلس يحبذ لجوء الدول المتنازعة للتنظيمات والوكالات الإقليمية قبل اللجوء إليه إلتماسا لحل منازعاتها الدولية.

ولكن يبقى النزاع في أجندة مجلس الأمن حيث يتعين عليه أخذه بعين الإعتبار في حال فشل المنظمة الجهوية في الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع .

إلا أنه تجدر الإشارة أن هناك بعض المنظمات الإقليمية، التي تنص صراحة في مواثيقها على إلتزام الدول الأعضاء بعرض منازعاتها أمام المنظمة الإقليمية[1] قبل عرضها على الأمم المتحدة كمنظمة الدول الأمريكية حيث تنص المادة الثالثة والعشرون من ميثاقها والمادة الثانية من إتفاقية ريو لعام 1947 والمادة الثانية من إتفاقية بوجوتا لعام 1948 على إلتزام الدول الأعضاء بعرض نزاعاتها أمام المنظمة الإقليمية قبل عرضها أمام المنظمة العالمية.

---

**internationales, 07 Avril 2008 , p 07. S/2008/186.**
**http://daccess-ods.un.org/TMP/492622.777819633.html**

[1] محمد الاخضر كرام ،مرجع سبق ذكره ص 140

**المبحث الثاني: اليات الامم المتحدة لحل النزاعات الدولية**

تضمن ميثاق الامم المتحدة عدة اليات لتسوية النزاعات الدولية، وفي سبيل استباب الامن والسلم الدوليين، ونجد هذه الاليات في الفصل السادس، والسابع، حيث خصص الفصل السادس، للاليات السلمية ،فيما خصص الفصل السابع، للاليات الغير سلمية، فيا ترى ماهي هذه الاليات ؟

**المطلب الاول :اليات الامم المتحدة السلمية لتسوية النزاعات :**

ولقد تضمنت المادة 33 من ميثاق الامم المتحدة، هذه الاليات السلمية، والتي يعمل بها دوليا، وهذه الاليات منها الدبلوماسية، والسياسية، والقضائية، الوكالات الدولية والاقليمية، ولقدوردت في المادة الثانية، في فقرتها الثالثة، على: "يفض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلميةعلى نحو لايجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضه للخطر "تكمن هذه الاليات في :

**الوسائل الدبلوماسية والسياسية** :وتعد اولى المحطات التي هي في متناول اطراف النزاع، كونها الوسيلة الايسر والاحسن لتسوية النزاعات الدولية، تتلخص في :

1-1 **المفاوضات** :وهي الوسيلة الاولى التي تعمل بها اطراف النزاع، في اطارتسوية النزاعات الدولية، وتعر ف انها"تلك المباحثات بين الاطراف بقصد الوصول الى اتفاق "17[1]، فالمفاوضات هي تبادل لوجهات النظر، بين اطراف النزاع (دول ،دولتين ،اطراف )وهذا بالطرق الدبلوماسية، قصد الوصول الى تسوية للنزاع، وهي الوسيلة الاقدم والاكثر شيوعافي الوسائل الدبلوماسية ،ويتكفل بمهمة المفاوضات اشخاص يتفق عليهم فيما بين اطراف النزاع، حسب موضوع الخلاف، اما وزراء خارجية او رؤساء دول اواشخاص اخرين.

وتعتمد نجاعة هذه الالية على مدى نية وثقة الاطراف فيها، كذلك على نوع الخلاف، او النزاع، وتتم اما بصفة مباشرة، او عن طريق رسائل او مذكرات، وفي حالة فشل الاطراف في التوصل الى حل، فتفتح المجال للوسائط الخارجية وهي :

2-1 **الوساطة:** وهو سعي طرف ثالث هذا الطرف قد يكون شخصا عاديا،اوهيئة، او حكومة، لايجاد حل للنزاع القائم بين الطرفين.

---

[1]احسان هندي ،***الاساليب الودية في حل الازمات والمنازعات الدولية ،معلومات دولية*** ،(مركز المعلومات القومي ،دمشق ،السنة السادسة ،العدد57،صيف 1998) ص86

يشارك في المفاوضات، ويقترح حتى الحل للنزاع، الا ان قراراته غير ملزمة للاطراف، الا انه عمل غير ودي18[1] وعادة ما تكون الوساطة في حالات احتدام النزاع بين الاطراف، صعبة الوصول الى حل، فيسعى الوسيط للجمع بين اطراف النزاع من اجل التفاوض.ونذكرمن الامثلة عن وساطة الاشخاص: وساطة مبعوث الامين العام الفير غونار بارينغ في حرب جوان 1967 وهو الذي تبعه صدور القرار رقم 242 في 1967/11/22وهذا لبعث الاتصال بين الاطراف ( الدول العربية ،اسرائيل ) لايجادحل سلمي.

مثال ثاني وساطة الاسترالي ديكسون بعده الامريكي جراهام في النزاع بين الهند وباكستان حول اقليم كشمير .

وعادة ماتعتمد هيئة الامم المتحدة على الشخصيات السياسة لقيادة جولات الوساطة كما هو الشان مع الوزير والسفير السيد الاخضر الابراهيمي.

ونشير الى الية اخرى ضمن هذا السياق والتي تضمنتها المادة 33 ضمنيا وهي المساعي الحميدة واشارت المادة الثالثة من معاهدة لاهاي لعام 1907م على المساعي الحميدة ،الفرق الموجود بين المساعي الحميدة، والوساطة، ان الوساطة يشترك الوسيط في الجلوس في المفاوضات مع الاطراف وله كذلك ان يقترح الحل، لكن في المساعي الحميدة هو يسعى لاجلاسهم للحوار والتفواوظ فقط.

1-3 **التحقيق** :وهو سعي مجموعة من الاشخاص المعينين من الاطراف المتنازعة، او من خارجها، للبحث والتحري عن اسباب النزاع، والسعي لاقتراح الحل لها،وهنا تعمل اللجنة بكل الوسائل، مقابلات دراسة ملفات، بحث، تنقلات مع اطراف النزاع، الاستماع للشهود، وكل ماله علاقة بالنزاع، للوصول الى مسببات النزاع ،لكن نتيجة البحث والاقتراحات التي تقدمها اللجنة تبقى غير الزامية للاطراف،ولقد اعتمدت الامم المتحدة هذه الالية في التحقيق في فلسطين سنة 1947،انتهي بتقديم تقرير في اكتوبر 1947،والذي جاء بعده قرار التقسيم في 1947/11/29،وتعتبر هذه الالية ناجعة لكونها تصل الى منبع النزاع، والى اطرافه كما تؤخذ كل وقتها لجمع متغيرات النزاع، لتقديم قراءة صحيحة للاطراف حول النزاع.

1-4 **التوفيق**:هي تدخل طرف ثالث يحضى بثقة الاطراف المتنازعة، للتحقيق في معطيات النزاع ثم اقتراح حل غير ملزمة على الاطراف،وهي الية اعتمدت كثيرا من الهيئات الدولية، نظرا لنجاعتها في حل النزاعات الدولية

---

[1] محمدالمجدوب،*القانون الدولي العام* ،(الطبعة السادسة ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2007) ص798

والفرق الموجود بين التوفيق والتحقيق ان التحقيق هدفه فقط التحقق وتحديد اسباب النزاع للاطراف دون تقديم اقتراح للحل للاطراف ،لكن التوفيق هو يزيدعلى التحقيق بامكانية تقديم اقتراح حل، من الطرف الثالث نتيجة المعطيات المتوصل اليها من تقديم اقتراحات غير الزامية للحل على الاطراف.

2- **الوسائل القانونية لحل النزاعات الدولية:**وهي الوسائل الثانية التي تنتهجها هيئة الامم المتحدة في تسوية وحل النزاعات الدولية، وتتمثل هذه الاليات في :

**2-1التحكيم الدولي** :وهو سعي الاطراف المتنازعة لحل النزاع بالطرق القانونية ،ويعد من بين اقدم الاليات 27[1]و،ولقد عرفته المادة 37من اتفاقية لاهاي 1907 "يهدف التحكيم الدولي الى تسوية المنازعات، التي تنشا بين الدول، عن طريق قضاة من اختيار الاطراف المتنازعة، وعلى اساس احترام القانون"وهنا نبدا في ملاحظة زوال ارادة الاطراف، حيث في هذه الحالة الاطراف ليس لها ان تعارض قرارات التحكيم الذي صدر في غير صالحها، وهنا نلحظ كذلك قوة التحكيم الدولي، اذهو شبيه بالقضاء الدولي، كون الدول هي التي تختار المحامين ،وهي بالمقابل ملزمة باحترام قراراتهم ،لكن قرارات التحكيم الدولي بالنسبة للاطراف لاتطبق بالقوة .

**2-2 القضاء الدولي:**وهنا نشير الى ان المحكمة الدائمة للعدل الدولي تعد اول محكمة دولية ذات اختصاص عام ينظر في النزاعات الدولية، الدائرة بين الدول ،ولو ان المحكمة الدائمة للعدل الدولي كانت تمتاز بقانون مستقل في عهدعصبة الامم الاانها اصدرت بين الحربين حوالي 30 حكما، وراى استشاري، لكن بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وفشل عصبة الامم والمحكمة الدائمة للعدل الدولي في استتباب الامن قضائيا، جاءت الدعوة الى استبدالها بهيئة قضائية اخرى وفتح المجال للاتحاد السوفياتي، سابقا والو م ا للانخراط فيها ،التان لم تكونا منظمتان الى الهيئة القضائية السابقة، والتي اصبحت بنص المادة السابعة احدى الاجهزة الخاصة بالامم المتحدة، متخذة من النظام الاساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي.

كقانون عمل او دستور عمل لها ،*[2] ومن ثم صارت المحكمة، الالية القانونية لحل النزاعات الدولية ،والتي تضم15 قاضيا على درجة عالية من الكفاءة والمهنية، لايشغلون مناصب سياسية، او ادارية، ولايتبعون بلدانهم، بل هم مستقلون.

---

[1] محمد بوسلطان ،*فعالية المعاهدات الدولية ،البطلان والانهاء واجراءات حل المنازعات الدولية المتعلقة بذلك* ،(دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران 2005)،ص 292

[2] حيث تنص المادة السابعة من ميثاق الامم المتحدة على ان "تنشا الهيات الاتية فروعا رئيسيةللامم المتحدة :جمعية عامة ،مجلس الامن ،مجلس اقتصادي واجتماعي ،مجلس وصاية ،محكمة عدل دولية ،امانة عامة"

يتم انتخابهم والتصويت عليهم في الجمعية العامة ومجلس الامن، بعدترشيحهم من طرف الامين العام، لمدة تسعة سنوات قابلة للتجديد، وهنا عملا باحكام المادة 94 الفقرة الثانية من الميثاق، ياخذ مجلس الامن على عاتقه مهمة تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحكمة، وهنا تمارس المحكمة مهمة حل النزاعات التي قد تثور بين الدول الاعضاء، كما لها ان تعطي اراء استشارية بناء على طلب المجلس، او الجمعية العامة،او اعطاء اراء استشارية للاجهزة الاخرى، والوكالات المتخصصة بناء على موافقة الجمعية العامة.

**المطلب الثاني :اليات الامم المتحدة الغير سلمية لتسوية النزاعات :**

بالرجوع إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة نجدها تتضمن العديد من الوسائل القسرية أوغير السلمية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهذه الوسائل تضمنها الفصل السابع من الميثاق بدءامن المادة 39 إلى 51 من الميثاق، وأيا ما كانت السلطات التي يتخذها مجلس الأمن من التوصية للأطراف المتنازعة بإتخاذ أو إتباع ما يرونه ملائما لحل النزاع إلى سلطة إتخاذ تدابيرمؤقتة لمنع تفاقم النزاع أو الموقف[1] إلى سلطة إتخاذ تدابيرالمنع أو القمع، فإنه يتعين أن يستند في ممارسته لهذه السلطات على واحدة من الحالات الثلاثة الأتية :

تهديد السلم أو الإخلال به أووقوع عمل من أعمال العدوان.

ورد النص على هذه السلطات في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك إذا لم تفلحالإجراءات المنصوص عليها في الفصل السادس في وضع نهاية للمنازعات التي من شأن إستمرارها أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وإستنادا إلى المادة 39[2] من الفصل السابع يفترض أن يعقد مجلس الأمن إجتماعا أوإجتماعات ليقوم من خلالها بفحص وتشخيص الحالة التي أمامه ويقرر إبتداء بأنها فعلا تشكل تهديدا ماثلا للسلم والأمن الدولي أو إخلالا به، أو أن ما وقع هو عمل من أعمال العدوان، والمادة 39 السالفة الذكر لا تضع أي حد للسلطة التقديرية لمجلس الأمن في تكييف ما يعرض

عليه من وقائع، فهو لا يخضع لأي رقابة قضائية أثناء ممارسته لهذه السلطة، كما لا يوجد أي تعريف محدد للإخلال بالسلم أو تهديده أو العدوان.

---

[1] معمر بوزنادة ،***المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي*** ،(ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1992) ص66

[2]تنص المادة 39 من ميثاق الامم المتحدة على انه" يقرر مجلس الامنما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال به او كان ما يقع عملا من اعمال العدوان ،ويقدم في ذلك توصياتهاو يقرر مايجب اتخاذه من تدابيلر طبقا لاحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والامن الدوليي او اعادته الى نصابه"

وفيمايلي ابرز حالات الاخلال بالسلم والامن الدولي ،الا ان الملاحظ ان ،التعريف الدقيق للحالات يبقى وفق تقدير واضعيه (الاعضاء الدائمين في المجلس)وهنا تظهر النية المظمرة من طرف واضعي الميثاق.

***تهديد السلم:**

لم يحدد مفهوم تهديد السلم الوارد في المادة 39 من الميثاق وهذا عن قصد من جانب واضعيه(الدول الاعضاء الدائمين في المجلس)،وذلك بهدف ترك الحرية لمجلس الأمن في توسيع مجال نشاطه، فهو وحده الذي يقرر الشروط التي تبرر إستخدامه للسلطات المنصوص عليها في الفصل السابع، فهذا التعبير يمكن أن يمتد ليشمل وقائع وحالات جد مختلفة بإعتبارها تشكل تهديدا للسلم والتهديد في مفهومه العام يعتبر كمؤشر ودليل على حالة خطيرة مقلقة يجب من خلالها إتخاذ الإجراءات المناسبة لوقفها ووضع حد لها ،وبالتالي يمكن القول بأن تهديد السلم الوارد في المادة 39 من الميثاق يتحقق عندما تهدد دولة بالدخول في الحرب مع دولة أخرى أو القيام بالتدخل في شؤونها الداخلية أو التهديد بإستخدام العنف ضدها يمكن أن يعد تهديدا للسلم.كما أن وجود صراع على درجة كبيرة من العنف والجسامة داخل إقليم إحدى الدول يتحقق به وجود تهديد للسلم.

***الاخلال بالسلم**

وهي الفكرة او الحالة التي ادخلت بطلب من الوفد السوفياتي خلال مؤتمر سان فرانسيسكو[1]والإخلال بالسلم في مفهوم المادة 39 من الميثاق يقوم عند وقوع عمل من أعمال العنف ضد دولة معنية، أو وقوع صدام مسلح داخل إقليم دولة من شأن إستمراره أن يؤدي إلى خلق حالة جديدة أشد من حالة تهديد السلم،وذلك يعد الإخلال بالسلم مرحلة تتوسط تهديد السلم ووقوع عمل من أعمال العدوان، فالإخلال بالسلم هو أخطر من مجرد تهديد السلم ولكنه أقل خطورة من وقوع العدوان.

***العدوان :**

أورد الميثاق في الفقرة الأولى من مادته الأولى وجوب إتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لقمع .العدوان وترك البت في أمر وجود عمل من أعمال العدوان لمجلس الأمن وفقا للمادة 39 ولما كان العدوان هو أبلغ صور الإستخدام غير المشروع للقوة خطرا وخطورة من حيث أنه يحمل في ثناياه إمكان التهديد بنزاع عالمي مع كل ما يترتب عليه من كوارث.

فقد ظل المجتمع الدولي يبحث عن صوغ مبادئ أساسية يسترشد بها في مثل هذا البحث من عهد عصبة لأمم (وقد بذلت محاولات عديدة للوصول إلى تعريف محدد لأعمال العدوان إلا أنها كانت غير مثمرة ،

---

[1]ابو عجيلة عامر سيف النصر ،***الجزاءات الاقتصادية الدولية بمنظمة الامم المتحدة*** ،(الطبعة الاولى ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية 2009) ،ص 57

حيث جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من أي تعريف للعدوان وذلك نظرا لطبيعة مواقف الدول الأعضاء في المنظمة، حيث أن كل دولة تعرف العدوان بما يتلاءم وسياستهاوبالرغم من ذلك ظلت مسألة تعريف العدوان مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذسنة 1950 لكن توجت جهود المنظمة باصدار القرار رقم 3314 بتاريخ 1974/12/14 .[1]

والذي عرف العدوان كالاتي ، "ا لعدوان هو إستخدام القوة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو إستقلالها السياسي أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة".وبعد ان يقرر مجلس وفق الحالات السابقة وجود تهديد للسلم او اخلال للسلم او اعمال عدوانية يصدر توصياته ويقرر التدابير المناسبة طبقا للمادة 41 و 42.

في إطار الفصل السابع لمجلس الأمن أن يختار بين إصدار التوصيات أو إتخاذ القرارات ولا يخضع لأية قيود في ممارسته لهذه الصلاحية ، ولقد مارس مجلس الأمن هذا الإجراء في حالات عدة منها مثلا في النزاع الكوري سنة 1950 حيث أصدر توصية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم مساعدتها العسكرية لكوريا الجنوبية تحت علم الأمم المتحدة لكي تتمكن من رد العدوان عن أراضيها .وكان اختيار مجلس الأمن لأسلوب التوصية دون غيره من الأساليب يعود إلى الظروف الخاصة التي أحاطت بهذا النزاع

من ناحية أخرى، فإن لمجلس الأمن أن يوصي الدول الأعضاء بتطبيق أية جزاءات بعد ما يقوم بوصف الوقائع المعروضة عليه بإحدى الأوصاف الواردة في المادة 39 من الميثاق،فبعد ان قرر المجلس في 1965/11/20 ان استمرار الوضع في روديسيا الجنوبية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين دعا مجلس الأمن جميع الدول إلى قطع علاقاتها الإقتصادية مع روديسيا وبالإمتناع عن تزويدها بالأسلحة وبمقاطعتها بتروليا.كذلك من الأمثلة في هذا الصدد القرار رقم 746 والذي أصدره مجلس الأمن في 17مارس 1992 بشأن المسألة الصومالية، فبعد أن عبر مجلس الأمن عما يشعر به من إنزعاج بالغ لعظيم المعاناة الإنسانية الناتجة عن النزاع بين الفرقاء في الصومال و ما يمثله إستمرار هذه الحالة من تهديد للسلم والأمن الدوليين آثر المجلس إستخدام أسلوب التوصية التي عبر عنها بعبارات أن يحث أو يطلب، يناشد،او ان يدعو.

[1] [1] Depatement of public information ,idip,p .20

**التدابير المؤقتة:**

طبقا لنص المادة 40[1] من الميثاق يملك المجلس أن يدعو الأطراف المتنازعة إلى الأخذبما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة على ألا تخل هذه التدابير بحقوق الأطراف المتنازعة أو مطالبهم أو مراكزهم القانونية ، وبذلك تسمح المادة 40 لمجلس الأمن قبل تفاقم الوضع دعوة الأطراف المتنازعة للأخذ بالتدابير المؤقتة بما يراه ضروريا ومستحسنا.

وبصفة عامة تستخدم التدابير المؤقتة لمواجهة الإعتداءات المستمرة و الدعوة بعد ذلك إلى التأسيس لوقف إطلاق النار بإعلان الهدنة أو سحب القوات خارج منطقة المواجهات ومنها أيضا:

الأمر بإيقاف التجنيد، أو الأمر بالإمتناع عن إستيراد الأسلحة أو دعوة الأطراف المتنازعة إلى اتباع الطرق السلمية لتسوية النزاع، وقد يطلب مجلس الأمن من الدول التي ليست أطرافا في النزاع تطبيق ما يرى إتخاذه من تدابير مؤقتة، كأن يطلب منها الإمتناع عن مساعدة أطراف النزاع أو مدهم بالأسلحة.[2]

ومن ثم فإن التدابير المؤقتة هي مجموعة من الإجراءات التي يوصي بها مجلس الأمن حصريا للحد من تداعيات نزاع دولي ما ومنعه من بلوغ مرحلة تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما، وهي أيضا وسيلة من وسائل الإنذار والتهديد الوقائي لأطراف النزاع يمارسها مجلس الأمن قبل اللجوء إلى وسائل الردع والعلاج طبقا للمادتين 41 و 42 من الميثاق وبذلك فإن التدابير المؤقتة هي إجراء مؤقت الهدف منه حصر النزاع في بدايته وإبعاده من الوصول إلى درجة تهدد السلم والأمن الدوليين بانتظار حله بالوسائل السلمية وقبل اللجوء إلى التدابير غير العسكرية والعسكرية.

والإجراءات أو التدابير التي يتخذها المجلس طبقا للمادة 40 ليس لها طبيعة قسرية أي لا يفرضها المجلس بالقوة فإذا لم تفلح التدابير المؤقتة في ثني الأطراف المتصارعة عن القتال وقبولها بلغة الحوار بدل الحرب فإنه من حق المجلس إتخاذ التدابير العسكرية.

**التدابير غير العسكرية:**

وهي التدابير التي ورد ذكرها في المادة 41 من الميثاق، (4 )حيث أنه من حق المجلس أن يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير التي لا تتضمن استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير .ويجوز أن يكون من بينها (*) وقف الصلات الدبلوماسية وقطع العلاقات الإقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والإتصالات البريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات قطعا جزئيا أو كليا.

---

[1]تنص المادة 40 على مايلي :"منعا لتفاقم الموقف ،لمجلس الامن ،قبل انه يقدم توصياته او يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39 ،ان يدعو المتنازعين لاخذ بمايراه ضروريا او مستحسنا من تدابير مؤقتة ،ولاتخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم او بمراكزهم ،وعلى مجلس الامن ان يحسب لعدم اخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه"

[2] علي ابراهيم ،مرجع سبق ذكره ،ص121

وبذلك فإن تدابير المنع هي تدابير جماعية قسرية تنفذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بناء على قرار يصدره مجلس الأمن منفردا بموجب الفصل السابع، ولا يتطلب تطبيقها عموما استخدام القوات المسلحة . إنها جزاءات دولية تستهدف مباشرة المقومات الإقتصادية والمالية في الدولة المستهدفة، وهي وسيلة من وسائل الضغط الأممي غايتها حمل الدولة المهددة أو المخلة بالسلم والأمن الدوليين على الإذعان لإلتزاماتها الميثاقية.

أو التراجع عن الأسباب المفضية لذلك التهديد أو الخلل[1]

والقرار الذي يصدره مجلس الأمن طبقا لهذه المادة هو قرار ملزم وواجب التنفيذ من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة، ولا يمكن لأي دولة أن تتملص من تنفيذ بعضه أو كله تحت دعاوى وجود معاهدات أو إتفاقيات مع أحد أطراف الأزمة .إذا تعارضت الإلتزامات « وهذا ما أشارت إليه المادة 103 من الميثاق التي تنص على أنه التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي إلتزام دولي أخر يرتبطون به فالعبرة بإلتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.

**التدابير العسكرية:**

وهي التدابير التي يجوز لمجلس الأمن أن يتخذها إذا رأى أن التدابير غير العسكرية ليست مجدية ، أو ثبت عدم جدواها فله أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبرية والبحرية، من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه، وهذا ما أوضحته المادة 42 من الميثاق على هذا يدخل في السلطة التقديرية الكاملة لمجلس الأمن تقرير إتخاذ التدابير العسكرية عندما يرى عدم وفاء التدابير غير العسكرية بالغرض الذي اتخذت من أجله، سواء كان قد سبق

للمجلس تقرير اتخاذ التدابير الأخيرة أم لم يسبق له ذلك، بمعنى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يأمر بإتخاذ التدابير العسكرية بداءة دون أن يسبق ذلك إتخاذ أية تدابير غير عسكرية وبذلك خول الميثاق مجلس الأمن سلطة القيام بالعمل المباشر وإعطائه الحق في إستخدام القوة المسلحة لإعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابه.

ويتميز ميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن عن عهد عصبة الأمم من ناحية أن هذا الأخير لم يكن ينظر إلى إستخدام القوة المسلحة كوسيلة للقمع والردع الجماعي إلا بصفة إختيارية وثانوية، فقد كان يعطي للتدابير والضغوط الإقتصادية الأولوية والأفضلية، بينما يعطي الميثاق للتدابير العسكرية الأهمية الرئيسية ويكسبها وجهة إلزامية.

---

[1] عمر مقداد ،***اداء مجلس الامن الدولي في معالجة الازمات الدولية ،معلومات دولية*** ،(مركز المعلومات القومي ،دمشق ،السنة السادسة ،العدد 57 ،1998) ص68

وقد بحث واضعو ميثاق الأمم المتحدة أمر تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، حيث يفترض القيام بعمل عسكري مباشر لحفظ السلم والأمن الدوليين وجود تنظيم عسكري ملموس للأمم المتحدة وذلك أثناء إنعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، وطرحت ثلاثة حلول للدراسة:

–الأول : إنشاء جيش دولي دائم يحل محل الجيوش الوطنية.

–الثاني : إنشاء وحدات وطنية توضع تحت تصرف الأمم المتحدة[1].

–الثالث : تعاون القوات الوطنية للدول تحت قيادة عليا دون إلغاء القيادات الوطنية، ولقد رفض الحل الأول في 1919 حيث فشلت الفكرة التي دافع عنها الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، لأن واضعي عهد عصبة الأمم رأوا أن إنشاء جيش دائم لا يتفق مع فكرة السيادة الوطنية للدول الأعضاء، وهذا الإعتراض كان سببا في عزوف واضعي ميثاق الأمم المتحدة عن هذا الحل أيضا.أما الحل الثال ث فهو الحل الذي أخذ به لدرجة معينة عهد العصبة، في حين أن الحل الثاني يتفق مع نصوص ميثاق الأ مم المتحدة، ونظمت أحكامه في المواد 43 إلى 47 منه

الميثاق، حيث بنيت هذه المواد إلتزامات الدول الأعضاء من أجل السماح للمجلس باللجوء إلى االقوة وتطبيقا لذلك تتعهد الدول الأعضاء بوضع وحدات مسلحة وطنية تحت تصرف مجلس الأمن أو تقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية بما في ذلك حق المرور.

وقد نصت المادتان 46 و 47 على أن مجلس الأمن يتولى قيادة هذه القوات العسكرية، وتساعده في ذلك هيئة الأركان العسكرية التي يتمثل بها رؤساء الأركان العسكرية للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن

## المبحث الثالث: امثلة عن تدخلات الامم المتحدة في النزاعات الدولية

### المطلب الاول :المهام الجديدة للامم المتحدة في حفظ السلام

تميزت مهام الامم المتحدة في ادارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، بحدوث تغيير جوهري في أدوارها ، فقد كانت محلا لتطور كيفي[2]، فأصبحت لا تقوم فقط بدور الوظائف التقليدية التي عهدت بها، إنما تكفلت بمهام و مسؤوليات عديدة، عكست التوجهات الجديدة للمنظمة الأممية، خلال مرحلة ما بعد إنتهاء الحرب الباردة. و كانت الوثيقة الأهم المعبرة عن هذا التوجه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي المعنون ب " خطة السلام" الذي قدمه في جوان 1992[3] بنا ء على طلب من قمة مجلس الأمن في جانفي من سنة 1992.

[1] عممر مقداد ، مرجع سبق ذكره ص 70

[2] زروال عبد السلام،*عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة* (مذكرة لنيل شهادة الماجيستار في العلاقات الدولية ) ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ،2010/2009 ،ص-ص24-32

[3] علي ابراهيم ، مرجع سبق ذكره 130

و ينطلق الدكتور بطرس غالي في رؤيته من أن دور الأمم المتحدة يبدأ قبل إندلاع النزاع، او الازمة، للوقاية منهما و يتحرك معها إذا اندلعت، ليحاول معها إحتواءها، و منع إنتشارها، و من ثم حلها، وكانت خطة الأمين العام قد تضمنت إلى جانب حفظ السلام جملة من النقاط الهامة أبرزها:

-الدبلوماسية الوقائية.

-تعزيز و تقوية السلام.

-فرض السلام.

يعرف الدبلوماسية الوقائية الدكتور بطرس غالي بأنها العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة و تحولها إلى صراعات و وقف إنتشار هذه الصراعات عند وقوعهامن هذا التعريف نجد أن الدبلوماسية الوقائية تهدف إلى الحيلولة دون نشوب النزاعات، وذلك بالعمل على إجتناب مسبباتها و الحد منها، و العمل على تخفيف التوتر عند حدوث النزاع، و تفادي تفاقمه إلى صراع، و منع إمتداده إلى أطراف أخرى.

عادة ما يتم نشر قوات حفظ السلام عقب حدوث الإضطرابات و الحروب الأهلية و نزاعات الحدود الشيء الذي يجعلها ذات نفع قليل مقارنة بما لو أنها وضعت قبل إندلاع النزاع أصلا .ولهذا اقترح بطرس بطرس غالي إرسال قوات حفظ السلام عند ظهور المعالم الأولى للنزاع.[1]

و ذلك بناء على طلب الحكومة أو من جميع الأطراف المعنيين أو بموافقتهم إذا كانت الأزمة وطنية، وفي المنازعات بين الدول يمكن أن يحصل بموافقة الأطراف المعنية، و ذلك بعد أن يوصي الأمين العام لدى مجلس الأمن بإرسال قوة وقائية و نشرها في إقليمي الدولتين وعرفت فكرة الإنتشار الوقائي تطبيقا ناجحا لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة في الواقع ، فمجلس الأمن قرر في 11 ديسمبر 1992 الإنتشار الوقائي لقوات حفظ السلام في مقدونيا، بالسماح بإرسال 700 فرد من قوات الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة قبل أن يمتد النزاع إلى ما وراءها، ليشمل دول البلقان كافة.

أولا قامت الأمم المتحدة من خلال قوات حفظ السلام الدولية بنزع سلاح الأطراف المتحاربة في الكثير من العمليات ، فمثلا:

في الموزمبيق بموجب قرار مجلس الأمن رقم 797 الصادرفي 16ديسمبر 1992 سهلت عملية الأمم المتحدة في هذه الدولة تسريح المقاتلين و نزع السلاح من أكثر من 800.000 مقاتل.

---

[1] زروال عبد السلام،مرجع سبق ذكره،ص 40-45

كما كلفت بهذا الدور في كمبوديا سلطة الأمم المتحدة المؤقتة وذلك بنزع أسلحة وتسريح ما لا يقل عن 70 % من الفصائل ،وهذا بعد رفض حزب كمبوديا الديمقراطية المعروف بإسم **الخمير الحمر** التعاون مع الأمم المتحدة بما سبق أن تعهد به من إلتزاما ت .وبذلك لم يكن من الممكن أن تقوم الأمم المتحدة بنزع سلاح الفصائل الأخرى و ترك الخمير الحمرو.

و قد نجحت سلطة ا لأمم المتحدة في تذليل العقبات و أن تمضي قدما في نزع سلاح الخمير الحمر و تهيئة كل الضمانات لإجراء الإنتخابات[1].

وفي البوسنة أصدرت الأمم المتحدة قرا را من مجلس الأمن يسند فيه مهمة الإشراف على تجميع السلاح الثقيل لدى الأطراف المتحاربة إلى قوات حفظ السلام تبعا للقرار 752 الصادر .في 15 ماي1992 .

أما بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتاريخ 19 ديسمبر 2003 فإنها اضطلعت بتنفيذ برامج لنزع السلاح و إعادة إدماج المحاربين القدامى بالمجتمع).

**ثانيا** :اعادة توطين اللاجئين اضطلعت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلا م بمهمة إعادة اللاجئين إلى وطنهم ففي روندا قامت ، بالتعاون و التنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمراقبة مسار عودة اللاجئين الى المنطقةالخاضعة لحماية البعثة (فأكثر من 2 مليون لاجىء كانوا يعيشون في البلدان المجاورة( بورندي، تنزانيا ، الزائير الكونغو الديمقراطية حاليا) ، و قد كانت واحدة من أكبر أزمات اللاجئين التي لم تتدخل فيهاالمجموعة الدولية بسبب المقاييس المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و غيرها من الدول الكبرى.

بعثة الأمم المتحدة ساعدت كذلك الرونديين في ضمان الأمن خلال الفترة الإنتقالية التي تمتد من سنة 1993إلى غاية اكتوبر 1995.

اما في كمبوديا فقد مهدت هيأت المنظمة السبيل أمام مئات الالاف من اللاجئيين للعودة إلى وطنهم اين كانوا يعشون في معسكرات منذ أكثر من 15 عاما .

بعد إقرار الإتفاق النهائي الذي اعطى حق العودة للاجئيين و النازحين والعيش في أمان بعيدا عن جميع أشكال التهديد والإكراه وعودة اللاجئيين كانت تحت قيادة الأمين العام و بالتنسيق مع السلطة ا لمؤقتة و المفوضية العليا لشؤون اللاجئيين التي تجسدت في مارس 1992 بعودة 378906 لاجئا أما في الموزمبيق سمحت عملية الأمم المتحدة فيها بفضل المساعدات التي قدمتها إلى(أكثر من أربعة ملايين من اللاجئين و النازحين من العودة إلى ديارهم

[1] محمد بوسلطان ، مرجع سبق ذكره ص65

**ثالثا :ازالة الالغام:**

خلفت الصراعات الدولية أثناء القرن الماضي الملايين من القنابل المضادة للأفراد غير المتفجرة و القنابل المضادة للدبابات ، و تشكل الألغام الأرضية تهديدا للمدنيين و تسبب أضرارا إقتصادية و إجتماعية في البلدان التي خرجت من الحروب.و تقوم القبعات الزرق بمهام إزالة الألغام التي تحدد في إطار المناطق الملغمة و إنشاءالخرائط ، و إنشاء قواعد المعلومات و تدمير الألغام ، و تنظيم نشاطات تكوينية لمصلحة مزيلي الألغام المحليين و المنظمات الوطنية المهتمة بإزالة الألغام و تنظيم حملات تحسيسية حول مخاطر الألغام و قد قامت السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا نتيجة وجود أكثر من 600.000 لغم ببذل جهودها في إتجاهين[1]

**الاول :** قيام السلطة الدولية المؤقتة بنزع الألغام

-الإتجاه الثني : تأهيل الكمبوديين عبر تنظيم دورات تكوينية لإزالة الالغام و قد أبقت القوات الدولية عند إنسحابها من كمبوديا في 15 نوفمبر 1993 على وحدة أممية لإزالة الألغام لسنة كاملة.

أما في لبنان فقد قام مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان الملحق بقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان **(اليونفيل)** بإزالة الألغام عن 32.6 مليون متر مربع من الأراضي التي ألقت فيها إسرائيل القنابل العنقودية أثناء حرب 2006.

**رابعا :المساعدة الإنتخابية**

شاركت الأمم المتحدة في المساعدة الإنتخابية منذ تأسيسها سنة 1945 ، فميثاقها يتضمن مبدأ تقرير المصير و يحدد ترقية و حماية حقوق الإنسان كواحد من أهدافها الأساسية، فقد أرسلت العديد من البعثات الى الأقاليم التي كانت خاضعة لنظام الوصاية للإشراف على الإنتخابات فيها، بينما العمل الإنتخابي للأمم المتحدة الغالب فهو يدخل في إطار عمليات حفظ السلام الحديثة الشاملة خاصة في ( كمبوديا ، السلفادور، و الموزمبيق). و قد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التوصية رقم 47ديسمبر 1992 عن موافقتها بالإشراف على الإنتخابات في الحالات التالية:

-في إطار حق الشعوب في تقرير المصير و تصفية الإستعمار.

-بناء على طلب رسمي من الدول.

في إطار عمليات حفظ السلام الدولي.

---

[1] علي ابراهيم ،مرجع سبق ذكره ،ص 140 ص142

فالأمم المتحدة أصبحت تدعم مجهودات الحكومات لترقية العمليات الإنتخابية و دعم الديمقراطية كواحدة من أكثر المنظمات العالمية خبرة في تأمين إجراء الإنتخابات ، وقد أنشأت وحدة المساعدة الإنتخابية في سنة 1992 بعد البعثة الأولى لمراقبة الإنتخابات في نيكاراغوا و بعثة الأمم المتحدة في هايتي

و تسلمت الأمم المتحدة الكثير من طلبات المساعدة الإنتخابية خلال الفترة الممتدة من1989 إلى غاية 2003بلغت أكثر من 290 طلب من الدول ا لأعضاء و أستجابت لأكثر من200 طلب ووفقا لبيان تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الدولية لسنة 1994 فإنه خلال الفترة ما بين جانفي 1992 إلى نهاية جوان 1994 ، تقدمت 52 دولة عضو للحصول على المساعدة الإنتخابية ، من بينها 29 دول ة إفريقية و 10 دول من أوروبا الشرقية و 12 دولة من أمريكا الوسطى و الجنوبية ، و دولة واحدة من أسيا ، و كان عام 1992 هو أكثر الأعوام الذي شهد طلبات المساعدة الإنتخابية.

الإشراف على الإنتخابات[1]

شكلت منظمة الأمم المتحدة فريق ا للمراقبين العسكريين في ناميبيا للإشراف على الإنتخابات بتسجيل الناخبين و فرز نتائج الإقتراع ، و تحت إشراف و رقابة الأمم المتحدة انعقدت الإنتخابات بين 7 و 11 نوفمبر 1989 مع نسبة مشاركة وصلت إلى % 97 و كانت الإرادة السياسية للسلطات في البلد المضيف بالتعاون مع الامم المتحدة ضرورية لنجاح العملية الإنتخابية.

و بذلك أصبحت المساعدة الإنتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة بشكل متزايد سمة أساسية من سمات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام و م ثالا بارزا على التغيير النوعي في نظرة الأمم المتحدة لدورها الذي لم يعد يقتصر على الوظائف التقليدية و إنما تعداه ليرتبط بمفاهيم وقيم معينة.

**خامسا :تقديم المساعدات الإنسانية[2]**

اتسعت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتشمل مهام ذات طبيعة إنسانية، فقد عهد مجلس الأمن إلى قوات حفظ السلام الدولية خلال تسعينيات القرن الماضي توفير الحماية للأنشطة الإنسانية و العاملين فيها.

و قد أدى إدراج الأهداف الإنسانية في تفويض قوات حفظ السلام الدولية من خلال( مساعدة و حماية العمل الإنساني إلى جعل التدخل الإنساني سمة جديدة في حل المنازعات ).وقد قام مجلس الأمن بإنشاء ثلاث عمليات لحفظ السلام لأهداف إنسانية و هي:

قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا سابقا و عملية الأمم المتحدة في الصومال ، عملية الامم المتحدة في موزمبيق[1].

---

[1]علي ابراهيم ، ،مرجع سابق 145
[2] علي ابراهيم ،مرجع سابق ،ص150

**1-التدخل الإنساني لقوات حفظ السلام الدولية في يوغوسلافيا**

جاء إنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة و على وجه التحديد في كرواتيا للمساعدة على وضع نهاية للنزاع الناشب بين الصرب و ا لكروات في هذه الجمهورية عن طريق الفصل بين المتحاربين و ضمان إخلاء بعض المناطق من الأسلحة، و لكن لم يمنعهامن القيام بمهام إنسانية كمساعدة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في إعادة الأشخاص المبعدين إلى مساكنهم في المناطق المحمية في كرواتيا، توصيل المساعدات الإنسانية إلى المدينة ، فتح ممرات أمنة لضمان مرور المساعدات

و قد امتد نشاط قوات الأمم المتحدة للحماية إلى البوسنة و الهرسك من أجل القيام بمهام إنسانية في المهام المحددة. و في 02 جوان 1992م اتفقت الأطراف حول تدخل الأمم المتحدة لضمان إعادة فتح مطار سراييفو و إعادة

و قد وافق مجلس الأمن على هذه المهمة الجديدة للقوات الدولية و في قراره رقم 770 طالب المجلس الدول بالإلتزام بتهيئة الظروف التي تسمح بتوصيل المساعدة الإنسانية إلى السكان، و كلفت قوات الحماية الد ولية بموجب القرار الدولي رقم 776 الصادر في 14 سبتمبر1992 بتأمين هذه المهمة ، و تبعا لذلك ألحقت وحدات جديدة بقوات الحماية الدولية في البوسنة.

وفي ظل إزدياد الهجمات المنظمة ضد الكثير من المدن البوسنية التي أصبحت ملجأ لسكان المناطق المجاورة طلب مجلس الأمن من خلال قراره رقم 824 الصادر في 6 ماي1993 إعتبار ستة مدن في البوسنة و الهرسك بما فيها سراييفو في مأمن عن الإعتداءات العسكرية أوالأعمال العدوانية الأخرى، وإعمال ا للقرار رقم 836 الصادر في 7 جوان 1993 قررمجلس الأمن توسيع مهمة قوات الأمم المتحدة ليصير في إمكانها الرد على الإعتداءات التي تستهدف المناطق الأمنة في البوسنة و الهرسك و مساعدة قوات حفظ السلام الدولية في إيصال المساعدات الإنسانية.

و هكذا لم تصبح قوة الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة مجرد عملية لحفظ السلام بالمفهوم التقليدي و إنما أصبحت عملية ذات طبيعة إنسانية في المقام الأول[2].

---

[1] زروال عبد السلام،مرجع سبق ذكره-ص 50

[2] علي ابراهيم ،مرجع سبق ذكره ص 148 ص149

**المطلب الثاني : تدخلات الامم المتحدة لحفظ السلام**

**1-التدخل الإنساني لقوات السلام الدولية في موزمبيق**

تضمن إتفاق السلام المبرم في 04 أكتوبر 1992م بين الحكومة الموزمبيقية و جبهة المقاومة الموزمبيقية دعوة منظمة الامم المتحدة بالاضافة الى الاشراف على الانتخابات و مراقبة وقف إطلاق النار ،الإشراف أيضا على العمليات الإنسانية و تنسيقها.

و قد حدد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 09 أكتوبر 1992م بأن أغراض العملية هي سياسية و عسكرية و إنتخابية وانسانية،هذه الاخيرة تتضمن توزيع الأغذية و الأدوية ،تامين الطرق لقوافل الإغاثة. وقد أصدر مجلس الأمن القرار 797 في 16 ديسمبر 1992م الذي تضمن إنشاء عملية الأمم المتحدة في موزمبيق بناء على اقتراح الأمين العام و الإ تفاق العام للسلام في الموزمبيق

**سادسا :مراقبة و تعزيز حقوق الإنسان[1]**

من الملامح الحديثة في إطار عملية حفظ السلام إتساع دور الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، حيث أصبحت المنظمة الأممية تستخدم قوات حفظ السلام الدولية لحماية تلك الحقوق خصوصا في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة والداخلية، ففي كمبوديا مثلا كانت السلطة المؤقتة للأمم المتحدة أثناء الفترة الإنتقالية مسؤو لة عن تهيئة بيئة يكفل فيها إحترام حقوق ا لإنسان والحريات الإنسانية فقد نظمت وحدة حقوق الإنسان لتابعة للسلطة المؤقتة حملة واسعة لتوعية الشعب بهذا الموضوع وتم إعداد برامج تدريبية تهدف إلى نشر العديد من المفاهيم الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان في الأوساط والمجموعات المختلفة ، كما أنشئت وحدات متحركة للمعلومات في كل محافظة مجهزة بمكبرات صوت وبشاشات فيديو لعرض أفلام تتناول الأفكار المتعلقة بحقوق الإنسان.

أما في السلفادور فإن بعثة المراقبة تم انشاؤها بطلب من أطراف النزاع وفقا لإتفاق سان جوزي (كوستاريكا) الموقع من طرف الحكومة وجبهة التحرير الوطني الممثل الخاص للأمين العام Alvaro de Soto فارابإندو مانتى تحت إشراف ألفارو دوسوتو.

**اما في جانب تدخل الامم المتحدة لفرض السلام** فلقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي في أجندته المعنونة ب " أجندة السلام " إلى أنه في حالة فشل الوسائل السلمية في حل النزاعات، فإنه يجب على قوات الأمم المتحدة إتخاذ تدابير قمعية لفرض السلام. و قد قام مجلس الأمن بإنشاء عمليات لحفظ السلام إستنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة و بموجبها أصبحت قوات حفظ السلام تقوم بعمليات عسكرية هجومية إلى جانب مهامها التقليدية و من أهم هذه الحالات .

---

[1]علي ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ص149 ص150

**قوة حفظ السلام في الصومال:** ، اصدر مجلس الامن قراره رقم 733 في 23 جانفي 1993م واصفا فيه الوضع في الصومال بأنه ينطبقعلى تهديد للسلم و الأمن الدولي ، بسبب إحتدام الصراع بين الفصائل الصومالية و العشائر المتناصرة والذي ادى الى إنهيار دولة الصومال ، فعمت الفوضى و الخراب بالإضافة إلى الأعداد الضخمة من القتلى و الجرحى و اللاجئين و المتمردين بسبب الحرب الأهلية و قد فرض القرار حظرا على تصدير السلاح إلى الصومال، وبعدها تبنى المجلس قراره رقم 751 الذي أنشأ بموجبه قوات حفظ السلام الدولية كلفت بمهمة الإشراف على وقف إطلاق النار بين الفصائل المتحاربة ، و المعاونة في توصيل المواد الغذائية و المعونات الانسانية لكن فشل هذه القوات في أداء مهمتها و تضاعف حجم الكارثة في الصومال و استحالة –وصول المعونات الغذائية و الأدوية للسكان المنكوبين، أدى إلى إتخاذ مجلس الأمن القرار 794 في 3 ديسمبر 1992م بناء على إ قتراح الولايات المتحدة و الذي يسمح للدول الأعضاء بإتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية عمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال. حيث انتشر **ثلاثون ألف جندي** من قوات الأمم المتحدة منها ما يقرب من **28 ألف جندي أمريكي** في إطار عملية إعادة الامن و بذلك تم وضع القوة الدولية تحت قيادة عسكرية أمريكية .و بموجب هذا القرار يتولى الأمين العام للأمم المتحدة الرقابة السياسية على القوة العسكرية، و حققت هذه العملية نجاحا محدودا في تأمين توزيع الإعانات والمساعدات الغذائية لكنها فشلت في نزع سلاح الأطراف المتحاربة دون أن توفر البيئة الأمنة للعمليات الإنسانية.

أحل مجلس الأمن بمقتضى القرار 814 في 26 مارس 1993م عملية الأمم المتحدة الثانية محل القوتين المشار إليهما أعلاه ، و كلفت بالمحافظة على سلامة قوافل و عمليات الإغاثة وتأمينها بما في ذلك نزع سلاح الفصائل المتحاربة و المساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات الدولة.و بذلك تحولت قوات الأمم المتحدة من مهمة حفظ السلام التي قامت بها العملية السابقة إلى قوات فرض السلام و النقطة التي تبرز فرض السلام هي الفقرة السابعة (7) من القرار المتعلقة بفرض الحظر على تصدير السلاح إلى الصومال و نزع سلاح الميليشيات الصومالية و لهذه الغاية فوضت الفقرة 10 من القرار المذكور القوات الدولية إستخدام القوة..

و تعد هذه العملية – أي فرض السلام – نهجا جديدا في عمليات الأمم المتحدة في مرحلة ما ، في بلوغ أهدافها .

ولم تنجح عملية الأمم المتحدة الثانية بل فشلت فشلا ذريعا حيث غدت طرفا في نزاع مع أحد الفصائل في الحرب الأهلية.[1]

---

[1] علي ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ص150 ص151

و كان مجلس الأمن في قراره رقم 837 طلب من الأمين العام للمنظمة إتخاذ الإجراءات اللازمة بحق منفذي هذه الهجمات و إستنادا على هذا القرار قامت قوات حفظ السلام في12 جويلية 1993م بهجوم ضد قوات عيديد و أستمر الهجوم عدة أيام مصحوبا بقصف جوي وهجوم بري .

و نتيجة للإنتقادات التي وجهت إلى قوات الأمم المتحدة و إنسحاب القوات الأمريكية سنة 1994م أصدر مجلس الأمن قرارا بإنهاء عمليات حفظ السلام في الصومال .

**خاتمة الفصل الاول :**

لقد كان انشاء هيئة الامم المتحدة كتعبير لارادة دول العالم لاستباب الامن والسلم والدوليين ،ولهذا الغرض دعمت هيئةالامم المتحدة نفسها بمجموعة من الاجهزة والتي تتولى كل واحدة منها دورها المنوط بها في اطار تسوية النزاعات الدولية،وفي هذا الاطار فلقد وفقت الهيئة في الكثير من التدخات التي كانت مصدر تهديد للامن والسلم الدوليين ،كما اسهمت في تعزيز التعاون الدولي ،كما ارست اليات لتسوية النزاعات ،ولان الهيئة نشات باختيار قوى كبرى كانت السبب في نشاتها ،لكن مصالح هذه الدول ظلت السبب في عدم قدرة الهيئة على اداء مهامها وفق ماينص عليه ميثاق انشائها ،وهو الشيء الذي ترك الكثير من الازمات من غير حل .

الشيء الذي فتح المجال للمطالبة باعادة النظر في الهياة واصلاحها بالشكل الذي يجعلها تساير التغيرات الدولية المستجدة في العالم لتكسب القدرة على اداء مهامها واهدافها ومبادئها.كما قال وينستون تشرتشل ان هيئة الامم المتحدة كانت المخلصة للكثير من الازمات في السابق ،لكن بتزايد التحديات اصبح العالم بحاجة الى هيئة امم ومجلس قوي يحفظ السلم والامن الدوليين ،وهذا يتاتي باصلاح شامل للمجلس والهيئة عامة.

# الفصل الثاني

**الفصل الثاني :الامم المتحدة وجهود تسوية النزاع السوري**

شهدت المنطقة العربية موجة من الاحتجاجات، طالبت من خلالها الشعوب العربية بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والانسانية ،كسائر شعوب العالم ،الشعوب التي ظلت تعيش تحت سلطة انظمة مارست الحلول الترقيعية للشؤون الداخلية للبلاد ،واهتمت بخدمة المصالح الضيقة للقيادات ،وغابت عنها المشاريع البناءة للدول ،مما يحقق الرفاه والعدالة الاجتماعية داخل هذه الدول رغم امتلاكها لكل الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ،هذا الحراك الذي امتد من الجمهورية التونسية ،الى جمهورية مصر العربية ،ثم ليبيا، وسوريا، واليمن ،هذهالثورات التي شهدت اطاحة بقيادات الدول واوصلت اخرى الى التدخل ادولي في ليبيا واخرى لاتزال لم تجد المخرج وهو حال الازمة السورية واليمنية والتي امتزج الصدام الداخلي فيها مع اهداف ومصالح اجنبية،وهنا وجد العالمنفسه امام خلل دولي نتيجة عجزهعلى ايجاد مخرج للنزاع[1] ومخافة امتداده الى ول اخرى ،هذا ماسنحاول التعرض له في هذا الفصل منخلال التعرض الى طبيعة النزاع السوري : خلفياته ،اطرافه ،اثاره ،وفي المبحث الثاني الى :الجهود الاممية في مايخص قرارات مجلس الامن ،كذا جهود الامناء العامين ،والجهود الانسانية في سوريا.

**المبحث الاول:طبيعة النزاع السوري:**

لم يكن يتوقع احد في الوسط السوري،او العربي، ان تصير الامور الى ماهي عليه اليوم، وان مانشب من احتجاجات وموجة غضب في الدول العربية[1]، قد يصل يوما الى سوريا، وهي التي كانت تحسب على الدول العربية الرمز في ثقافتها وحضارتها ،رغم ان بوادر الحراك موجودة منذ زمن ولكن طبيعة النظام السوري كانت تكبته في كل مرة بفضل العقيدة الامنية، والتحكم في ما يدور في وسط سوريا، بواسطة نظام امني استخباراتي. جعله يفوت الفرصة على العديد من المحاولات، لكن هذه المرة لم تفلح، فكانت كتابات الاطفال في درعى، ودعوة لشباب على مواقع التواصل الاجتماعي، الخطوة التي نقلت ماكان في المغرب العربي الى حدود المشرق الغربي.

وبات كل واحد ينتظر السيناريو الذي ستنتهي عليه الامور في هذا الحراك، هذا الحراك الذي مازال النظام هوالمتحكم فيه، رغم المواجهات مع المعارضة ،السورية،الحراك الذي اصطدمت فيه المصالح بين اقليمية، ودولية، انظمت الى الحراك وزادته تعقيدا، التعقيد الذي عجز الامم المتحدة في اتخاذ اجراءات لتسوية النزاع، وهو ماعطى انطباعا ببزوغ حرب باردة ثانية بين من يدعم النظام وبين من يقف ضده. هذا ماسنحاول التعرض له في هذا المبحث من خلال النظر في مسببات النزاع وخلفياته ،اطرافه ،اثاره على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

**المطلب الاول :خلفيات النزاع في سوريا**

النزاع في سوريا هي أحداث بدأت شرارتها في مدينة درعا حيث قام الأمن باعتقال خمسة عشر طفلا إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب باسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 فيفري 2011. واثنائها كانت هناك دعوة للتظاهر على الفيسبوك في صفحة لم يكن أحد يعرف من يقف وراءها استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء 15 مارس 2011 وهذه المظاهرة ضمت شخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ومن أبرز الناشطين في حمص **بيت التركاوي** وهي **عشيرة كبيرة في سوريا** تتمركز **وسط البلاد** ومن أبرز وجهائها **الشيخ أحمد فرهود التركاوي قائد ومؤسس كتيبة خالد بن الوليد ،ودرعا ودمشق** [2].كانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات.

---

[1] سعيد رفعت ،***الثورات العربية بين متطلبات عصر السرعة وطموحالت التيارات الاسلامية*** ، (مجلة شؤون عربية ،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ميدان التحرير ،القاهرة القاهرة )2012 ص 06

[2] ربيع نصر واخرون ،***"الازمة السورية : الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية "***(،تقرير المركز السوري لبحوث السياسات ،جانفي 2013) ص-ص 16-17

وعلى إثر اعتقال أطفال درعا والإهانة التي تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة لتدمير المقاومة والممانعة العربية ونشر الفوضى في سوريا لمصلحةالعدو الاسرائيلي واجندات اجنبية بالدرجة الأولى، وقد قام بعض الناشطين من المعارضة بدعوات علىصفحات الانترنيت وذلك في تحد غير مسبوق لحكمالرئيس بشار الاسد متأثرين بنداء الشباب المنتفظ في عدة مناطق عربيةا والتي اندلعت في منذ 2010، وبالخاصة في تونس ومصر، الشباب المتظاهرطالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لكن قوات الأمن والمخابرات السورية وميليشيات موالية للنظام واجهت الوضع بسلب، فتحوّل المطلب الى اسقاط الرئيس، اتهم النظام فيها من يقف وراء الاحتجاجات بزعزعة الأمن القومي ومحاولة وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد،هذا التحول لصدام، اسقط أربعة قتلى ، وتحوَّلت المظاهرات لباقي الأسبوع إلى أحداث دامية في المدن السورية .

أعلن بشار في 7 افريل2011 م عن منح الجنسية لآلاف من المواطنين الاكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي 14 افريل2011م تقرر تشكيل حكومة جديدة عوضاً عن المستقيلة. ثم أعلن بشار الأسد أخيراً في 21 افريل2011م عن رفع حالة الطوارء في البلاد بعد 48 سنة من فرظها.

في 25 افريل2011م أطلق الجيش السوري عمليات عسكرية هي الأولى من نوعها، وأدت إلى مقتل عشرات الأشخاص تقول المنظمات الحقوقية أن معظمهم من المدنيين جراء حصار وقصف المدن ادانتها منظمات حقوقية عديدة، واتهمته منظمة العفو الدولية بعد الحملة بشهور بارتكاب ما قد يرقى إلى جرائم في حق الاهالي.[1]

في شهر جويلية2011م اطلقت قوات الجيش السورية عمليات في مدن عديدة في أنحاء سوريا ، وشهد أكثر أيام الاحتجاجات دمويَّة منذ بداية الاحتجاجات ا، إذ راحَ ضحيته أكثر من 150 قتيلاً في تلك المدن، أكثر من مئة منهم في حماة وحدها، وتلا العمليات حصار لمدينتي حماة ودير الزور استمرَّ لأسابيع. في 15 اوت 2011م بدأ الجيش والأمن عمليات عسكريةفي مدينة اللاذقية أدت على مدى أربعة أيام إلى مقتل أكثر من 50 شخصاً. في 18 اوت2011م وبعد خمسة شهور من الاكتفاء بإدانة القمع والدعوة إلى الإصلاحات أعلنت الدول الغربية عن موقفها من الاحتجاجات، وطالبت كل من :**الو م ا ، كندا ،المانيا ،الاتحاد الوروبي وبريطانيا وفرنسا** في وقت واحد أن بظرورة تنحي الرئيس السوري بشار الاسد عن الحكم على الفور.

---

[1]ربيع نصر واخرون، مرجه سابق ص 08

في أوائل شهر سبتمبر وبعد تفاقم حالات الانشقاق في وسط قوات الجيش السوري على مدى ثلاثة شهور أعلنَ عن تشكيل أول تنظيم عسكريٍّ يُوحد هؤلاء العسكريين، وهو «لواء الضباط الأحرار» وتلاه بشهرين الإعلان عن تشكيل تنظيم اخر وهو الجيش السوري الحر وأعلن هذان التنظيمان عن عشرات العمليات لهما لشهور بعد ذلك قبل أن يَتحد لواء الضباط الأحرار مع الجيش الحر في أواسط شهر سبتمبر، لكن مع ذلك فلم يخض الجيش أي معركة حقيقية حتى أواخر ذلك الشهر وبدء اشتباكات عنيفة بينه وبين الجيش السوري النظامي أسفرت عن مقتل العشرات من كلا الطرفين.

**السبب الاقتصادي والاجتماعي [1]**

رغم أن البلاد خلال حكم بشار الاسد، تتحول من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الاقتصادي التعددي، أو اقتصاد السوق، وهو ما حقق نموًا وساهم في تحسن معدل الدخل، إلا أن الاقتصاد لا يزال يعاني من آفات جمّة، فبموجب إحصائيات رسمية صدرت ضمن «التقرير الوطني للتنمية البشرية» الصادر سنة 2005م فإن 41.5% من مجموع المواطنين تحت خط الفقر ومعدل دخلهم أقل من 2 دولار في اليوم وترتفع نسب الفقر في الريف سيّما في محافظات ادلب وحماة[2] ؛ وهو ما ولد عزوفًا عن التعليم، فموجب الإحصائيات ذاتها فإن 32% فقط من الطلاب يرتادون المدارس الثانوية وأنه من أصل 2 مليون شباب سوري في عمر الدراسة الجامعية فإن 250 ألفًا فقط يرتادون الجامعات، وهو ما يساهم بدوره في ارتفاع نسبة البطالة وتركز عمالة السوق على الكفاءات الضعيفة، وانخفاض مستوى الدخل.

تزداد طلبات العمل في سوريا سنويا بمعدل 300 ألف طالب عمل وهي تعتبر من أعلى النسب في المنطقة يقابلها ضعف القدرة على خلق الوظائف في سوق العمل، وهو ما يؤدي إلى تسارع وتيرة الهجرة نحو الخارج، سيّما في أوساط الشباب إذ أنّ 75% من العاطلين عن العمل في البلاد أعمارهم أقل من 25 عامًا،[1]في حين تبلغ البطالة حسب التقديرات الحكومية لعام 2005م 8.4% فإن النسبة قد كذبت من قبل جهات مستقلة وقدرت بنحو 12 %يضاف إلى ذلك أن 35% من خريجي الجامعات يعملون في غير اختصاصهم،مع «فشل» مكاتب التشغيل والهيئة العامة لمكافحة البطالة من الحد في هذه الظاهرة، يضاف إلى ما سابق انتشار ظاهرة «البطالة المقنعة» سيّما في القطاع العام.

[1] ربيع نصر واخرون ،" مرجع سبق ذكره ص-ص-18-19
[2] عزمي بشارة ،**سورية :داب الالام نحو الحرية محاولة في تاريخ الراهن** (بيروت :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،ط،1،2013) ص-ص-54-55

يعاني المجتمع أيضًا من فجوة اقتصادية كبيرة للغاية بين الطبقة الوسطى والطبقة الغنية، على سبيل المثال فإنه وبعد السماح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال التعليم وتأسيس مدارس خاصة، فإن رسوم التسجيل في هذه المدارس يبلغ 4600 دولار أي ما يعادل نصيب أربع مواطنين من حصة الفرد في الناتج المحلي الخام، الذي قدر و«بإحصائات متفائلة» بحوالي 1200 دولارًا[1] للفرد وكانت الحكومة قد وضعت ضمن أهدافها في «الخطة الخمسية الحادية عشر» تخفيف حدة الفقر والفروقات بين طبقات المجتمع، غير أن ما يعيق أي عملية تنمية هو الفساد، وفي عام الأحداث أي 2010م كان ما كشف من حالات الفساد يكلف الدولة 10مليون ليرة يوميًا، وهي تحتل المركز 127 عالميًا من حيث الشفافية وعدم انتشار الفساد يضاف إلى جميع ما سبق، غياب الشفافية، فبينما تصرح الحكومة أن نسبة النمو بلغت 6-7% كشف لاحقًا أنها لم تتجاوز 3.5% يعزز ذلك غياب الرقابة تزاوج السلطة والمال.

فضلاً عن المجهود الحربي الضخم، إذ إن حصة وزارة الدفاع تعتبر 30% من حجم[2] موازنة الدولة السورية يضاف إليها 6% من الدخل القومي و6% من واردات الدولة.

**العقيدة الامنية للنظام السياسي :**

أسس الأسد نظامًا قويًا معتمدًا على القبضة الأمنيّة داخليًا وسلسلة من التحالفات خارجيًا التي ضمنت له أن يكون أطول حاكم للبلاد منذ زوال العثمانيين، انتخب خلالها أربع ولايات بنسبة رسميّة هي 100% من الأصوات، وكفل لنفسه صلاحيات واسعة بموجب دستور 1973م ، ونصّت مادته الثامنة على كون حزب البعث هو »الحزب القائد للدولة والمجتمع» ما حوّل عقائده وأفكاره إلى جزء من مؤسسات الدولة والمناهج الدراسيّة واحتكار المناصب العليا وسلسلة من الامتيازات الأخرى؛ مع شبه غياب للحريات السياسيّة أو الاقتصاديّة أو حتى منظمات المجتمع المدني؛ وقطيعة مع دول الجوار . واجهت البلاد موجة احتجاجات سنة 1979م عرفت باسم «احتجاجات النقابات العمالية» التي تحولت لاحقًا لصدام عسكري امتدّ حتى 1982م .

في 10 جوان 2000م تقلد بشار الاسد رئاسة سوريا بعد تعديل دستوري مكنه من الترشح، تساهل الحكم الجديد مع النشاطات السياسيّة وعرفت هذه الفترة بربيع دمشق؛ كما اتجهت السلطة نحو تحرير الاقتصاد وتنمية المجتمع المدني.

---

[1] Mohamed fadhal troudi, (l e printemps serien : enjeux et perspictives),revue de geostrategique, n 37,3em tremestre 2012,p,175

[2] ، ربيع نصر واخرون ،" مرجع سبق ذكره -ص-ص،23-27

غير أن مرحلة الانفتاح السياسي سرعان ما انتهت باعتقال أغلب رموز ربيع دمشق أو هربهم خارج البلاد. في 2001م شهدت مدينة السويداء احتجاجات ضد النظام، وفي 2004م شهدت عدة مدن سورية تحركات شعبية قادها اكراد سوريا ؛ وتولى الجيش قمع كلا التحركين، بالأسلحة الثقيلة وخلال مؤتمر حزب البعث لعام 2005م تقرر رفع حالة الطوارئ وإقرار التعددية السياسية.

غير أنّ السلطة عدلت عن ذلك في العام نفسه، كما قام معارضون سوريون باطلاق ماسمي اعلان دمشق للتغيير الوطني ،لكن السلطة قامت بابعاد كل قادةالمعارضة [1]

بشكل عام، طوال السنوات الأحد عشر التي قضاها بشار الأسد في السلطة، تمّ الحفاظ على النظام كما هو من ناحية دور حزب البعث في «قيادة الدولة والمجتمع»، وتسلط العائلة الحاكمة وأقاربها على مفاصل حساسة، وحالة الطوارئ، واعتقال المعارضة، وتسلط الأجهزة الأمنية[2]، والرقابة المسبقة الاتصالات، واحتكار الإعلام، وغياب معارضة سياسيّة على الأرض وفي المؤسسات، ومنع التظاهر، والقيود على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن الاعتقال التعسفي، والمحاكمات العسكريّة، والملف المعتقلين السسياسيين، وبشكل عام فمن ناحية حقوق الإنسان، الشييء الذي جعل تصنيف سوريا في جانب الممارسة السياسية وحقوق الانسان في المرتبة 154 عالميا حسب هيومن رايتس ووتش .

**الطائفية والأقليات في الأزمة السورية**

بعد طول كفاح سياسي لاستقلال الجمهورية السورية من الانتداب الفرنسي، ورغم التحسن النسبي في وضع الطائفية خلال عهد الجمهورية الأولى إلا أن التهميش والتفاوت الطبقي، ظل واضحًا وعوضًا عن ذلك انخرطت أعداد كبيرة من شبان الطائفة في الجيش السوري، ووصلت الى مراتب قياديّة في الجيش، وخلال المرحلة اللاحقة لعب عدد من الشخصيات «العسكرية – السياسية» العلويّة دورًا بارزًا في سوريا لعلّ أحد وجوهها صلاح جديد الذي انقلب عليه حافظ الأسد سنة 1970 م

استقطب الأسد عددًا من العوائل والعشائر العلويّة لطرفه، ومكّنها من الأجهزة الأمنية والمخابراتيّة على وجه الخصوص، تشكلت لدى أغلبية الطائفة مخاوف من عودة التهميش الذي كان ممارسًا عليها أواسط القرن العشرين ، ومن عمليات انتقاميّة جماعيّة ان سقط النظام سيّما مع وفرة أركان النظام من الطائفية.

---

[1] محمد ثابت ،***الحكام العرب كيف سقطت العروش من المحيط الى الخليج ؟*** (القاهرة :دار الحياة للنشر والتوزيع ،2011) ص-ص233-234
[2] عزمي بشارة ،مرجع سبق ذكره ص-ص،60-65

أما مسيحيو سوريا فقد شاركوا في التظاهرات في مختلف المناطق السوريّة ولقد قتل اكثر من 164 مسيحيًا حمص وحدها بين سبتمبر ونوفمبر 2011م على يد «عصابات مسلحة مجهولة الهويّة» بهدف مسبق إثارة فتنة طائفيّة، لكن جزء كبير من الشارع ألمسيحي متخوف بشكل حقيقي من السلطة المقبلة في حال سقوط الأسد نتيجة تأمينه لحقوقهم وتتهم الجيش السوري الحر بتهجير المسيحيين، لكن بالمقابل فتحت الكنائس أمام المتظاهرين ومقاتلي الجيش الحر سيّما في حمص. كما ظهرت العديد من الأسماء المعارضة المسيحية السوريّة في صفوف المعارضة مثل جورج صبرا الناطق الرسمي باسم المجلس الوطني السوري.

كما تشهد محافظة السويداء والسلمية ذات الغالبية الدرزيّة والإسماعيلية حراكًا سياسيًا ولقد عبر الجيش السوري الحر عن احترامه لجميع الطوائف واعتبر شعار «لا للطائفية» كما ينشط عدد من الشيوخ والأئمة في دمشق وامام الجامع العمري في درعا؛ ، الذين توجه اليهم اتهامات بإثارة الفتنة الطائفيّة .

كما رفعت الشعارات الدينية في المظاهرات، كالشعارات التي رفعت من قنوات سلفيّة داعمة للثورة أمثال قناة صفا من طراز «الدَم السنّي واحد» هدفها بث الفتنة الطائفيّة.

وتسعى الإدارة الأمريكية للمضي قدما في مشروع" تمكين الأقليات "عبر تعزيز النظم الفيدرالية وتمكين المجموعات الإثنية والطائفية من إدارة شؤونها في منأى عن الأغلبية السنية ومؤسسات الحكم المركزي،وقد لخصت دراسة نشرها معهد الأمن الأمريكي الجديد في شهر نوفمبر 2013 م رؤية واشنطن لمعالجة الوضع[1] في:

التوصل لاتفاقيات وقف قتال غير مشروطة، والمحافظة على المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتأسيس نظام إدارة تعددية لا مركزية في مناطق الأقليات، وتعزيز الوضع الأمني في الحدود لحماية دول الجوار. ولتحقيق هذه الرؤية؛ تعول على الدور الذي تلعبه الميلشيات الإثنية والطائفية كقوات برية مجابهة لعمليات القصف الجوي في مواجهة تنظيم" داعش."وأوصت دراسة نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن باحتواء هذه الجماعات وذلك على شاكلة الدور الذي مارسته قوات البيشمركة وجيش المهدي وفيلق بدر في العراق.

---

[1] د بشير زين العادين ،سوريا ***:تأزم المشهد السياسي والفرص الكامنة***،(مركز عمان للدراسات الاستراتيجية ،)2014 ص 03

ولا يمكن التغاضي عن الدور المحوري ل"حزب الله "في القطاع الغربي من المعادلة الجيوسياسية؛ ففي مقابل التعاون القائم بين اللواء قاسم سليماني قائد فيلق القدس وجنرالات القيادة المركزية الأمريكية في أربيل، يقوم تعاون مهم بين القيادة الامريكية و"حزب الله "لدعم عمليات الحزب والجيش اللبناني.

في المناطق الحدودية مع سوريا؛ وكان أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني قد زار بيروت وعرض على القيادة اللبنانية تقديم سلاح ودعم أمني إيراني وخاصة

في مجال الصواريخ والمدفعية الثقيلة والمتوسطة، وتزامن ذلك مع إعلان واشنطن تزويد الجيش اللبناني بأسلحة تبلغ قيمتها 31 مليون دولار في مواجهة المتطرفين، وتشمل 211 صاروخ مضاد للدروع و 1100 مدفعية من مختلف العيارات.

ويأتي ذلك التعاون ضمن نشاط المنظومة ا لاستخباراتية الممتدة عبر محور : طهران–بغداد–دمشق–بيروت، والتي تزود[1]

القيادة العسكرية الأمريكية بالمعلومات، حيث أكد معهد ستراتفور أن ا لاستخبارات الأمريكية تحصل على إحداثيات دقيقة حول مواقع تنظيم" داعش "من دمشق عبر حكومة بغداد، بين السوريين والأمريكان في غرفة عمليات موحدة لتبادل المعلومات وتنسيق العمليات.

أما الطرف الثاني من المعادلة فيكمن في إنشاء قوة كردية تتمتع بحكم ذاتي شمال شرقي البلاد، إذ تشير المصادر إلى اجتماع عقدته الاستخبارات الأمريكية مع قادة الاتحاد الديمقراطي الكردي في باريس يومي 30 و 31 أكتوبر لتنسيق العمليات وبحث تفاصيل الحملة ضد تنظيم" داعش"، ويسود القلق لدى الساسة الأتراك من ترجيح المشروع الأمريكي كفة الحزب الديمقراطي الكردي الم بحزب العمال الكردستاني.

كخطوة تهدف إلى تعزيز لاستقلالية المناطق الكردية في سوريا؛ توجه وزير الخارجيةالفرنسي الأسبق برنار كوشنير في نهاية شهر نوفمبر الماضي إلى المناطق الكردية في شمال سورية للاستعلام عن القدرات المتوفرة في مجال ا لإدارة المحلية في هذه المناطق، والتقى بشخصيات كردية وناقش معها سبل تأسيس نظام حكم محلي في المحافظة.

وفي مقابل هيمنة التيارات ا لإسلامية على الكتائب المقاتلة؛ تعتزم الإدارة الأمريكية إحلال هذه التشكيلات بقوات بديلة[2].

يتم تدريبها من قبل الاستخبارات المركزية الأمريكية وحلفائها في المنطقة

كما عقد منتدى السياسات في معهد واشنطن ندوة تناولت دور العشائر السورية في تحقيق السياسة الأمريكية في المنطقة، وتحدث المشاركون عن الدور الهام للعشائر في ظل ضعف السلطة المركزية.

---

[1] د بشير زين العادين،مرجع سبق ذكره ص05

[2] د بشير زين العادين ،سوريا : ،مرجع سبق ص 07

مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تضطلع به العشائر السورية شرقي البلاد، وكيفية الاستفادة من عشائر المنطقة فضلا عن إمكانية توظيف البنية العشائرية للدروز ، مع التأكيد على أن معظم هذه العشائر لها دور سياسي في المرحلة المقبلة وتبحث عن ممولين جدد.

**المطلب الثاني : اطراف النزاع في سوريا**

ان الحراك الشعبي الذي شهدته سوريا منذ 2011 م كان حراكاً سلمياً، يحمل مطالب مشروعة لبناء دولة مدنية ديمقراطية تصون حرية، وكرامة، وحقوق الإنسان[1]، وشهدت البلاد خلال تلك الفترة مؤتمرات حوار وطني على مستويات مختلفة، توجت بمؤتمر الحوار الذي عقد برئاسة نائب رئيس الجمهورية، وصدرت عنها توصيات هامة لبناء الدولة المدنية القانونية المنشودة، وفي ظل الطبيعة التكوينية لسوريا،والطبيعة الاستراتيجية للمنطقة،سمح بظهور وتعدد الفواعل في المنطقة فياترى ماهي اهم هذه الاطراف؟

**1-الاطراف الداخلية:** وهي التي تشمل الاطراف الممارسة للنزاع في المستوى الداخلي السوري وهي:

**1-1 النظام السوري:**

وهو يظم منخرطي وانصار وقيادات حزب البعث كما يشمل الاجهزة الامنية من مخابرات ،جهاز عسكري ،شرطة ، ولقد ظل يمثل اليد الضاربة لحزب الاسد والفارض لامره في سوريا ،ويتراس قيادة هذه الاجهزة العائلة العلوية المنتمية الى السلطة ،وكل من يمثل الولاء للنظام السوري[2] ،الشيء الذي يضمن للنظام الولاء تجنب الخيانة والخديعة او الانقسام عنه، بالضافة الى الية جديدة وهي الشبيحة هذه الاخيرة التي تضم في صفوفها حماة النظام وموظفيه الذين ستخدمهم النظام كحماة له بعد ظهور مزاعم بوجود شبكاة للمخابرات الامريكية الس أي أي ،وكذا اتهامات اخرى للموساد الاسرائيلي للتواجد على التراب السوري لخدمة مصالحهاعن طريق تاليب الشعب عليه والوقوف لجانبه من خلال توريط النظام باعمال عنف وتقتيل .

**2-1 المعارضة:** والتي فوتت فرصة التغيير السلمي والحصول على المطالب وتحولت المنطقة الى عنف دمويفي ظل توفر ظروف لانتشار مجموعات مسلحة جهادية ، التي تتلقى الدعم من

---

[1] عزمي بشارة ،مرجع سبق ذكره ص-ص،85

[2] آمال محمود حسين، ***المواقف الإقليمية والدولية وأثرها*** في ***الأزمة السورية***، (مركز الرأي للدراسات -جريدة الرأي – الأردن 2013)

شبكات كثيرة إقليمية ودولية متنوعة... وقد باشرت في إقامة نوع من الحكم المحلي في التي تسيطر عليها[1]. وجرت محاولات لجمع هذه الكتائب والفصائل في تحالفات لتنسيق عملها... اذ يقدر عدد الجماعات المسلحة المعارضة في سوريا بحوالي ألف جماعة، وتضم ما يقرب من مئة ألف مقاتل[2] .معظمها جماعات صغيرة وتعمل بشكل محلي. وسنحاول النظر في اهم هذه الجماعات.من خلال هذا الجزء من المطلب الثاني

**هيئة الأركان العامة للجيش السوري الحر بقيادة اللواء سليم إدريس**

تشكل الجيش السوري الحر في اوت 2011 م من المنشقين عن الجيش السوري في تركيا، بقيادة العقيد رياض الأسعد، وسريعاً ما ما انظمت اليه الحركات المسلحة الاخرى ، ولقد نشا بغية خلق قيادة مركزية للثوار إلا أنه لم تكن لهم سيطرة كبيرة في الميدان وفي ديسمبر 2012 م، أعلنت بعض الألوية انضمامها لهيئة الأركان العامة المكونة من ثلاثين عضو، يضم ستة ممثلين عن كلٍ من الجبهات الخمس في سوريا. وتسعى قيادة هيئة الأركان العامة، إلى أن يكون الجيش الحر بديلاً وسطياً أقوى من الجماعات الجهادية المعارضة في سوريا.إلا أن دوره لا يعدو كونه متحدثاً رسمياً ووسيطاً لجلب الدعم الأجنبي والتسليح. وتحتفظ الألوية الموالية لهيئة الأركان العامة بهويتها وأهدافها الخاصة، وبعضها يعمل مع الجماعات الإسلامية المتشددة التي تثير مخاوف الغرب، مثل أحرار الشام والجهاديين المرتبطين بالقاعدة مثل جبهة النصرة. وهذه ابرز الجماعات المرتبطة به[3]:

**لواء شهداء سوريا** يقدر عدد مقاتليه بحوالي سبعة آلاف

**لواء أحرار سوريا** هو جزء من هيئة الأركان العامة. قائده طيار سابق في القوات الجوية من مدينة الرستن في شمال سوريا.

---

[1]علي محمد علي ، المركز المتوسطي للدراسات على الرابط : https://mediterraneancenter.wordpress.com/ تاريخ الزيارة 2015/03/22 الساعة 10:20 سا

[2]**الأزمة السورية: دليل الجماعات المسلحة في سوريا** 21يناير/ كانون الثاني 2014 على الموقع تاريخ الزيارة 2015/03/20 الساعة 15:00 مساءا bbcwww.bbc.co.uk/.../131213_syria_rebels_background

[3] ***الجماعات المسلحة في سوريا واجندات تركيا والسعودية*** على الرابط: www.alalam.ir/news/1640619 تاريخ الزيارة 2015/2/25 على الساعة 12:30

جبهة تحرير سوريا الإسلامية يقدر عدد مقاتليه بما بين 35000 و40000 مقاتل

**ألوية الفاروق:** يقدر عدد مقاتليه حوالي 14000 مقاتل

**صقور الشام:** يقدّر عدد مقاتليه ما بين 9000 و 10000 مقاتل نشا في سبتمبر 2011 م. وامتدت عملياته إلى ضواحي حلب ودمشق.

**لواء التوحيد:** يقدر عدد مقاتليه بحوالي 8000 إلى 10000 مقاتل تشكل في سبتمبر 2012 م ، قائده رجل أعمال سابق .

لواء الإسلام يقدر عدد مقاتلية بحوالي 9000 مقاتل تأسس لواء الإسلام في منتصف عام 2011 على يد ، ناشط سلفي حيث قُتل العديد من كبار مسئولي الأمن بمن فيهم وزير الدفاع،

**الجبهة الإسلامية السورية** نشات في ديسمبر 2012 م، تضم 30000 مقاتل،

**حركة أحرار الشام الإسلامية** يقدر عدد مقاتليها ما بين 10000 و20000 مقاتل هي مجموعة سلفية ظهرت في أواخر 2011 م تدير 83 وحدة في كل سوريا، وكانت الحركة من أوائل من استخدموا أجهزة التفجير واستهدفوا القواعد العسكرية للحصول على السلاح.. تضم الجماعة "قسم تقني" يقوم بالهجمات الالكترونية،

**الجبهة الإسلامية** نشات في نوفمبر 2013 م، وتتكون من سبعة من أقوى الجماعات المقاتلة في سوريا يقدر عدد مقاتليها ب 45000 مقاتل

**الجبهة الإسلامية الكردية:** وهي أصغر جماعات التحالف، حيث تضم حوالي 1000 مقاتل، وتقاتل الجماعات الكردية الأخرى التي تحاول إبقاء المناطق الكردية خارج الصراع السوري[1].

[1] عمر كوش ،**الأزمة السورية: دليل الجماعات المسلحة في سوريا** 21جانفي 2014 bbc على الرابط تاريخ الزيارة 2015/03/20على الساعة 15:00 مساءا bbcwww.bbc.co.uk/.../131213_syria_rebels_background

- **جبهة النصرة** ويتزعمهم "أبومحمد الجولاني"...[1] يقدر عدد مقاتليها ما بين 5000 و 7000 مقاتل تاسست في منتصف 2011 م وهي مجموعة مسلحة تمثل تنظيم القاعدة في العراق. ينشط مقاتلوها في 11 من أصل 14 محافظة سورية،.تسببت في العشرات من التفجيرات الانتحارية التي تسببت في قتل الكثير من

المدنيين في المدن السورية. مقاتلوها على درجة عالية من التدريب والتسليح. وحالياً، تحكم الجبهة بعض مناطق في شمال سوريا[2].

صنفت الولايات المتحدة جبهة النصرة كمنظمة إرهابية في ديسمبر 2012 م، حيث قالت أنها استنساخ لتنظيم القاعدة في العراق. حاول ابو بكر البغدادي في 2013 م الاندماج بين جماعة دولة الاسلام في العراق مع جبهة النصرة الا ان قائد جبهة النصرة، أبو محمد الجولاني – أحد مقاتلي العراق الذي أطلقت الحكومة السورية سراحه عام 2011 – رفض عملية الدمج وأصر على موالاته للقائد العام للقاعدة، أيمن الظواهري.

**دولة الإسلام** في العراق والشام بقيادة أبو بكر البغدادي ويعرف بأبي دعاء، يقدر تحصي ما بين 3000 و 5000 مقاتل تعمل على توسيع نطاق عملياتها في سوريا. ، قالت المخابرات الأمريكية إن البغدادي متمركز في سوريا حيث يقود أكثر من 5000 مقاتل، معظمهم من المجاهدين الأجانب. شاركت في عدد من العمليات القتالية الكبرى، بما في ذلك تفجيرات انتحارية ومشاركة للسيطرة على قاعدتين عسكريتين.

**الجماعات الكردية** :وحدات حماية الشعب الكردي [3] بقيادة: صالح مسلم تحصي ما بين 10000 إلى 15000 مقاتلهي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو موالٍ لحزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله اوجلان، ويسيطر على شمال شرقي سوريا. ظهرت هذه الوحدات في صيف 2012م حيث حاولت حماية المناطق الكردية بعد انسحاب الجيش النظامي منها. وحاول الحزب الحفاظ على مكاسب الأكراد وإبقاءهم خارج الصراع، إلا أن المواجهات استمرت بين قوات وحدات الحماية الشعبية وقوات النظام السوري من حين لآخر.وفي نوفمبر 2012 م، بدأت الاشتباكات بين وحدات الحماية

---

[1] علي بكر، ***دور التنظيمات المسلحة في الازمة السورية*** ملف العدد على الرابط www.siyassa.org.eg تاريخ الزيارة :2015/03/23 على الساعة 11:10سا

[2] عمر كوش ،مرجع سبق ذكره ص03

[3] Daniel mockliK,laguerre civile syrienne :entre escalade et intervention ;centre for security studies(css),eth zurich,p,1,p2

والجهادين، وتصارعوا على الكثير من المدن الحدودية وأجزاء من مدينة حلب. ووجهت الحكومة التركية والجماعات السورية الاتهامات للجماعة الكردية بأنها موالية للأسد.

- **دولة العراق والشام الإسلامية:** تنافس "دولة العراق والشام الإسلامية" "جبهة النصرة"... وتتكون من المجموعات التي قبلت الاندماج تحت قيادة "أبو بكر البغدادي" وتضم غالبية من غير السوريين، ويلقب قائدها بـ"أمير المؤمنين"، و"أميرها" الحالي هو أبو بكر البغدادي مؤسس تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق" في 15 أكتوبر 2006 م.وأحكمت "دولة العراق والشام الإسلامية" سيطرتها على الرقة في مارس2013. وأعلنتها إمارة.

وتزايدت في الفترة الأخيرة عمليات الاختطاف من قبل جماعة "دولة العراق والشام الإسلامية" للنشطاء الإعلاميين، والمدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الكتائب الإسلامية المقاتلة في حلب، والرقة، مما أثار الشكوك حول أهداف، وخلفيات هذه الكتائب، لا سيما التابعة لتنظيم القاعدة...[1]

**الإخوان المسلمون[2]**

تحدث تقرير فورين بوليسي عن الدور الذي يضطلع به تنظيم **الإخوان المسلمين**، كأقدم وأكبر مجموعة إسلامية سياسية في سوريا... وبين أن قيادة الإخوان في المنفى حاولت منذ مارس 2011 م، اللحاق بركب الأحداث، فاضطلعت بدور قيادي مركزي في المجلس الوطني السوري... ولكن جماعة الإخوان لا تزال متخلفة كثيراً، من حيث التنظيم العسكري. . كما جاء في التقرير . وللتعويض عن ضعف تواجدها داخل سوريا، حاولت أن تستغل نقاط قوتها المتمثلة في اتصالات التنظيم العالمي السياسية، وعلاقتها بالجهات الراعية من الأثرياء في الخليج، وامتلاكها كادر من النشطاء المثقفين في الشتات، وتبنيها "لجنة الحماية المدنية" على الأراضي السورية. ويسعى الأخوان لاستقطاب الوحدات المسلحة من خلال منحها التمويل، والدعم الإعلامي، والوصول إلى شبكة الاتصال المنظمة.

**2–الاطراف الخارجية:** لا شك ان هذا التنوع ا ذي تشكله الجماعات الفاعلة في الميدان الداخلي السوري ،هو وليد هذه البيئة السورية ،اولا ،لكن مابينه الميدان والايام مما لايدعمجال للشك ،خاصة في ظل هذه التنقلات اليومية والتصريحات ،والتجمعات ،التي تقودها اطراف ليس لها من المصلحة الداخلية ،الا

---

[1] علي محمد علي ، المركز المتوسطي للدراسات على الرابط : https://mediterraneancenter.wordpress.com/ تاريخ الزيارة 2015/02/22 على الساعة 16:30 سا

[2] محمود رستم ،***الجماعات العنيفة في سوريا***،(مركز المجتمع المدني والديموقراطية في سوريا ، نشرة خاصة ماي 2013) ص7-09

الشعارات ،بل خادمة فقط لمصالها الوطنية في ظل النظرية الواقعية ،وفي ظل الخوف من الوصول الى صورة الدولة الفاشلة ،والنداءات التي تعالت منذ الايام الاولى لعمر هذا الحراك الشعبي ،فياترى من يتزعم هذا الحراك خارجيا :اقليميا ،ودوليا ؟

**2-1الاطراف الاقليمية :**

**تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية** :تُعد تركيا وقطر [1] والمملكة العربية السعودية أكبر خصومٍ للأسد على الصعيد الإقليمي، وتنقسم الخصوم هذه وفقاً لذوق كلّ واحدةٍ منها في الصراع بالوكالة. تفضل المملكة العربية السعودية أغلب الجماعات ذات التفكير الوطني، ربما لأن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في التسعينيات والجهاديين في أوائل القرن العشرين تحدوا حكم العائلة المالكة. وبهذا دعمت السعودية سطوع نجم الشخصية القبلية السورية أحمد الجربا داخل الائتلاف الوطني السوري ودعمت ثوار الجبهة السورية الخاضعين لقيادة غير إسلامية في شمال غرب سوريا. بالإضافة إلى الولايات المتحدة، تُعتبر السعودية أيضاً الداعم الرئيس للجيش السوري الحرّ/ المجلس العسكري الأعلى، الذي يُعتبر على الأقل أقل إسلامية من غيره من الائتلافات المتمردة والأساسية الأخرى في سوريا .أما تركيا وقطر فقد فضلتا الحلفاء الإسلاميين الإقليميين لأنهم يتمتعون بتنظيم جيد وبسبب تدني احتمال خطر النكسة.
(يحكم الإسلاميون المعتدلون تركيا، في حين اختارت قطر دعم الجماعة الإسلامية الأقوى على الصعيد الإقليمي أي الإخوان المسلمين). عملت قطر وتركيا معاً لتعزيز نفوذ جماعة الإخوان المسلمين السورية على المعارضة الخارجية، التي تراجعت رغم ما بذلته الدولتان من جهود جبارة في هذا المجال. في ساحة المعركة، يبدو أن تركيا قد غضت الطرف عن الجهاديين السُنة الذين عبروا إلى شمال سوريا في حين اتُهمت قطر على نطاق واسع بدعم الميليشيات الإسلامية السلفية المحافظة الموحدة تحت لواء الجبهة الإسلامية.

تأمل هذه البلدان بنهاية سريعة لحكم الأسد وقد أصيبت بخيبة أمل عندما فشلت الولايات المتحدة في تحقيق ذلك من خلال تسليح [2]المتمردين.

---

[1] :تشارلز ليستر و ويليام مكانتس، *الحرب الأهلية السورية: الحالة السياسية والعسكرية*، (المركز اللبناني للأبحاث والدراسات فيفري 2014) **ص15**

[2] سلمان شيخ،*من بيروت إلى بغداد: التأثير الإقليمي للصراع السوري* (مركز بروكنجز الدوحة) على الموقع **www.siyassa.org.eg** تاريخ الزيارة 2015/03/02 الساعة 16:50 مساءا

أو من خلال مهاجمة النظام على أثر استخدامه للأسلحة الكيميائية. لا تزال كلّ من تركيا وقطر ملتزمةً بالسعي لسقوط الأسد، إلا أن الدولتان لم تقطعا علاقاتهما بإيران، مما يشير إلى أنهما قد تعمدان إلى التهرب من رهاناتهما في حال بقي الأسد. في غضون ذلك، تخوض المملكة العربية السعودية حرباً إقليمية باردة مع إيران، وتبدو غير مستعدة لتقديم أي تنازلات في سوريا .والآن يبدو أن المملكة العربية السعودية وقطر تريدان توحيد عملائهما المتمردين .

### 2-2 الاطراف الدولية:

***روسيا*** :تحتل المرتبة الثانية بعد إيران، وهي الداعم الرئيس والقوي لسوريا. يحمي حقّ النقض الفيتو الذي تتمع به روسيا في مجلس الأمن الدولي الأسد من تدخل الأمم المتحدة، ويحمي استمرار بيع روسيا للأسلحة المتطورة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التقليدية نظام الأسد من المعارضة ذات التسليح الضعيف نسبياً والتي تمردت ضده.

إن مصالح روسيا المتداخلة مع الدول الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، يقطع الطريق أيضاً أمام العمل الخارجي واسع النطاقٍ ضد الأسد والذي قد يضر بالعلاقات مع القوة العظمى السابقة[1].

تتحمل روسيا بسعادة ما تواجهه من ازدراء دولي نتيجة دعمها للأسد وذلك لتتمكن من المحافظة على إمكانية الوصول إلى قاعدتها البحرية الأخيرة النائية في طرطوس.

والتي لا تزال تشكل رمزاً للامتداد الروسي العالمي؛ ومن تثبيط التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبلد معين؛ والأهم من ذلك، لتبقى قوة موازية للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط. يشير السببان الأخيران إلى أن موسكو لن تتخلى بسرعة عن تحالفها طويل الأجل مع آل الأسد حتى وإن تمكنت المعارضة السورية من ضمان علاقات عسكرية جيدة مع روسيا بعد سقوط الأسد.

***الولايات المتحدة الأمريكية*** :أرادت الولايات المتحدة في البداية سقوط الأسد لأن الأغلبية السنية في سوريا قد تظاهروا سلمياً من أجل ذلك ولأن نهاية الأسد قد تساهم في تدهور قدرة إيران على دعم حزب الله ضد أحد حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين أي إسرائيل. حين قمع الأسد بعنف الاحتجاجات وأجبر السُنة على تشكيل ميليشيات دفاع محلية لمحاربة النظام.

---

[1] D,muriel asseburg,guerre civile en syrie :consequences geopolitiques et scenariospossibles,institu allemand des internationaeset de securite (swp),berlin,p04

لم تكن الولايات المتحدة راغبة بتزويد المتمردين بالأسلحة المضادة للطائرات التي يحتاجونها ليتمكنوا من هزيمة نظام الأسد، خوفاً من وقوع أسلحة مماثلة بين أيدي المتطرفين السُنة. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لمهاجمة قوات الأسد في شكلٍ مباشر بسبب الاعتراضات الروسية ولأن الرأي العام الأميركي لا يريد خوض حربٍ أخرى في الشرق الأوسط. الشيء الوحيد الذي أضعف رغبة الولايات المتحدة بالهجوم – استعمال الأسد للأسلحة الكيميائية – عندما وافق الأسد على اقتراح روسي يقضي بتسليم الأسلحة[1].

مع انتهاء المناقشات حول الأسلحة الكيميائية، ووقوع المعارضة الخارجية ضدّ الأسد في حالة من الفوضى، وسيطرة الإسلاميين على حركة التمرد، وعدم الرضا الأمريكي العام عن الحروب الخارجية، تشعر إدارة أوباما أن لا خيارات أخرى أمامها غير اتخاذ إجراءات لمنع الحرب الأهلية من زعزعة استقرار الدول المجاورة لسوريا ومن إلحاق الضرر بأمن الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن أكبر مخاوف الإدارة المباشرة تتمحور حول اللاجئين في الدول المحيطة وعدد المقاتلين الأجانب الكبير الذين يقاتلون في سوريا تحت راية الجماعات الجهادية التي أيدت حرب تنظيم القاعدة[2] على الولايات المتحدة. في مفارقة لافتة، أصبح من الممكن الآن وبشكلٍ واضح أن تبدي الولايات المتحدة استعداداً للعمل مع حكومة الأسد حول هاتين المسألتين في حال استمرت الحرب إلى ما لا نهاية.

**المطلب الثالث :اثار النزاع في سوريا**

**1. الأثر الاقتصادي:**

لقد ادى النزاع إلى تفكك كبير لبنية القطاع الصناعي واغلاق وافلاس الكثير من المشاريع وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى عمليات النهب والسلب ،كما انتشرت تجارة السلاح والسلع والبشر من خلال شبكات غير شرعية عابرة للحدود؛ والسرقة والخطف واستغلال المساعدات الإنسانية.
بلغت الخسائر الاقتصادية الإجمالية نتيجة النزاع ، لغاية نهاية عام 2014 م، حوالي 41220 مليار دولار، أي مايعادل 47 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 م، منها 42 بالمئة مايعادل 22410 مليار دولار أميركي خسارة في راس المال.

[1] سلمان شيخ،*من بيروت إلى بغداد: التأثير الإقليمي للصراع السوري* **مركز بروكنجز الدوحة على الموقع** www.siyassa.org.eg **تاريخ الزيارة 2015/03/02 الساعة 16:50 مساءا**

[2] D,muriel asseburg,pid,05

ويمكن النظر في هذه التاثرات اكثر حسب القطاعات كمايلي:

**القطاعات الانتاجية** :تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 44 % و 41% في الثلاثي الثالث والرابع على التوالي من سنة 2014 م ، ليكون إجمالي خسائر الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية النزاع وحتى نهاية عام 2014 م نحو 71411 مليار دولار أميركي.

وقد كانت القطاعات الرئيسية التي تظررت في الخسارة المتراكمة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2011م حتى نهاية سبتمبر 2014م هي التجارة الداخلية التي خسرت 242 مليار ليرة سورية، أي ما يشكّل 44 % من إجمالي الخسارة، يليه قطاع النقل والاتصالات الذي خسر 241 مليار ليرة سورية، مشكلا 44 % من إجمالي خسارة الناتج، أما قطاع الصناعة الاستخراجية فقد خسر 240 مليار ليرة سورية ما يشكل 42 % من إجمالي خسارة الناتج، والصناعات التحويلية التي خسرت 241 مليار ليرة سورية مشكلة 44 % من إجمالي خسارة الناتج، والخدمات الحكومية التي خسرت 110 مليار ليرة سورية مشكلة 14 % من إجمالي خسارة الناتج، والزراعة التي خسرت 140 مليار ليرة سورية ممّا يشكّل 14 % من إجمالي خسارة الناتج المحلي الإجمالي[1]، كما تراجع الاستثمار الخاص للعام الثالث على التوالي منذ 2012م ، بمعدل 47 % في الثلاثي الثالث و 41 % في الثلاثي االرابع لعام 2014 م .

–تفاقم الدين نهاية عام 2014 م ووصل الدين العام الإجمالي إلى 42 % من الناتج المحلي الاجمالي. ففي عام 2010م ، على سبيل المثال، قدر الانتاج الزراعي 40 % الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة المحاصيل الرئيسية مثل القمح والشعير و الإنتاج الحيواني، في حين سجّل 20 % و 24 % خلال الثلاثيين الثالث والرابع على التوالي في 2014 م.

كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي للزراعة بمعدل 44 % في 2012م [2]مقارنة ب21 % في 2014م شكل الإنتاج النباتي21 % و 22 % منه انتاج الحيواني[3].

وفي الثلاثي الثالث من ، شكّلت الزراعة 07 % من الناتج المحلي الإجماليمع نهاية عام 2014م . مقارنة مع 21% في ذروة الموسم من عام 2011 [4]م . وقدر الانخفاض في المنتجات الزراعية في نهاية2014م كمايلي : 21 % في انتاج العنب العنب، و % 21 في الذرة، الحمضيات ب 35% الإنتاج الحيواني تراجع بمعدل 20 % للأغنام، و 44 % للدواجن، و 41 % للأبقار.

---

[1] الانروا،***سوريا هدر الانسانية***،تقرير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ،ديسمبر 2013

[2] عمر اسماعيل ،***اثر الصراع في سوريا*** على الرابط : **www.menara.ma/.../1595104**

[4] الانروا،**سوريا هدر الانسانية**، مرجع سبق ذكره ص 20

ويعكس الانهيار في الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج الحيواني بصورة رئيسية الخسارة الكارثية في المواشي كنتيجة مباشرة للنزاع بما في ذلك عمليات النهب وعدم القدرة على الوصول إلى المزارع الأسواق بسبب النزاع.بالاضافة الى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية لأنظمة الري، والقدرات التنموية وللمحاصيل

**الصناعة**

لقد ضرب النزاع المسلح قطاع الصناعة التحويلية بشدة، فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في2014 م إلى 42 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية في العام 2014 م . وتراجع القطاع بمعدل 41 % في الثلث الثالث من العام 2014 م ، وبمعدل 47 % خلال الثلث الرابع من ، تعرّضت الشركات الخاصة الواقعة في المدن.الصناعية إلى اضرار كثيرة، حيث أغلق أكثر من 11 %الى 41% من المنشات الصناعيةحسب المدن الصناعية في سبتمبر [1] 2014 م . وحتى بالنسبة للشركات الصناعية العاملة، فهي تعمل 21 % من قدراتها الإنتاجية.

كما تراجع إنتاج النفط بنسبة 24 % ما يعادل14ألف برميل ثم 10الاف برميل يومي تقريبا نتيجة لانسحاب الشركات الأجنبية، أمّا انخفاض إنتاج الغاز فقد فقد سجل تراجع الى 447 مليار متر مكعّب تقريبا في الثلاثى الأول من العام 2010 م إلى 240 مليار متر مكعّب في الثلاثي الثاني من العام 2014 م ثم وصل إلى 210 مليار متر مكعّب.

بالنسبة للتجارة فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة بمعدل 21 % عام 2014 م .

في قطاع السياحة كان التراجع الحقيقي في القطاع سنة 2014 م بنسبة 17 % مقارنة مع 2010م ، حيث انخفظ عدد السيّاح والليالي الفندقية والايرادات السياحية. كماتواصل التراجع الى معدل 27 % في النصف الثاني من العام 2014 م مقارنة مع النصف الثاني عام 2010 م .

أمّا قطاع **النقل**،فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بمعدل 40 % في 2014 م. مقارنة مع عامي 2010 م و 2012 م ،كما نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع تراجع بمعدل 22 % في الثلاثي الأول، و 42 % في الثلاثي الثاني، و 44 % في الثلاثي الثالث[2]، و 42 % في الثلاثي الرابع من العام 2014 م وقد تضررت الطرق الدولية السريعة، وكذلك الطرق التي تربط سورية بالدول المجاورة، وتلك التي تربط بين المحافظات، إضافة إلى النزاع المندلع داخل المدن الرئيسية ادى إلى تدهور في خدمات النقل البري.كما شهدت خدمات المطارات انخفاضا حادّا ، ولاسيما في المطارين الرئيسيين في دمشق وحلب .وانخفضت خدمات الموانئ خلال عام 2014 ،كما أعيد استخدام القدرات البشرية والمرافء والمطارات والطرق ووسائل النقل مباشرة خدمة النزاع المسلّح بوصفها أدوات لاطراف النزاع.

---

[1] الانروا***سوريا هدر الانسانية***، مرجع سبق ذكره ص 25

[2] الانروا***سوريا هدر الانسانية***،مرجع سبق ذكره،ص26

في قطاع **الاتصالات** لعام 2014 م . تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات بنسبة مقدّرة: 42 % خلال عام 2014 م، و 42 % في اواخر العام 2014 م[1]

اما القطاع **المالي والعقاري تراجع** بنسبة 41 % في 2014 م ، وبنسبة 40%نتيجة بيئة العمل غير الآمنة، فيما شهد الاقتصاد السوري زيادة في النشاطات والشبكات المالية غير الشرعية التي تموّل النزاع بصورة مباشرة من خلال تقديم الأموال لشراء الأسلحة ودفع الرواتب إلى المقاتلين من جميع اطراف النزاع؛ وبصورة غير مباشرة من خلال خدمات التمويل والتموين والدعم لمواصلة القتال على أرض المعركة.

كما انخفضت خدمات الماء والصرف الصحي بمعدل 40 % في العام 2014م مقارنة مع 2010م . ونتيجة لذلك، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المرافق بمعدل 42 % العام 2014م ،اما خدمات الكهرباء انخفظ انتاجها بمعدل 44% ، من العام 2014م ،

**في الجانب الاجتماعي:**

تراجع مستوى التنمية البشرية في سورية أربعة عقود إلى الوراء خلال النزاع، لتنتقل سورية من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة قبل النزاع إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.هذا نتيجةالاثار الاجتماعية للنزاع ومنها:

*ارتفاع عدد الوفيات نتيجة النزاع بمعدل 21%خلال النصف الثاني من عام 2014 م ، ليصل إلى 120 ألف قتيل مع نهاية عام 2014 م . كما قدر عدد الجرحى بحوالي 144 ألف شخص .أي أن ما يعادل 2 %من السكان قد تعرضوا للقتل أوالإصابة أو التشويه،

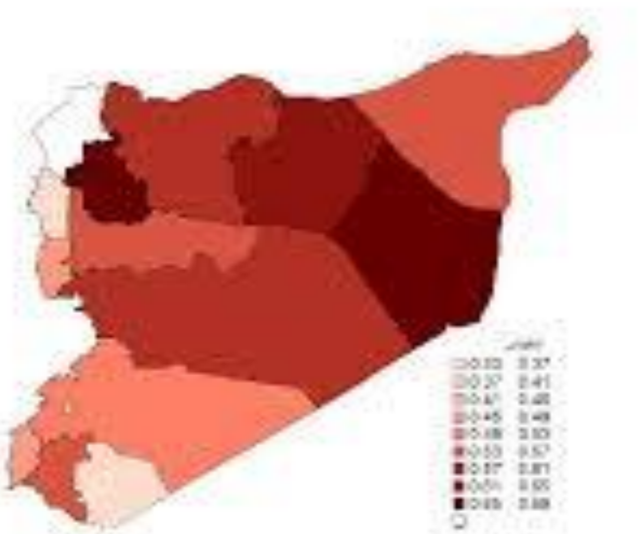
*تراجع الاستهلاك الخاص الذي يعكس رفاهية الاسر السورية بمعدل 40 % في الثلث الثالث و 44 % في الثلث الرابع وتبعته زيادة في أسعار الاستهلاك بمعدل 17 % في نهاية عام 2014م م حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية بمعدل 21 % و أسعار الخدمات بمعدل 21% في ظل فقدان فرص العمل والفقر والنزوح. .

* **انتشار الفقر** في سوريا حيث وصل إلى مستويات كارثية اذ غالبية السوريين يسعون للحفاظ على الحد الأدنى من المستوى اللائق للمعيشة. اذ تشير التقديرات إلى أن **معدّل الفقر الإجمالي** وصل إلى 42 % من عدد السكان مع نهاية 2014م ،21% من السكان هم تحت درجة الفقر الشديد وهو خط الفقر الغذائي الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من الغذاء الأساسي، أصبح ثلاثة أشخاص من كل أربعة فقراء مع نهاية عام 2014م .

[1] الانروا***سوريا هدر الانسانية***، مرجع سبق ذكره ص 28

ويظهر تقرير المكتب المركزي للإحصاء عام 2010 م ، أن معدّل التوظيف تراجع ب 21 % في 2010م إلى 40 % في 2014م ، في حين ارتفع معدّل البطالة من 14%في 2010م إلى 20 % في 2014م . ليخسر سوق العمل 4470 مليون فرصة عمل حتى 2014 م وان معدل وصل إلى 42% ، أي أن 2421 مليون شخص عاطل عن العمل، منهم 2744 مليون فقدوا عملهم خلال النزاع الأمر الذي أدى إلى فقدان المصدر الرئيسي لدخل 21400 مليون شخص.[1]

الخارطة ٢: نسبة انتشار الفقر الشديد في سورية بحسب المحافظة (٢٠١٣)



المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء

* استمرار النزوح السكاني من مختلف أرجاء سورية وخاصة من المناطق الساخنة يعتبر أحد أكثر العناصر وضوحا في النزاع في سوريا ويساهم بشكل كبير في مفاقمة حالة البؤس لدى السوريين.

كما شهدت سوريا هجرة ولجوء حوالي 2 مليون سوري، وتاثر الخارطة الديموغرافية داخل سورية بنزوح ما يُقارب4 ، 11مليون شخص داخل البلاد حتى نهاية 2014 م ، أي ما يشكّل 22% من اجمالي السكان[2] السوريين، حيث 42 % فقط من النازحين يمتلكون مأوى في 112 مركز إيواء حكوميا ،

---

[1] تقريرالمركز السوري لبحوث السياسات: على الرابط :الرا–http://scpr-syria.org/att/1360366400_6xyyP.pdf تاريخ الزيارة :2015/03/04 على الساعة 12:00

[2] تقريرالمركز السوري لبحوث السياسات،مرجع سابق ص03

استقبلت حلب النسبة المئوية الأعلى من النازحين ب 42% ، مقارنة مع 40 % في ريف دمشق حيث انتقلت الأسر لتقيم في مناطق أكثر أمن . كما تأثّر العدد الإجمالي للسكّان في سورية بزيادة أعداد المهاجرين غير اللاجئين.اذ مع نهاية 2014 م ، أكثر من 24 % من السكان السوريين غادرو البلاد . وبشكل عام فإن حوالي 21 % من إجمالي السكّان الذين أجبروا على المغادرة قاموا بالانتقال إلى أماكن أخرى داخل سورية على شكل نازحين؛ في حين أن 42 % منهم أصبحوا لاجئين في الخارج،

* في الجانب التعليمي فقد وصلت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال حسب الفئة العمرية إلى 41 % وتصل هذ النسبة إلى أكثر من 11 % و21% في المحافظات وبلغ عدد المدارس التي خرجت من الخدمة 2111 مدرسة في نهاية عام 2014 م ، وذلك نتيجة للتدمير المباشر الكلي أو الجزئي أو لاستخدامها كاماكن ايواء. والتراجع الهائل في الدخل خلال النزاع بما نسبته 41% . وفي السياق الدولي، فإن مقارنة المعدّل الصافي للالتحاق بالتعليم الأساسي بين سوريا والدول الأخرى يظهر أن سوريا قد حلّت في عام 2010 م في المرتبة 40 من بين 220 بلد لكن الالتحاق المدرسي نتيجة النزاع قد خفّض مرتبة سورية، بناء على بيانات العام 2010 كأساس للمقارنة، لتصبح في المرتبة 200 من بين 220 بلدا ، لتكون ضمن أسوأ بلدان العالم أداء[1].

واذاحسبنا حصة كل عام من التمدرس من الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة كل عام من التمدرس تقدّر بمبلغ 211 دولا ا ر أميركي ا للطالب الواحد .واذا أخذنا بعين الاعتبار أن معدّل عدم الالتحاق لمن هم في سن المدرسة خلال العام 2014م قد بلغ 40% ، فإن ذلك يعني خسارة في أ رس المال البشري تبلغ 1424مليار دولار أمريكي خلال هذا العام، ممّا يعني زيادة الخسارة الإجمالية المتراكمة في راس المال البشري منذ بداية النزاع إلى 2401 مليار دولار أمريكي .وباعتماد المقارنة بين التوقعات والنتائج، فهناك انخفاض بنسبة 41 % في متوسط سنوات التمدرس منذ 2010 م ، والذي من شأنه أن يترك اثرا سلبيا على التنمية البشرية كونه أحد المصادر الرئيسة للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

كما تدهور القطاع الصحي نتيجة الدمار الجزئي والكلي للمنشآت الصحية والبنية التحتية للقطاع، إضافة إلى خسارة جزىء كبير من الكوادر الصحية بسبب تعرضهم للقتل والخطف والاعتقال بالإضافة إلى الهجرة .حيث تضرر 10 من أصل 20 مشفى عام، وخروج 24 % منها عن الخدمة، كما تضررت 42 مشفى خاص.كما تم تدمير معظم الصناعات الدوائية مما نتج عنه انخفاض إنتاجه بحوالي % 11 مقارنة بما كان عليه قبل النزاع.

[1] تقريرالمركز السوري لبحوث السياسات،ص04

**المبحث الثاني :جهود الامم المتحدة في سوريا:**

ان استدعاء الامم المتحدة للتدخل لوضع حد للاثار الانسانية التي تخلفها المواجهةبين اطراف النزاع السوري،جاء من قبيل الاهداف الانسانية والدولية التي تحكمعمل الهيئة،وهذا عن طريق الاليات المخولة قانونا عنطريق الاجهزة التي تحوزها الامم المتحدة،حيث سنحاول التعرض لاهم الجهود المبذولة في النزاع السوري ،وفق المطالب التالية،

المطلب الاول :قرارات مجلس الامن بخصوص النزاع السوري.

المطلب الثاني :جهود الامين العام.

المطلب الثالث:الجهود الانسانية للامم المتحدة في سوريا.

**المطلب الاول :قرارات مجلس الامن الخاصة بالنزاع السوري:**

لعبت جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية ،بتحريك العمل الدولي الاممي لايجاد مخرج للنزاع السوري ،خاصة في ظل العقوبات والاجراءات التي اتخذتا الدول الغربية بفرض حضر على الشخصيات والاقتصادالسوري،لتكون نتيجة ذلك ترسيم العمل الدولي بمجموعة من القرارات من طرف مجلس الامن وهي :

*القرار رقم :1994 في 2011/06/30 ،وكان هدفه الابقاء على القوات المتواجدة في الجولان والتي حددت مدتها بموجب القرار رقم 2028 فتمتمديدمدتها ستةاشهر اضافة الى ارسال 165 مراقبا من الجامعة العربية.

*القرار الثاني الذي قامت باصداره هيئة الامم المتحدة عن طريق مجل الامن وبعد دعوة دولية لذلكهو القراررقم[1]2042،الصادر بتاريخ 2012/04/14،والذي عبر فيه المجلس والمجموعة الدولية استنتكارهم للانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان منطرف اطراف النزاع ،كما سمح بارسال بعثة مراقبين دوليين،وتحميل النظام السوري بتوفير الحماية لهذه البعثة من المراقبين الدوليين.

*القرار الثالث الذي اتخذ وهو القرار رقم 2043 [2]الصادر بتاريخ 2012/04/21م بإجماع الأعضاء كافة، والذي خول للامين العام للأمم المتحدة بارسال 300 مراقب دولي والتي حددت مدتها بنص القرار رقم [3]2059 ب 30 يوما. لمراقبة وقف إطلاق النار في سورية والنظر في التزام سائر الأطراف بخطة عنان للسلام.

---

[1] انظر نص القرار الملحق رقم 01

[2] انظر نص القرار الملحق رقم 02

[3] انظر نص القرار الملحق رقم 03

القرار الرابع وهو القرار رقم 2118 الصادر بتاريخ 2013/10/03 والذي نص على تدمير الترسانة الكيماوية السورية بعد ثبوت استخدامها ضد المدنيين،والذي نص كذلك على ضرورة كشف النظامعلى كل الترسانةمن الاسلحة الكيماوية،بالاضافة الى تدميركل معداته وعدم انتاج او تطوير او تخزين هذه الاسلحة مع ازالتها نهائيا من البلاد وتدميرها قبل منتصف عام2014م جاء نتيجة،وهو الشيء الذي استجاب له النظام يتاريخ 2013/09/21 بتقديم جرد كامل عن الترسانة الكيماوية،نلحظ من هذه القرارات الارادة الاممية متى رافقتها التوافقات على مستوى الفواعل المتدخلة في النزاع، على تغليب المبدا المثالي على المصالح الواقعية للدول الكبرى ودوره في تجسيد دور الامم المتحدة في التدخل لحفظ السلم والامن الدوليين في النزاعات الدولية ،الا ان هذا لم يحجب التصادم في المصالح وهو الذي انعكس على قرارات لم ترى النور وهو ماسنتعرض له في العنصر الموالي.

**القرارات التي فشل مجلس الامن في اصداره:**

بالاضافة الى القرارات التي تمت الاشارة اليها في العنصر اعلاه، هناك من القرارات التي كان من المفروض اتخاذها، وهذا في سبيل الواجبات المثالية لمجلس الامن، كجهاز من اجهزة هيئة الامم المتحدة، في حفظ السلام والامن الدوليين، خاصة في ما يخص حماية الشعوب اثناء النزاعات، من هذه القرارات [1]:

* فشل القرار الاول الذي مررته كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية،والذي واجهه الفيتو الروسي الصيني ،حيث ينص على ادانة النظام السوري بسبب مواجهة المظاهرات السلمية للمواطنين السورين وهددت الدول الغربية بفرض عقوبات وهذا بتاريخ 2011/10/04م .

*القرار الثاني :هو نص القرار الذي تقدمت به المغرب وحضي بمباركة الدول الغربية، والذي تضمن خطة انتقال عربية باسم جامعة الدول العربية،في 2012/01/22م والذي واجه كذلك الفيتو الروسي والصيني.

القرار الثالث هو القرار الذي حاولت الدول الغربية بتاريخ 2012/07/19 يتمريره والقاضي بوضع خطة كوفي عنان تحت الفصل السابع من ميثاق اامم المتحدة ومطالبا بفرض عقوبات على سوريا في حالة عدم الاستجابة لخطة كوفي عنان.

[1] Lexpress international,***syrier les limites de la diplomatie***,n .3246.semaine du 18au24 septembre 2013.p.p36.37

وهو ما يوضح المصالح الواقعية للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، بالنظر الى مثالية المطالب الانسانية للتخل الاممي، بين مصالح الامن القومي لروسيا[1] والصين وايران، وبين تهديد امني للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية، وحليفتها، من تهديد مصالحها في الشرق الاوسط، وخاصة امن اسرائيل، والانظمة الموالية في الخليج.

**المطلب الثاني: جهود مبعوث الامين العام في النزاع السوري خطة عنان[2]**

جاءت خطة المبعوث العربي والاممي الى سوريا كوفي عنان، تبعا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة تحت رقم 66/ 253 ،بتاريخ 16 فيفري 2012 م والقاضي بتبني طلب جامعة الدول العربية، بتعيين امين عام مبعوث خاص لسوريا، في اطار متابعة العملية السياسية فى إطار المبادرة العربية .وفي اطار ذلك تم تعيين كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة مبعوثا خاصا مشتركا بشأن الأزمة السورية. حيث زار عنان دمشق في 17 مارس 2012 م، وعقد مباحثات مطولة مع الرئيس السوري ومسئولين سوريين آخرين، انتهت بتقديم عنان خطة من ست نقاط لحل الأزمة، كما التقى عنان المسئولين الأتراك وقيادة المجلس الوطني السوري، كما ذهب في زيارتين لروسيا والصين، وبالفعل تلقى عنان تأييد كل من الصين وروسيا لمهمته الدولية وكانت النقاط التي جاء بها عنان كالاتي:

*1*-الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري.

-2الالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت اشراف الامم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد.وعدم استخدام الاسلحة الثقيلة داخل التجمعات السكانية وبدء سحب التركزات العسكرية داخل وحول التجمعات السكنية. تحت اشراف للامم المتحدة ومبعوثها[3].

3ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال ولتحقيق هذه الغاية وكخطوات 3-فورية قبول وتنفيذ وقف يومي للقتال لاسباب إنسانية وتنسيق التوقيتات المحددة وطرق الوقف اليومي للقتال من خلال الية فعالة بما في ذلك على المستوى المحلي.

---

[1] Julier nocitti,russiier :quelle lecture de la crise syrienne ?.magazine le diplomatique ,n 1131,guillet2012,p,p1-2

[2] محمود حمدى أبوالقاسم ،***خطة عنان ومأزق الدبلوماسية الدولية فى سوريا*** ،مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ص02

[3] محمود حمدى أبوالقاسم،مرجع سبق ذكره ص03

4-تكثيف وتيرة وحجم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفيا وبوجه خاص الفئات الضعيفة والشخصيات التي شاركت في أنشطة سياسية سلمية والتقديم الفوري دون تأخير عبر القنوات الملائمة لقائمة بكل الاماكن التي يجري فيها احتجاز هؤلاء الأشخاص والبدء الفوري في تنظيم عملية الوصول إلى تلك المواقع والرد عبر القنوات الملائمة على الفور على كل الطلبات المكتوبة للحصول على معلومات عنها أو السماح بدخولها أو الإفراج عن هؤلاء الأشخاص.

5-ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول.

6-احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميا كما يكفل القانون
لهذا عاد مجلس الأمن وبالإجماع فى 14 من افريل 2012م لتبنى قرار يسمح بإرسال بعثة إلى سوريا كآلية للإشراف على وقف إطلاق النار من الجانبين، وبموجب القرار بات بإمكان الأمم المتحدة إرسال فريق طليعي مكون من 30 مراقبا عسكريا غير مسلحين على أن يتم لاحقا إرسال كامل بعثة المراقبين التي يمكن أن يصل عدد أعضائها إلى 250 حسب تقديرات المبعوث المشترك كوفى عنان.

**-عوائق تطبيق خطة كوفي عنان**

وجدت خطةكوفي عنان حالة انقسام دولي تجاه النزاع السوري ، ولم تجد إرادة حقيقية، كونها بنيت وفق ماراده الاطراف، وليس الوضع، والتى وضعت سقفا لحدود التدخل، فلقد ساوت بين طرفى الأزمة فى سوريا وفقا لوجهة النظر السورية والروسية رغم الخلافات العميقة بينهما.
كما تأثرت خطة عنان بتعقيدات الصراع الاقليمى على سوريا، الذى لا يعطى فرص حقيقية لنجاح المبادرة، فالخليج العربى السنى، يدعم المعارضة إعلاميا وماديا، ويدعو إلى تسليحها، ويتبنى حتمية انتقال للسلطة فى سوريا كآلية ضرورية لحل النزاع، فى الوقت الذى يدعم النظام الإيرانى، والنظام العراقى النظام السورى، من منطلق مصالح استراتيجية عميقة، وعلى خلفية روابط دينية مشتركة، فى الوقت نفسه نجد المصالح التركية والاسرائيلية .[1]
الموقف الدولى الذى لاتزال فيه مواقف روسيا والصين ثابتة فيما يتعلق برفض التدخل فى سوريا ومواقف أمريكية وغربية تتحدث عن عقوبات وانتقادات للنظام ومطالبات بالإصلاح تصل إلى مطالبة الرئيس بالتنحى .

[1] محمود حمدى أبوالقاسم، ص04

ومن هذه المنطلقات فإن خطة عنان ونتيجة للضغوط الروسية لم تحدد سقفا زمنيا ملزما لأطرافها، وعلى جانب آخر، اقتصرت خطة عنان على بعثة المراقبين الدوليين.

سعى مجلس الأمن في اطار البعثة، في العام 2012م لتثبيت وقفٍ لإطلاق النار، والسماح لفريق المراقبين العسكريين الغير مسلحين بالاتصال مع الأطراف السورية المختلفة، والبدء في الإبلاغ عن تنفيذ وقف كامل للعنف. وتم الإعلان عن وقف الأعمال القتالية في افريل 2012م، وبدأ تنفيذه في جميع أنحاء البلاد في الثاني عشر من الشهر ذاته

وفي 21افريل2012م ، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 2043، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لفترة أولية مدتها تسعون يوما، وبدأت البعثة مهامها، لكنها قررت تعليق أنشطتها في 15 جوان2012م قبل أن توقف عملها نهائيا بحلول شهر اوت 2012م.وفشلت البعثة نتيجة غياب الثقة، وتعاظم الضغوط على الأطراف المحلية والمراقبين الدوليين.

**جهود الاخضر الابراهيمي في سوريا**

حمل الأخضر الإبراهيمي مهمته على امل كبير بإمكانية إقناع القوى الدولية الداعمة للنظام السوري والرئيس بقبول فكرة تنحي الأسد عن السلطة، مع الاحتفاظ للجيش بدور مركزي في المرحلة الانتقالية،وهي محاولة لاستنساخ الحل المصري، الحل الذي تشترك فيه عدة قوى دولية وهو تصور كانت هذه القوى قد لمحت وصرحت به.

استند الإبراهيمي إلى خبرته الدبلوماسية في التعامل [1]مع الأزمات الدولية، رغم كون المسألة السورية معقدة في متغيراتها ، الشيء الذي جعل الابراهيمي يعتمد دبلوماسية توافقية مرنة، قضت بعدم وضع أي شروط مسبقة، يمكن أن يرفضها أي طرف في الأزمة وتعرقل سير مهمته، كونها أرادت تحقيق القليل من التقدم في

[1] غازي دحمان ،***مهمة الإبراهيمي بين الرهان على حنكته وحسابات الأطراف***،مركز الجزيرة للدراسات ،2013

الحل، ولو بشكل بطيء حاول صياغة مهمته بناءً على رؤى الفاعلة في الملف السوري"فهو يحاكي رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على أساس النظام من خلال الحفاظ على مؤسسات الجيش والنظام[1].

كما يحاكي الرغبة السورية في تأمين الأقليات والحفاظ عليها عبر آلية كان الروس قد طرحوها في اجتماعاتهم المبكرة مع المعارضة السورية، وهي تأسيس مجلس عسكري سوري مشترك[2] .

لقد سبق أن جرب كوفي أنان الخوض في هذا المعترك لكنه اضطر في النهاية إلى إعلان فشله ، وأن مهمته في الأزمة السورية لا تحقق أي تقدم، ولا تملك أي فرصة للنجاح في ظل الانقسام الدولي والتجاذب الإقليمي، محملاً الأطراف الدولية التي زجته في هذا المعترك مسؤولية مآل مهمته.

صحيح أن روسيا رحبت بمهمة الأخضر الإبراهيمي لكنها في الوقت نفسه دعته إلى اقتفاء طريق أنان

لكن بالتأكيد فإن أول ما واجهه الإبراهيمي هو ضرورة تحديد أولئك "المعارضين" الذين يقبل النظام مفاوضتهم، . وان كان الإبراهيمي قد عبر عن إدراكه لحقيقة المشكلة القائمة في سوريا والتي ينبغي تلبية تطلعات الشعب السوري فيها

نجاح مهمة الإبراهيمي حسب رايه بوقف القتل وأعمال العنف، أي وقف عمليات الجيش السوري وإعادة قطعاته العسكرية إلى أماكنها السابقة، والشروع فوراً بتطبيق مرحلة انتقالية بإشراف الأمم المتحدة، من دون مراوغة أو تأخير.

ويتطلب ذلك إقرار النظام السوري بأن لا حل أمنيا أو عسكريا للأزمة الوطنية العامة في سوريا، وأن تتوفر لديه الإرادة السياسية اللازمة لتجنيب البلاد مخاطر الاقتتال والدمار والمصير الكارثي. وهو أمر لا يتحقق إلا إذا توفر ضغط دولي كاف لتجنب مخاطر حرب إقليمية تهدد استقرار المنطقة.

---

[1]غازي دحمان ،مرجع سابق ص2

[2]عمر كوش ،***هل سينجح الإبراهيمي حيث فشل أنان؟***،مركز الجزيرة للدراسات2013

فالولايات المتحدة أكدت أكثر من مرة ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة في سوريا مع تأييدها فكرة تنحي الأسد عن السلطة، وأبدت معارضتها تجاه أي عمل من شأنه إسقاط الدولة ومؤسساتها،.
و روسيا أكدت أكثر من مرة عدم تمسكها بالأسد كشخص، وأن ما يهمها هو استقرار سوريا البلد، وعبرت في هذا الشأن عن مخاوفها تجاه مستقبل الأقليات .

**تعقيدات مهمة الابراهيمي**

ما عقد مهمة الإبراهيمي، هو تعنت النظام السوري والدعم الإيراني والروسي له، وقناعة الدول الغربية الفاعلة، ان لا أحد يمتلك مفتاح حلّ الأزمة في سوريا، الأمر الذي اوحى ان قوى المجتمع الدولي التي ساهمت في إفشال مهمة كوفي أنان، لن توفر الدعم اللازم لإنجاح مهمة الإبراهيمي، وبالتالي لن تتهيأ بيئة دولية داعمة له، إذا بقي الانقسام الدولي على حاله.

**استقالة الاخضر الابراهيمي**

استقال الأخضر الإبراهيمي المبعوث العربي[1] والأممي المشترك إلى سوريا، في اواخر ماي 2014 في ظل غياب أي تصور بديل للأمم المتحدة عن مؤتمر جنيف، يمكن القول إن استقالة الأخضر الإبراهيمي ليست مفاجأة، بل كانت متوقعة بعد فشل مفاوضات جنيف2 في فيفري 2014 م، لذلك تأخر الإبراهيمي في الإعلان عنها، واكتفى بتقديم اعتذاره للشعب السوري.بسبب اغلاق نظام الاسد لباب الحوار ،وعدم وجود ارادة سياسية من قبله لحل النزاع،خاصة في ظل عزم بشار الاسد اجراء انتخابات رئاسية،وهو مايعني حسب الابراهيمي انهاء لاية فرصة امام استمرار مهمة الابراهيمي.

حسب الابراهيمي فان السبب الثاني ان سلوك وفد النظام السوري خلال جولتي التفاوض في جنيف، لم ياتي للتفاوض على تطبيق القرار 2118 وتطبيق بنود اتفاق جنيف1، حسبما نصت الدعوة إلى مؤتمر جنيف2، بل كي يراوغ ويماطل، في محاولة منه لتحويل مسار التفاوض عن طريق الحل السياسي، التي تفضي إلى قيام هيئة حكومة انتقالية،كذلك عدم وجود نية صادقة لدى اعضاء الوفد، على الحل السياسي،ووقف العنف في سوريا.

لكن السبب الأهم هو عجز مجلس الأمن الدولي عن القيام بمهامه حيال الأزمة السورية، بسبب الموقف الروسي الداعم للنظام الأسدي في حربه الشاملة ضد أغلبية السوريين.

[1] عمر كوش،***حيثيات وأسباب استقالة الابراهيمي،***(مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية،2014)

هذا إضافة إلى أن مجمل الخطوات التي قام بها الإبراهيمي شخصيا، وقبوله شروط الدول المؤثرة في الملف السوري، حيث اشترط عليه ساسة روسيا أن يسير على أساس خطة أنان، وحاولوا إملاء فهمهم وتفسيرهم لاتفاق جنيف1 عليه، لذلك وقفوا ضد تشكيل هيئة الحكم الانتقالية في مفاوضات جنيف2، التي انتهت إلى فشل ذريع .

من بين أسباب الاستقالة هو إعادة إنتاج الإبراهيمي مهمة كوفي أنان، التي أعلن الأخير بنفسه فشلها سريعا

كذلك مبدأ الرضا، الذي يقتضي موافقة الطرفين ورضاهم على أية قضية تطرح للمناقشة، فضلا عن أن كل بنود أجندة الإبراهيمي التي طرحت للتفاوض اختلف فهمها وتفسيرها ما بين فهم وفد النظام وفهم وفد الائتلاف المعارض

فمسألة وقف العنف مثلا، أراد وفد النظام حصرها في محاربة الإرهاب، الذي يتطلب قطع الإمداد الخارجي عن المجموعات الإرهابية، وجعلها موضوع المفاوضات الحتمي ، لذلك أصر وفد النظام على أن مصدر العنف هو المجموعات المسلحة التي تقاتل النظام، وأراد أن يتعهد وفد الائتلاف بمحاربة هذه المجموعات، وتحويل الكارثة السورية المتفاقمة، الناتجة عن تعامل النظام مع الأزمة الوطنية السورية، التي تمتد على طول أكثر من ثلاث سنوات، إلى قضية إرهاب، يتعرض لها النظام،

ولم يجد وفد المعارضة سوى بحث مسألة تشكيل هيئة الحكم الانتقالية، وكذلك بحث مسألة وقف عنف النظام.

**المطلب الثالث :الدور الإنساني للامم المتحدة في سوريا** على[1] صعيد الدور الإنساني للأمم المتحدة، أصدر مجلس الأمن الدولي، في 22 فيفري 2014م، القرار الرقم (2139)، الذي طالب بوصول آمن للمساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق والبلدات السورية. وكان هذا القرار أهم قرارات المجلس ذات الصلة بالشأن الإنساني في القطر السوري، علما بأن هذا الجانب قد ورد في بيانات وقرارات سابقة منذ العام 2011م.

وقد طالب القرار جميع الأطراف بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية، وتمكين الإخلاء الآمن للمدنيين العزل، الراغبين في مغادرة مناطق الاشتباك .وكانت الأمم المتحدة قد رحبت، قبيل ذلك، بالهدنة الإنسانية التي اعتمدت، وطالبت بتعميمها.

[1] المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية:http://ec.europa.eu/echo/index_en.htm تاريخ الزيارة 2015/03/20 الساعة 10:00صباحا

و بالشأن الإنساني، تشير الأمم المتحدة إلى أن هناك نحو عشرة ملايين سوري بحاجة إلى المساعدات، كما يعيش ثلاثة ملايين مواطن في مناطق يصعب وصول المساعدات إليها.

وتشتكي وكالات الإغاثة الدولية من عدم توفر السلع المطلوبة نتيجة العقوبات الدولية، المفروضة على البلاد منذ سنوات.

تقدر الأمم المتحدة حاليا بأن عدد المتضررين من أعمال العنف الجارية قد وصل إلى 9.3 مليون شخص، مع وجود ما يقرب من 6.5 مليون شخص مشرد في سوريا.كما تضاعف عدد اللاجئين حوالي خمس مرات منذ شهر جانفي من عام 2012 م، ويوجد حالياً نحو 2.3 مليون نسمة، ينتشرون في كل من الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر وشمال أفريقيا وتواجه وكالاتها للإغاثة قيوداً كبيرة لإيصال المساعدات إلى المحتاجين. خاصة المساعدات الطبية.

تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتقديم المساعدات إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص- من اللاجئين والمشردين داخليا والسكان المحليين- في سوريا خدمات صحية لحوالي 190 ألف شخص. و مساعدات نقدية لنحو 300 ألف شخص.كما يضم برنامج الأغذية العالمي- 61 مليون يورو لتقديم مساعدات غذائية إلى أكثر من 6 مليون شخص في سوريا.

كما يُعد الاتحاد الأوروبي- المفوضية والدول الأعضاء[1]- من أكبر الجهات مانحة منذ بداية النزاع, حيث تم التبرع بأكثر من 2 مليار يورو. ويشمل ذلك 1.9 مليار يورو من الدول الأعضاء و أكثر من 515 مليون يورو من ميزانية المساعدات الإنسانية في المفوضية. بالإضافة الى مساعدات عينية بقيمة إجمالية بلغت 3.25 مليون يورو. بالاضافة الى 461 مليون يورو نشاطات انسانية اخرى : الصحة ،التعليم،الحماية ،رعاية الاطفال ..الخ

كما يضم برنامج الوكالة – 23 مليون يورو لخدمات المياه والصرف الصحي لأربعة ملايين شخص في اللاجئين والدول المضيفة والنازحين في سوريا. يركز البرنامج على دعم فئتي الأطفال والنساء.المقدرين بحوالي 4.2 مليون شخص، رعاية الصحية لنحو 700 ألف شخص، مساعدة امنية لنحو 4000 شخص.

[1] المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية،مرجع سابق ص03

**المبحث الثالث :مبادرات اقليمية دولية اخرى**

بالاضافة الى الجهود الاممية، كانت هناك مجموعة مبادرات ومقترحات وخطط، معدّة لحل النزاع السوري، من أهم محاولات حل النزاع السوري، خطّة السلام العربيّة، وبعثة المراقبين العرب إلى سوريا المنبثقة عنها، كما قدّمت روسيا عدّة مقترحات لحل النزاع السوري تعكس وجهة نظرها في النزاع، وفي جانفي عام 2012م تأسست مجموعة أصدقاء سورية لايجاد تسوية عادلة للنزاع السوري، عقدت المجموعة مؤتمرين :مؤتمر أصدقاء سورية الأول في العاصمة التونسيّة ومؤتمر أصدقاء سورية الثاني في مدينة اسطمبول التركيّة، في فيفري 2012م.

**1-المبادرةالعربية لحل النزاع السوري**

في نوفمبر 2011 م، وافق النظام السوري على خطة السلام العربيّة، التي تتضمن وقف لإطلاق النار، لكن سرعان ما واصل النظام حملته على معاقل المعارضة، وقتل أكثر من 250 شخص خلال أقل من إسبوعين على قبول النظام السوري للخطة العربيّة.

في 19 ديسمبر 2011 م، وافقت سورية على خطة السلام العربية وسمحت لبعثة المراقبين العرب بدخول البلاد. بقيادة الجنرال السوداني محمد الدابي لمراقبة الوضع الإنساني في سورية على خلفية حركة الاحتجاجات الغير مسبوقة ضد نظام بشار الأسد، دخلت البعثة البلاد في يوم 22 ديسمبر 2012 م بعد توقيع سورية على المبادرة العربية قبل ذلك بثلاثة أيام، في 28 جانفي 2012 م قامت الجامعة العربيّة بتعليق أعمال البعثة 2012 م لعدم التزام النظام السوري ببنود الخطة العربيّة ولتدهور الأوضاع الإنسانيّة وكجزء من الخطة أفرج النظام السوري في 2 جانفي 2012 م عن 552 معتقلاً سياسيّاً

**بعثة المراقبين العرب إلى سورية**

في ظل هذه الظروف، ذهب وفد الجامعة العربية المكون من 60 مراقبا إلى دمشق وبدأ في تنفيذ مهمته في 24 ديسمبر. زار المراقبون المدن التي حددها نظام الأسد،. كما قامت البعثة بالاتصال بكل من أنصار النظام وجماعات المعارضة. ومع ذلك، فان تصريحات الدابي حول سوريا زادت من حدة التوتر بدلا من تقديم حلول. حيث رأى الدابي أن ليس هناك في سوريا ما يثير المخاوف، مما أثار الشكوك حول موضوعية البعثة وزادت حدة الانتقادات الموجهة للدابي بسبب ما قام به في السودان، ودعت جماعات حقوق الإنسان لانسحاب المراقبين العرب من سوريا.

ردت الجامعة العربية على هذه الانتقادات بأنه قد يكون هناك بعض الأخطاء في خطط اللجنة الوطنية السورية. وحثت الجامعة المراقبين على البقاء في سوريا لفترة أطول وقوبلت دعوة قطر لنشر قوة حفظ السلام في سوريا بردود أفعال قاسية من جانب الحكومة السورية.

في التقرير الذي أعده المراقبون، والذي تم تقديمه للجامعة في اجتماعها المغلق في 22 جانفي 2012م، انتقد التقرير الحكومة السورية لعدم تنفيذ البروتوكول بشكل كامل، وطالب التقرير، بزيادة عدد المراقبين وتمديد مهمتهم. كما كشف عن أن بعض الجماعات المسلحة هاجمت المباني العامة.

فعارضت المملكة العربية السعودية تمديد بعثة المراقبين، وسحبت مراقبيها. وأدت هذه الخطوة إلى تعزيز الشكوك الموجودة بالفعل حول مصداقية البعثة. وبعد المملكة العربية السعودية، سحبت غيرها من دول الخليج مراقبيها أيضا. ونتيجة لذلك، انخفض حجم البعثة في سوريا إلى 110 مراقب.

### مبادرة مجموعة العمل من اجل سوريا : جنيف 1،جنيف 2[1]

### بيان جنيف 1:

أصدرت مجموعة العمل من أجل سوريا عقب اجتماعها بمدينة جنيف يوم 30 جوان 2012م بيانا ختاميا بعث به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن.

أقر فيه بضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة البنود الستة المعروفة لكوفي عنان بما في ذلك وقف "عسكرة النزاع وتفضيل الحل بطريقة سياسية وعبر الحوار والمفاوضات فقط، عن طريق تشكيل حكومة انتقاليه من قبل السوريين أنفسهم، بمشاركة أعضاء الحكومة السورية وذلك في غضون سنة.

كما ادان أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان وآثارها وأبعادها الإقليمية مما يستوجب وعملاً دوليًا مشتركاً[2].

مع سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها.

---

[1] : مروان قبلان: ***الحوار السياسي في سوريا: جهود للوصول إلى السلام المفقود*** مارس2014،مركز الجزيرة للدراسات

[2]مروان قبلان،المرجع نفسه ص02

مع العمل على تحقيق الأهداف المشتركة للأطراف، بالعمل على خطوات وتدابير تشمل وقف فوري للعنف بكافة أشكاله. والاتفاق على خطة انتقال سياسية تلبي تطلعات الشعب .

-وتحقيقًا لهذه الغاية:

يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسّلح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فورا وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى.

يجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قُدمًا بتنفيذ الخطة وفقًا لولاية البعثة[1].

يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:

تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا وتوسيع نطاقه، ليشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة، والعمل فورا على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع، والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم.

كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين، وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية. احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.

يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تبدي الاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية،[2] وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع الحالات.

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون: ***هل نذهب إلى جنيف؟***مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ص02

[2] عبد الجليل زيد المرهون، المرجع نفسه ص03

يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فورًا وبصورة كاملة الوصول لدواعٍ إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إجلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيّد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

كما اتفق أعضاء فريق العمل على "المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية" على النحو الوارد أدناه[1]:

–أي تسوية سياسية يجب أن تقدِّم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقاليَّة:

–تتيح منظورًا مستقبليًا يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية.

–تُحدِّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور.

–يمكن أن تنفَّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء.

–يمكن بلوغها بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء، وتكون ذات مصداقية.

**مؤتمر جنيف 2 للسلام في الشرق الأوسط** او جنيف 2 هو مؤتمر دولي مقترح، دعمته الأمم المتحدة، ولعب مبعوث الأمم المتحدة للسلام في سوريا الأخضر الإبراهيمي دورا كبيرا في التحضير لانعقاده بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وروسيا. انعقد في جنيف 22 جانفي 2014 م. تميز باعتراض الولايات المتحدة الامريكية والجيش السوري على مشاركة ايران في المؤتمر. فسحبت دعوتها لحضور المؤتمر لعدم اتفاقها على قرار جنيف 1

الشيء الذي اعتبرته روسيا تحايل وتشويه لدور الامم المتحدة، شاركت فيه تسعة وثلاثين دولة بالإضافة الى،كل من الاتحاد الاوروبي ،جامعة الدول العربية،منظمة التعاون الاسلامي.

انعقد بهدف إنهاء النزاع السوري ، من خلال الجمع بين الحكومة السورية ، والمعارضة السورية ، لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية في سوريا مع صلاحيات تنفيذية كاملة. حيث ناقش كيفية تنفيذ بيان جنيف الصادر في 30 جوان 2012م أي انشاء الحكومة الانتقالية[1]

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون،المرجع نفسه ص04

كما اصرت روسيا على ان مطلب تغيير النظام. ليس جزءاً من المبادرة الروسية–الأمريكية الخاصة بالتسوية السياسية في سوريا وعقد مؤتمر "جنيف 2".[1]

**-مبادرة أصدقاء سورية:**

أو **مجموعة أصدقاء الشعب السوري** أو **أصدقاء سورية الديموقراطيّة** أو مجموعة اتصال دوليّة، تتكون المجموعة من 70 بلداً أبرزها معظم البلدان العربيّة تتزعمهم **المغرب** باعتباره عضو بمجلس الأمن، وبلدان الاتحاد الأوربي، وأمريكا وتركيا، وعدّة هيئات ومنظمات دوليّة كجامعة الدول العربيّة، تاسست في أواخر فيفري 2012م إيجاد تسوية سلميّة للنزاع السوري خارج إطار مجلس أمن الأمم المتحدة، بعد عرقلة كل من روسيا والصين، واستخدامها حقّيها في النقض، عقدت المجموعة مؤتمرين الأول أواخر فيفري 2012م في تونس والثاني بداية افريل 2012م في تركيا، اعترفت عقب مؤتمرها الثاني بالمجلس الوطني السوري كممثلاً وحيداً للشعب السوري ، أوّل من اقترح إنشاء المجموعة كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لاحقاً قامت الحكومة التونسيّة بتنظيم مؤتمر للمجموعة بعد قطع علاقاتها مع النظام السوري وطردها السفير السوري من تونس.انعقد مؤتمر "أصدقاء سوريا" في 24 فيفري 2012م في تونس وختم بإعلان يدعو الحكومة السورية إلى إنهاء العنف ووقف إطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية لأكثر المناطق تضرراً، كما دعى أيضاً إلى فرض مزيد من العقوبات على النظام السوري كحظر السفر على المسؤولين وتجميد أرصدة ووقف التعامل التجاري في مجال النفط والفوسفات وتخفيض العلاقات الدبلوماسية وحظر توريد السلاح.

[1] هل ولد مؤتمر جنيف 2 حول السلام في سوريا ميتا؟ مركزالجزيرة للدراسات الاستراتيجية،جانفي 2014

**خاتمة الفصل الثاني:**

شهدت سوريا موجة احتجاجات سلمية، بمطالب اجتماعية وحقوقية، لكن سرعان ماتحولت هذه الموجة الى صدام، تطور الى اقتتال، في وسط مجتمع يزخر بالتعدديات، الشيء الذي فتح المجال امام العمل الخارجي، الذي تدخل بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال الدعم للجماعات، وفق مصالح مختلفة في داخل وخارج البلاد، الشيء الذي اتي بتطوره على المجتمع، والاقتصاد باثار فتاكة، جعلت البلاد تتدحرج تنمويا الى ذيل ترتيب الدول، بعدما كانت تعد من الاوائل في التنمية، وصارت تحتاج الى عقود لتعيد البناء .

هذا الصدام المسلح كان له تاثير خارجي ونتائج وخيمة على الاقليم والدول،مما تطلب تدخا امميا، في اطار المثل التي نشات عليها الامم المتحدة، وميثاقها، فصخرت الامم المتحدة الجهود، على مستوى مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام، بالاضافة الى العمل الانساني، في سبيل ايجاد مخرج امن ومتفق عليه من الاطراف، لمستقبل سوريا، لكن هذا لم يفلح، نتيجة المصالح الواقعية للدول الكبرى، التي ظلت دوما تماطل في اتخاذ الحل، في سبيل فرض الراي الذي يخدمها .

فبقيت سوريا وشعبها يدفعان ثمن هذه الاطماع الذاتية للدول الكبرى، ومتناسين الدور الانساني الذي انشؤو عليه الامم المتحدة.

# الفصل الثالث:

## مستقبل النزاع السوري بين

## الارادة الاممية ومصالح القوى الدولية

ظهر جليا عجز الامم المتحدة على اداء مثالي في النزاع السوري، وفق بنود ميثاق الامم المتحدة، التي تصب في باب تسوية النزاعات الدولية، فالامم المتحدة وقفت عاجزة في مواجهة ارادة الدول الكبرى، بل تعمل وفق ماتتوافق عليه هذه الاطراف الكبرى، التي تصادمت مصالحها في المنطقة، والتي انعكست على المبادرات الاممية في المنطقة، ان على مستوى مجلس الامن، باستخدام حق النقض، او على مستوى توجيه خطط المبعوثيين الامميين، او بتعطيل العمل الانساني، وتوظيفه لخدمة المصالح الضيقة، الواقعية للدول الكبرى،وهو ماسياخر الحل في سوريا الى تاريخ اخر، الى غاية ايجاد حل توافقي يرضي مصالح الدول الكبرى، ويبقى الشعب السوري يكابد المعانات، في ظل العجز الاممي على التدخل وايجادحل،وهومايفتح المستقبل على عدة احتمالات .

هذا ماسنحاول التعرض له في هذا الفصل من خلال :النظر في المبحث الاول الى العوائق الموجودة داخل وخارج هيئة الامم المتحدة، والتي تقف في وجه اداء مثالي لها في الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وسنتعرض في المبحث الثاني الى المسارات المستقبلية للنزاع السوري.

**المبحث الاول :العوامل المعيقة لاداء الامم المتحدة في النزاع السوري .**

تعاني الامم المتحدة من عدة اشكالات، تعيق الاداء المثالي لها في جانب تسوية النزاعات الدولية، وفي سبيل الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وهو ماجعل العديد من الرؤساء والامناء العامين يطالبون باعادة النظر في ميثاق وعمل المنظمة. هذه العوامل انقسمت الى داخلية، موجودة داخل المنظمة، وخارجية تفرضها المصالح الضيقة الواقعية للدول الكبرى في النزاعات، ومثالنا هنا احسن نقطة لوضوح هذه المصالح، هذا ماسنحاول التعرض له في هذا المبحث من خلال البابين الاول خصصناه للعوائق الداخلية داخل المنظمة، والباب الثاني للعوائق الخارجية .

**المطلب الاول: العوامل الموجودة داخل المنظمة**

نجد على المستوى المالي ان الهية تعتمد بشكل كبير على الاشتراكات المقدمة من الدول الاعضاء، وهو الشيء الذي لاتلتزم به الكثير من الدول الاعضاء، والذي ينعكس سلبا على ميزانيتها، وبالتالي الوفاء بمهامها، حيث سجلت الهيئة مجموع الاشتراكات الغير المسددة سنة 1995، بقيمة 3.9 بليون دولار.

ظف الى ذلك الارتفاع المستمر لتكاليف عمليات حفظ السلام فمثلا خلال سنة 1992 فقط ارتفعت التكاليف بين النصف الاول والثاني للسنة باربع مرات من 700مليون دولار الى 2.8 مليار دولار13[1] وتتصدر الولايات المتحدة الامريكية الدول الاكثر مديونية للهياة الامم المتحدة باشتراك يقدر الف وسبعمائة مليون دولار ورغم ان المادة 19 من الميثاق الاممي منعت الدول من التصويت داخل الجمعية العامة، كجزاء على التاخير في السداد. الا ان الدول تظل تتماطل في السداد، واحيانا تمتنع هذا في الجانب المالي .

**اما في الجانب العسكري،** فالبرغم من ان الميثاق الاممي نص في المواد (45،46،47،)على انشاء قوات مسلحة اممية قارة، تابعة للمنظمة في اطار مهام الحفاظ على السلم والامن الدوليين، لكن العمل الميداني ابان عن الخلل الموجود لتحقيق هذاالغرض، مما كرس اخفاق الامم المتحدة في الكثير من المهام التي تدخلت فيها الامم المتحدة كمثال مهمة الامم المتحدة في الصومال (1992،1994)14[2]. غياب المصلحة الجماعية في ما بين الدول الداعمة للعمليات، كذا افتقار القوات الموكلة بالمهمات للاسلحة والمعدات والتجهيزات الكافية والتي يجعلها في موقف ضعف ضد الاطراف المتنازعة للدفاع على نفسها.

**الجانب الثالث هو افتقار العمليات الاممية الى خبراء متخصصين،** لفهم الازمات، والنزاعات، وتعقداتها، وعدم امتلاكها كذلك للوسائل الجديدة، والمتطورة، لمسايرة النزاعات، بالمعلومة، والمستجدات، والمتابعة عن قرب، لما يحدث. حتي تنجح في تدخلاتها، فيما تضل اليوم تقتصر على الوسائل التقليدية، والبعثات والمراقبين، وهو الشيء الذي نوه اليه الامين العام السابق بطرس بطرس غالى، حول عنصر التقصي حول الحقاق، والانذار المبكر، والانية واعمال جهود الدبلوماسية، الوقائية،وهومامن شانه فتح الباب امام عمل الدول الكبرى لممارسة التعتيم على الحقائق وتحريفها بما يخدم مصالحها15[3]

ولعل هذا التحريف في اداء المجلس، وفق اهواء ومصالح الو م ا ،وتطويع الدول للاقتياد وراء سياستها، هو الشيءالذي عرض المشروعية الدولية للطعن، وفتحت المجال للدول الى المطالبة بالاصلاح بالعضوية، التي اضحت خادمة لمصالح الدول الكبرى، وليس للحفاظ على الامن

[1] بطرس بطرس غالي :***نحو دور اقوى للامم المتحدة*** ،مرجع سبق ذكره ص9

[2] UNATED NATIONS-HAND BOOK NEW ZELAND MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS NEW ZELAND 1994

[3] ادريس لكريني :***التدخل في الممارسات الدولية :بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير ،ضمن العولمة والنظام العالمي الجديد*** (مؤلف جماعي ،سلسلة كتب المستقبل العربي 38،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،الطبعة الاولى 2004)،ص65،66

الدولي 16[1] حيث يلتزم على المجلس حسب الميثاق ان يكون تدخله في النزاعات متماشي مع الاهداف التي يرجى منه اتخاذها في سبيل تسوية النزاع.

**كذلك العمل بالشرعية القانونية كاساس لتصرفات الدول الاعضاء :**،هذا الاساس لم تصنعه الدول الصغرى بل صنعتها الدول الكبرى نفسها وتؤولها حسب مقاسها،ومن ثم الاصرار التحجج بهذا المبدا ماهو الاتعظيم لدور المجلس الخادم كالية لمصالح الدول صاحبة حق انقظ واضعافا لدور الجمعية العامة التي تظم عضويتها كل دول العالم الفقيرة منها.

فاصبح المجلس بحجة الشرعية الدولية كاداة لبسط الغطاء على المماؤسات والتجاوزات المنتهكة في حق الميثاق،الشيء الذي جعل استخدام المفهوم في سبيل تكريس مصالح الدولالكبربمن جهة وترهيب الدول الصغرى من جهة اخلرى ولم يكن يوما من احل الحفاظ على السلم والامن الدولين.

**اختلاف النظرة بين الدول القوية والدول الضعيفة** فالاولى ترى في المجلس وسيلة والية لحماية وتكريس المركز الريادي والقوة وخدمة المصالح ،خاصة في مواجهة الخصوم ،بينما ترى الدول الضعيفة في المجلس الية من اليات الامم المتحدة لتكريس السلم والامن الدوليين ،والية لحمايتها من اضطدهاد القوى ،ووسيلة لاحلال الاستقرار في العالم والبحث عن تفعيله وتطوير الاداء مع تطور المظاهر الجديدة للتهديد للسلم والامن الدوليين.

ولعل ابرز مثال على هذه الهيمنة وتحريف دور المجلس بدعوى الشرعية الدولية خاصة في وجه الخصوم والتهدييدات التي تمسها نظرب مثال عمليات 11 سبتمبر 2001 التي مست الو م ا صدر قرار المجلس رقم 1368 ولم يتوقف الامر عند ذلك بل امتد الى منح المشروعية للرد العسكري بعد بوم فقط من الاحداث،التي كانتمهياة من قبل ضد افغانستانلينص القرار على ان "المجلس يعتبر العمليات التي تمت بتاريخ 11 سبتمبر 2001 مثل اية عملية للارهاب الدولي ،بمثابة تهديد للسلم والامن الدوليين "وهنا سوى المجلس بين العدوان الذي تشنه جيوش نظامية مع عمليات تقوم بها افراد وهو مايعطي للو م ا حق الرد والدفاع الفردي او الجماعي عن النفس طبقا للمادة 51من الميثاق .

[1] حسام احمد هنداوي :***مدى التزام مجلس الامن بقواعد الشرعية الدولية ،نظرة واقعية ومستقبلية*** ،(مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ،القاهرة عدد 117 جوان 1994 )ص99

ولم يكن الرد وفق هذا المبدا بل كان تعسفيا واتي على الاخضر واليابس بشكل انتقامي من الخصم افغانستان واستهدف كل معالم الحياة ولم تفرق بين الاهداف العسكرية والمدنية 16[1] وتكرست الارادة الامريكية على المجلس في ما يسمى بالحروب الاستباقية ،وهو ماقلص بالمقابل عمل الامم المتحدة لتحل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي،مما زاد من تخوف الدول والشعوب من مغبة استخدام المجلس لاغراض شخصية للدول وفق هذه الدعاوي.

لكن في مقابل كل هذا يكيل النظام الدولي بمكيالين خاصة فيما تعلق بالصراع العربي الاسرائيلي والاكتفاء بمعالجته في اطار الاتفاقيات الثنائية17[2].

من كل هذا مايمكن قوله ان المجلس ومنذ انشائه ظل يؤدي دوره في تسوية النزاعات ونجح في العديد منها وفشل في اخرى وتغاضى عن اخرى الاان طغيان ارادة القوى الدائمة على ادائه جعل عملع مشلولا ونحرفا عن مسعاه،وظهرت الهيمنة والتوجيه الامريكي لعمل المجلس ،مما شوه اداء المجلس خاصة والهيئة الامم المتحدة عامة،واذا نظرنا الى الميثاق الذي نشات عليه هيئة الامم المتحدة والمجلس خاصة في اطار الحفاظ على السلم والامن الدوليين،فان الوضع بحاجة الى اصلاح عميق ،ان كان من جانب توسيع التمثيل الدولي داخل المجلس مما يخلق توازن القوى والمصالح بين دول العالمين ويضمن فعالية اكبر داخل المجلس خاصة (لدول افريقيا ،امريكا اللتينية ،والدول العربية والاسلامية)18[3]كذلكدعوة اخرة للعضويةالدائمة داخل المجلس والتي طالبت بالتمثيل باعتبار الديموغرافيا ،اخرى بدعوى ،الامكانيات الاقتصادية ،واخرى بالقدرة على التمويل.وهنا نجد دعوة كل من اليابان على لسان ممثلها الذي استندالى الدور الياباني في اعادة اعمار افغانستان والعراق ،وكذا الدور في تسوية الازمة النويية لكوريا الشمالية ،يعطي لها الحق في العضوية فواجهته الصين بحسابات اقليمية ، والمانيا للعضوية الدائمة،نجد الطلب الهندي كثاني قوة بشرية ونووية ،مطلب الدول الافريقية كدول نيجيريا ،جنوب افريقيا ،ومصر ،كذا نجد طلب البرازيل لعدة مرات ،وكلها عبرت عن حقها في العضوية الدائمة داخل المجلس.

كما دعى المنادون الى اصلاح المجليس الى ،اكثر شفافية في عمل المجلس ،كذا الى توازن الوظائف بين المجلس والجمعية من حيث الزامية قرارات الجمعية ،ايضا اعطاء اكثر دور للامانة والمحكمة العدل الدولية ،ايضا نادى الا اكثر مراعات في اصدار القرارات الردعية والعقابية تجاه الدول تقديرا للضروف

[1] ادريس لكريني :***التدخل العسكري الاخير في افغانستان بين الشرعية الدولية والتعسف الامريكي*** ،(جريدة القدس العربي ،لندن العدد3931 بتاريخ 5 جانفي 2002)

[2]باتريك هلرمان واخرون : ،المرجع سبق ذكره ،ص56

[3] Conseil de securite *assemblee generale.document officiels /cinquante –huitieme session supplement no 47-a/58/47 p27et28

الانسانية للشعوب ومنح دور اكثر كذلك للمنظمات الدولية للعب دورها في تسوية النزاعات ،وهذا كله لايتاتى الا في ظل توفر اردةدولية خاصة من الدول الاعضاء في ظل بوادر التذمر من الدول صاحبة الحق في النقظ نتيجة الهيمنة الامريكية على عمل المجلس وتوجيه عمله عكس الميثاق خدمة للمصالح الامريكية.

**المطلب الثاني :العوامل الموجودة خارج المنظمة :مصالح اقليمية ودولية**

ان النزاع السوري الذي لم تضهر لهملامح للحل، حيث تشترك في ذلك عدة عوامل ،اقليمية ودولية ،في اطار النظرة الواقعية ،والمصالح الشخصية للدول الشيء الذي سنحاول التعرض له في هذا الباب،عن طريق استعراض مصالح كل طرف في النزاع السوري و،ومصاله في المنطقة ككل:

**العوامل الاقليمية:**

**دول الخليج ومصالحه في سوريا:**

ان السياسات الخليجية تجاه سورية معقده ، وتتدخل فيها عوامل عدّة بدءاً بعامل الطائفية وانتهاءً بسياسة القوة لكن بخصوص المصالح الاستراتيجية لدول الخليج في المنطقة في ظل النزاع السوري فان التوجهات تتقارب.

فالسعودية مثلا تتدخل في سوريا منافسة لإيران. خاصة في ظل اقامة سوريا لعلاقات كبيرة مع ايران الشيء الذي لم تستحسنه السعودية من منطق بلاد الشام والقضية الفلسطينية وقد حاولت عدة مرات لسحب هذه العلاقة اليها وتحييد ايران.

هذا السعي الحثيث للسعودية ساعدته مطالب المتصارعة في سوريا والتي نادت الى اسقاط القيادة السورية،خاصة في ظل خسارة لبنان بسبب حزب الله ،وخسارة العراق مع نوري مالكي

تسعي السعودية الى اقامة نظام سني في سوريا ليكون شريكا لها،وبالجهة الاخرى تسعى الى دحر الجماعات المقاتلة والتي قد تشكل خطرا على امن سوريا .

كما تعتبر السعودية ان المسالة السورية هي فرصة لاستعادة القرار في مجلس التعاون الخليجي ،وكسب صراعها مع قطر

ولا تتوافق السعودية مع تأخير التدخل العسكري وترى في ذلك مراوغة للخليجيين ،وفي هذا الصدد انشات السعودية لتغليب كفة المعارضة غرفة عمليات مشتركة مع تركيا وقطر في اسطنبول تتولى مهام تدريب المعارضة في الاردن ووصل بها الامر الى حد طلب مساعدة باكستان في ذلك ، وشحن الاسلحة من كرواتيا بالإضافة الى نقل الاموال للمعارضة [1].

وتحسين أداء المعارضة في ميدان المعركة من خلال التدريب وشحن الأسلحة المتطورة. وأنشأت لهذه الغاية غرفة عمليات سعودية–قطرية–تركية مشتركة في إسطنبول، ونقلت الأموال عبر وسطاء وفي واحدة من المساعدات قدمت السعودية اربعة ملايير دولار لجبهة سورية حليف السعودية والولايات المتحدة الامريكية وتعتبر الشراكة الاستراتيجية بين المخابرات الامريكية والسعودية بقيادة بندر بن سلطان ،وخليفته الامير محمد بن نايف من اهم الدلائل حول الدور السعودي والأمريكي في المنطقة ،،وتعزز ت هذه الشراكة خاصة في ظل التهديدات الاخيرة من القاعدة في الشام والعراق.

اما بالنسبة لقطر فان الامر مختلف بين سياسي للحفاظ على العلاقات الودية مع القيادة السورية ،وتجنب كسر العلاقات الاقتصادية مع ايران في جانب استغلال حقل غاز جنوب بارس في القبة الشمالية،كما ترعى المصالح الاقتصادية للمستثمرين العقاريين القطريين قي سوريا من خلال دعم الاخوان المسلمين هناك.

اما بجانب الكويت فتبق الدولة الحذرة بسبب التمثيل الشيعي داخل البرلمان الكويتي والذي تربطه علاقات عائلية مع الشيعة السوريين.

وعلى العموم فان السياسة الخليجية تشترك فيما بين الدول الخليجية مابين جانب دبلوماسي ،جانب مساعداتي ،وجانب علاقات شخصية لرجال اعمال وأمراء ،لكن احيانا ما تتعارض اراء رجال الاعمال والأمراء مع حكوماتهم،..

**الموقف التركي**

بصفة تركيا حليفة وثيقة ومجاورة لسوريا، ظلت تنادي باصلاحات داخلية،, إلا أنّ لقاءات المسؤولين الأتراك المتكررة مع القيادة السورية لم تحقق المامول،لكن التحولات السلبية في المشهد السوري، جعلت قناعة تركيا تتاكد باستعصاء الحل، وعن احتمالات التدخل التركي المقترح اقليميا ،يجد الرفض ،فالفيتو

[1] مهى يحي ،***الحسابات الخليجية في الصراع السوري***،(مركز كارغيني للشرق الاوسط ، جوان 2014)

الروسي الصيني ،والغطاء العربي غير وارد ،بالاضافة الىالرفض الداخلي في تركيا.كما تخشى سوريا من تداعيات العقوبات الاقتصادية المحتملة على الشعب السوري،

وتبقى تركيا تكتفي الى الان باستقبال ومساعدة الاجئين ،واستقبال المعارضة.

**الموقف الايراني**

سوريا هي القاعدة الاستراتيجية المهمة للنفوذ الإيراني،في الشرق الاوسط[1] ، اذ توفر نافذة على المتوسط، وطريقاً آمناً إلى لبنان وشريكاً يعتمد عليه، في الصراع الاسرائيلي وتبذل ايران جهود كبيرة في الميدان في سوريا ،إيران –كما هو جليّ منذ بداية الأزمة – تبذل كل جهد ممكن لمنع سقوط نظام الحكم في سوريا, على الرغم من محاولة بعض المسؤولين الإيرانيين، بما في ذلك أحمدي نجاد، وضع مسافة بين طهران والتصاعد المستمر في مستويات القمع الدموي الذي يمارسه حيث ترى ان الحل في سوريا ،وهو متوافق مع الرؤية السورية ،في الانتقال السلمي من خلال نظام اكثر انفتاحا،وتعددي ،يحافظ على اجهزة ومؤسسات الدولة. كما تقدم دعماً سياسياً وعسكرياً لسوريا للصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية.

**العوامل الدولية:**

**الطرف الروسي:**

ان الموقف الروسي من النزاع السوري، يتميز بإصرار روسيا على التأييد الصريح للنظام السوري رغم ما لقي من إدانة عربية وعالمية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب.حيث عملت روسيا على تعطيل تنفيذ المبادرات العربية والأممية, التي كانت تهدف إلى حلّ النزاع السوري , وذلك من خلال استخدامها, مع الصين, حق النقض الفيتو أمام استصدار[2] قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي. روسيا ومنذ بداية النزاع السوري عمدت إلى تبني وتسويق رواية النظام السوري للأحداث, كما أنّها أصرتّ على اعتبار المعارضة السورية هي السبب الرئيسي في النزاع باعتبارها طرفاً مسلحاً في مقابل الجيش النظامي.

من الناحية العملية، تقوم روسيا بمد النظام السوري بالأسلحة, حيث رست حاملة الطائرات الروسية كوزنتسوف في قاعدة الإمداد البحرية في طرطوس بتاريخ 8جانفي 2012م, وفي 21جانفي 2012م وصلت سفينة اخرى تحمل أطنان من الأسلحة والذخيرة الروسية إلى ميناء طرطوس، كما قامت روسيا بتزويد النظام السوري بأكثر من 35 طائرة خفيفة بنصف مليار دولار.

كما اعترف الروس بأنّهم أرسلوا على متن سفينة عسكرية قوات مكافحة الإرهاب لمساندة الأجهزة الأمنية

---

[1] فايز سارة ،***الدور الايراني في القضيةالسورية***،(مركز كارغيني للدراسات )2013

[2] احمد عبد الله الطحلاوي،***استعادة الدور:المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية***،(المركز العربي للبحوث والدراسات،ماي 2015)

السورية، في إشارة إلى دعم الأجهزة السورية بما تحتاج إليه من تدريب وتجهيز ومعلومات وحماية[1].

وإثر ذلك, فقد ساهم الموقف الروسي، بدرجة كبيرة، في تشجيع النظام السوري فضلاً عن أن موسكو أعطت للنظام فرصة للمناورة السياسية بعد أن استنفرت دبلوماسيتها للدفاع عنه بما جعلها تبدو كطرف رئيس في الأزمة[2].

من خلال النظر في السلوك السياسي الروسي في التعاطي مع ثورات الربيع العربي أو على الساحة الدولية, ثمة تطور ملحوظ في السياسة الروسية.

فالمتتبع للموقف الروسي يلاحظ الوضوح التصاعدي في الموقف الروسي خاصة من النزاع السوري التي شكلت تطورا ملحوظا ،اذ بقيت مطمئنة في ،الحراك التونسي ،ولم تستخدم حق النقض للتدخل العسكري في ليبيا ،رغم الاتفاقيات ،والمصالح المشتركة مع ليبيا.

وعلى المستوى الدولي ،تنطلق النخبة السياسية الروسية من ضرورة احترام المبادئ الإستراتيجية الحاكمة للعلاقات الدولية المتعلقة بتكريس مبدأ السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي لأية دولة من الدول، وبخاصة تغيير النظم السياسية أو الحكام بالقوة العسكرية وعبر التدخل الخارجي، وضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الإستراتيجية, مما يحافظ على الاستقرار الدولي

فمن حيث العلاقة الروسية السورية, , كانت سوريا من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في داغستان والشيشان..

وعسكرياً فالقاعدة العسكرية البحرية في سوريا (طرطوس) هي القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971،كلّف استمرارها إعفاء سوريا من ديون بلغت 9.8 مليار دولار عام 2006م

كما أنّ سوريا تعدّ سوقاً للسلاح الروسي؛ إذ تبلغ قيمة المبيعات العسكرية المنجزة والمتفق عليها خلال الفترة من 2006م الى 2013م حوالي ثمانية مليارات دولار.

كما تُشكِّل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا؛ بنسبة 20% من إجمالي التجارة العربية-الروسية وبصورة متنامية.

لكنالتصور الروسي نابع من مكانة سوريا ودورها في الإستراتيجية الروسية الدولية في نطاق إفشال التضييق الأطلسي والغربي لروسيا في ما تبقى من مناطق نفوذها.

فتوسع حلف الأطلسى في دول الكتلة السوفيتية المنتهية, من الطبيعي, أن تقابله السياسة الروسية التي

---

[1]احمد عبد الله الطحلاوي، المرجع السابق، ص02

[2] امال محمد ياسين،***المواقف الاقليمية والدولية واثرها في الازمة السورية***،(المركز العربي للبحوث والدراسات ،ماي 2012)

تسعى إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة من بينها غرب آسيا التي تشكّل فيها كل من سوريا وإيران قواعد ارتكاز جوهرية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي بقيادة أمريكا[1].

أما العلاقة بين روسيا وإيران فإنها تمثل بعداً إستراتيجياً مهمًا بالنسبة لروسيا في الصراع الدولي الذي يدور في منطقة الشرق الأوسط، فإيران تمثل أهمية بالغة لروسيا في عدد من النواحي، منها حماية البوابة الجنوبية لها – كما صرح بذلك بوتين – ومساعدتها في المنافسة على المصادر البترولية وطرق نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين، والتي تشهد تنافسًا كبيراً مع الشركات الغربية. بالإضافة إلى أنّ التعاون التجاري والعسكري والنووي بين إيران وروسيا كبير ومتنام.

ومن زاوية أخرى, فإنّ روسيا, وبصورة مشتركة مع الدول الغربية, لا تخفي تخوفها من بروز الحركات الإسلامية كبؤرة تهدد استقرار الاقليم والمنطقة عامة.

**المصالح الصينية:**

الموقف الصيني من النزاع السوري يتجلى بتبني الفيتو مرتين مع روسيا، ولا يتعلق مبدئياً بالعلاقة السورية الصينية المباشرة,ولكن بتحديات جديدة للصين في المنطقة .[2]

فالعلاقة بين الصين و روسيا المميز في النزاع السوري ،فالدولتان، تشتركان في حدود سياسية تصل طولها إلى 3483 كيلومترًا, ، كذلك وجود مصالح اقتصادية مشتركة بينهما،كما حضور ايران كذلك في استراتيجية الصين،كونها المورد الثاني للصين من النفط. كما تملا بالمقابل الشركات الصينية الفراغ الذي تركته الشركات الغربية، المنسحبة من ايران .وخاصة في ظل تحول سياسة الولايات المتحدة الأميركية، نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية.منطقة النفوذ الصيني. والاتهامات المتبادلة ،اثر التعاملات بالسلاح مع الدول الموجودة بالمنطقة من طرف امريكا.كما تلتقي نظرة الصين وروسيا بخصوص تطور الحركات الجهادية واثرها على المنطقة.

**الولايات المتحدة الأمريكية[3]**

الموقف الامريكي مما يجري في سوريا، يختلف عن موقفها مما جرى في مصر وليبيا، اين طلبت بتنحي القيادة ، فالرئيس الامريكي يتبنى الحل الدبلوماسي في المنطقة،ويكتفي بفتح ممرات للمساعدات الانسانية وتستبعد التدخل العسكري حاليا . لان التدخل العسكري من شانه فتح الباب لتحويله الى نزاع اقليمي، ابعد مما هو عليه اليوم، وبالتالي تهديد المصالح الامريكية في المنطقة.

---

[1] امال محمد ياسين، مرجع السابق ص02
[2] احمد عبد الله الطحلاوي،مرجع سبق ذكره ص 03
[3] امال محمد ياسين، مرجع السابق ص 03

مع قرب الاستحقاقات الامريكية ،ومع الازمة الاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها الداخل الامريكي ،والذي يطالب القيادة بنتائج مضمونة،خاصة من اللوبي اليهودي الذي يهتم للمصالح الاسرائيلية وامنها، وعلى الرغم مما سبق الحديث عنه, يرى بعض المراقبين أنّ طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية بهذا وتلعب هنا الولايات المتحدة الامريكية على استراجية ،دعم الادوار الاقليمية والدولية نفي الميدان، والمحافل الدولية ،مع تشديد العقوبات والتضيقات من الداخل والخارج، لارهاق سوريا ،وهو مايقلل من التكاليف ،ويقلل من المخاطر الامنية على المصالح الاستراتيجية وامن اسرائيل. [1]

**الموقف الاوروبي**

تمثلت ردود الفعل الأوروبية تجاه الأزمة السورية في إصدار بعض البيانات والتصريحات المُدينة لعمليّات النظام منذ بداية الأزمة, وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على دمشق, بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي, حيث لجأ الاتّحاد الأوروبيّ إلى 13 لائحة من العقوبات منذ بدء الأزمة السّوريّة شملت إلى الآن أكثر من مئة شخصية مرتبطة بالنظام السوري بالإضافة إلى عشرات الشركات.

كما قامت بعض الدول الأوروبية بإعلان دعمها وتواصلها مع المجلس الوطني السوري كممثل للشعب السوري, والذي يضم أغلب مكونات المعارضة السورية, دون صدور موقف جماعي من كافة دول الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن.

وبذلك فإنّ الاتحاد الأوروبي الذي قاطع النظام السوري دبلوماسياً منذ بداية الأزمة, لا يبدو أنه يشكل طرفاً ضاغطاً على هذا النظام من أجل إجراء تغيير ما, كما أنّه لا يشكل قوة وضغطاً حاسماً بسياسة العقوبات الاقتصادية للمساهمة في إضعافه, وفي ظل السيناريوهات المحتملة لتطوّر الأزمة السورية ,يبقى دور الاتحاد الأوروبي غير واضح المعالم.

**خاتمة المبحث الاول :**

لقد شل عمل منظمة الامم المتحدة في سوريا، وهذا نتيجة مجموعة من العوامل، الداخلية الموجودة منذ نشاة الهياة، والتي جعلت الهيئة تعجز عن اداء مهامها المخولة لها قانونيا، والتي نشات لاجلها الهياة، رغم امتلاكها لكل الاليات والاجهزة، للاداء الامثل لها، وهو جعل المطالب بالاصلاح تتعالى لاصلاح الهيئة، لكن هذه العوامل وقفت الى جانبها عوامل لاتقل عليها اهمية، وهي العوامل المتعلقة: بالمصالح

[1] امال محمد ياسين،المرجع نفسه ص03

الواقعية ،التي تسبق الجهود وتحولها، حفاظا عليها،خاصة في ظل العجز عن انتاج، او الوصول الى حل توافقي بين الاطراف القريبة والبعيدة في الحالة السورية.

ان استمرار النزاع السوري ،الى اليوم نتيجة التعقيدات الموجودة فيه ،يفتح الباب امام عدة احتمالات لمستقبل سوريا، فياترى ماهي هذه التصورات المستقبلية للنزاع السوري؟

هذا ماسنحاول التعرض له في هذا المبحث الثاني.

## المبحث الثاني:التصورات المستقبلية للنزاع السوري

عبر قراءة المشهد الحالي للنزاع السوري[1] والذي يتمثل بدعم دولي سياسي للمعارضة السورية مقابل استمرار دعم روسي سياسي وعملي للنظام ، اين يقف العالم والنظام الدولي عاجزين عن التوصل إلى حل داخلي أو عربي أو أممي في الوقت القريب ،هذا مايفتح الباب امام ظهور ثلاث احتمالات وهي التي تذهب اليها أي ظاهرة انسانيةاو سياسية اواجتماعية ،بحيث تؤول الى احد الاحتمالات الثلاث :اما الحفاظ على الوضع الراهن وبالتالي بقاء واستمرار الظاهرة على ماهي عليه ،او اتجاه الظاهرة الى التحسن والانفراج ،او وضع احسن من الذي كانت عليه الظاهرة في الوضع الابتدائي ،وهو في العادة الاتجاه المرغوب فيه من طرف المتغيرات داخل الظاهرة ،الاحتمال الثالث: وهو الاسوا والغير مرغوب فيه ،وهو الذي يحتمل اتجاه الظاهرة الى وضع اسوا وكارثي ،وفي العادة يسطلح على الحالت الثلاث في الدراسات والبحوث الاستشرافية بالسناريوهات*[2] ،لكنفي حالتنا وهو شرط استخدام تقنية السيناريوهات لبناء دراسة مستقبلية يتطلب فريق خبراء ولاتقل المدة الزمنية لانجازها عن ستة اشهر،لذا سنحاول استخدام التصورات لتبيان المسارات المحتملة للنزاع السوري.

1-**مسار بقاء الوضع الراهن:** والذي يرجح استمرار النظام في الحل الأمني، في ظل بقاء الروس مساندين له لمراهنتهم على قدرته على البقاء في السلطة، وفي المقابل، تقوم بعض القوى الإقليمية والدولية على مساندة المعارضة والتغاضي عن تسليحها, لمنع سحق الانتفاضة، وإضعاف النظام، حتى يتفكك تدريجيًّا من الداخل، فتتناقص قدرته على السيطرة على الوضع وعندها يمكن أن تتدخل الدول المعنية – بما فيها روسيا والصين.– لترتيب مرحلة ما بعد الأسد[3].

---

[1]جيريمي شارب وكريستوفر بلانكارد:ترجمة شيماء ميدان،***السيناريوهات الاربعة للنزاع المسلح في سوريا***،2014

- يعتبر السيناريو في الدراسات الاستشرافية كوصف للوضع المستقبلي والمحتمل او المرغوب فيه ،مع توضيح لملامح المسار او المسارات التي يمكن ان تؤدي الى هذا الوضع المستقبلي ،وذلك انطلاقا من الوضع الراهن او من وضع ابتدائي مفترض والاصل ان تنتهي كل الدراسات المستقبلية الى سيناريوهات.

[3] احمد عبد الله ،مرجع سبق ذكره ص05

وفي هذا السيناريو مدّ لعمر الأزمة السورية وتوجيهها نحو المجابهة الشاملة وما تحمله من استنزاف للنسيج الاجتماعي والوطني السوري، إضافة إلى مخاطر تداعي بنية الجيش والدولة، وتصبح سوريا ساحة مفتوحة لصراع دولي..،كما يمكن حدوث ذلك ايضا اذا ماابسعدت الضربة العسكرية والتي تطالب بها الاطراف التي تريد سقوط النظام ،بالمقابل كذلك لايتم تدعيم اوتسليح المعارضة ،خاصة في ظل محاولة النظام تفتيتها .،وكذا توجيه النظام لانظار النظام الدولي الى محاربة القاعدة في الشام والعراق،وبالتالي يستفيد هنا النظام السوري من الحليف الثلاثي:ايران الصين وروسيا لاستعادة مصالحه وبناء نفسه.

2–**مساراصلاح الوضع**:وياتي ذلك اذا مانجع النظام السوري في اطلاق عملية اصلاحية ،مع الاطراف المختلفة السورية ،وهذا ماتحمله الامم المتحدة ،وعدة مبادرات ،خاصة في ظل الوعي الداخلي ،بالخطط المبرمجة لتقسيم سوريا الى اقليات كردية ،سنية ،علوية ،وهو الشيء الذي نجحت فيه سوريا ،ابان الاستعمار الفرنسي،وهذا حاليا عن طريق انتقال سياسي جامع ومحافظ على المؤسسات السورية ،وهو الراي الذي اتفقت عليه القوى الكبرى بعد المسارات التي انعقدت لحل المسالة السورية،لاسيما في ظل الاجماع الدولي كذلك[1] على مجابهة القاعدة في الشام والعراق،لكن كذلكهذا الاتجاه تشوبه الشكوك خاصة في ظل تمسك،النظام باحقيته واتهامالمعارضةومن يقف ورائها بالسعي وراء تدمير سوريا ،وبين معارضة تريد الاطاحة براس النظام.

3–**مسار التدخل العسكري:**

ويبقى الاحتمال الذي تخطئه التوقعات القريبة, مع بقائه وارداً ضمن التغيرات والأحداث المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي, وهو التدخل الدولي العسكري باتجاه حماية المدنيين باعتبار الظروف القائمة حيث أنه قد يدفع تزايد عنف النظام في قمع المتظاهرين والتخوّف من تدهور الأوضاع نحو حرب أهلية تخرج من السيطرة مع فشل المهمات الأممية في وقف عمليات النظام العسكرية، قد يضطر المجتمع الدولي حينها إلى تجاوز الاستعصاء في الأمم المتحدة الفيتو الروسي والصيني، فتلجأ القوى الإقليمية والدولية إلى الخيار العسكري, والذي يتضمن تدخل تحالف دولي لحماية المدنيين بفرض منطقة حظر جوي ومناطق آمنة، وتوجيه ضربات للقوى الجوية وللمدرعات والمدفعية التي تقتحم المدن والبلدات

---

[1]امال محمد ياسين، ***اطراف الجماعات في سوريا/المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية***، (مركز الراي للدراسات 2012م)

المنتفضة[1].

هذا الاحتمال الذي قد يبدو حاسماً لصالح الانتفاضة السورية نظرياً, إلا أنه في تداعياته وتوقعات ردود الأفعال الإقليمية والدولية عليه يبقى الخيار الأخطروالكفيل – ببعض احتمالاته – بتفجير منطقة حساسة كمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وقد أظهرت بريطانيا وتركيا وكندا درجات متفاوتة من الدعم لدعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما للقيام بعمل عسكري، في حين نعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتن وزير الخارجية الأميركي جون كيري بالكاذب، وزعم أن الأدلة ضد الأسد غير حاسمة وغير مقنعة .

وفي الكواليس، حذر الاتحاد الأوروبي والبابا فرانسيس من أنه لا يوجد أي "حل عسكري" ممكن في سوريا.

بعبارة أخرى، سار كل شيء كما كان متوقعا بالضبط، فالأميركيون والفرنسيون وغيرهم يواصلون دفع الروس إلى قبول أن الحكومة السورية استخدمت الأسلحة الكيميائية، ويرفض الروس –الحريصون على حماية حليفهم السوري– الأدلة ويعتبرونها غير حاسمة وغير مقنعة، وتستمر المذبحة. حتى لاتت كرر افغانستان اخرى ولا صربرينتشا اخرى[2]

"أغلب الأميركيين يشعرون بالضجر والسأم من الحروب في الشرق الأوسط، ويريدون من قادتهم أن يركزوا على التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل في الداخل" ويتحرك محور المعركة الآن نحو الكونغرس الأميركي، حيث يحاول تحالف نادر بين الديمقراطيين الليبراليين والجمهوريين الانعزاليين عرقلة خطط الرئيس أوباما.

ولا توجد لدى أولئك الراغبين في وقف إراقة الدماء خيارات جيدة، ويصدق هذا على أوباما وعلى الأوروبيين المشغولين بالصداع السياسي الداخلي، والزعماء العرب الذين يتوقون إلى رؤية حكومة الأسد تنهار، ولكنهم غير راغبين في التصريح بذلك علنا.

ويقول رئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون إن حكومته لديها أدلة جديدة ضد الأسد، في حين صوت البرلمان على حجب الدعم عن الرد العسكري، وفرنسا على استعداد للعمل كتابع ولكنها لا ترغب في تولي القيادة .

---

[1] امال محمد ياسين،المرجعالسابق ص02

[2] امال محمد ياسين،المرجع نفسه ص02

وتريد جامعة الدول العربية من "المجتمع الدولي" أن يتحرك من أجل إنهاء المذبحة، ولكن من دون استخدام القوة.

ويطلب أوباما من الكونغرس الموافقة على ضربات جوية محدودة قد تردع استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل، ولكنها لن تغير التوازن في الحرب الأهلية في سوريا.

والحق أن الأسد، والمتمردين السوريين، والأميركيين، والروس، والعرب يستحقون جميعا الانتقاد بجدارة، ولكن توجيه أصابع الاتهام يقودنا بعيدا عن جوهر المسألة.

فالموقف في سوريا هو أقوى دليل حتى الآن على نشوء نظام عالمي جديد قائم على خواء القوى في السياسة الدولية، حيث لن تقبل أي قوة منفردة أو كتلة من القوى تحمل التكاليف والمخاطر المصاحبة للزعامة العالمية .

وحتى إذا ضربت الولايات المتحدة وفرنسا دمشق، فإن هذه الضربة لن تنهي الصراع في سوريا –خلافا لما حدث في يوغوسلافيا السابقة، عندما نجحت الضربات العسكرية في وقف الحرب في كوسوفو من خلال قصف بلغراد– لثلاثة أسباب. تحييد الضغوط التي يواجهها الرئيس الأميركي باراك أوباما من أجل التدخل عسكرياً في الأزمة. وهذه الضغوط نابعة، بالدرجة الأولى، من قيادات الحزب الجمهوري، في حين تشير استطلاعات الرأي إلى غالبية أميركية معارضة للتورط العسكري

هذا لايمنع من وجود مسار رابع للنزاع وللمنطقة الشرق اوسطية عامة وهو:

**4- مسار التقسيم الى دويلات:**

حيث جاءت تصريحات الناطق باسم البيت الأبيض مؤخرا بأن الأسد لا يستطيع أن يحكم سوريا, وأن حكمه يقتصر على جزء من سوريا, لتشكل نقطة تحول كبيرة في مسار الموقف الأميركي [1]

فالولايات المتحدة تريد أن تقول من وراء هذا التصريح إنها تعرف جيدا ما يدور من أحاديث وخطط خلف الكواليس، يسعى النظام من خلالها إلى تقسيم سوريا إلى عدة دويلات طائفية وإثنية, بحيث يأخذ كل طرف المكان الذي يسيطر عليه وينشئ دويلته المستقلة, وإنها لا تمانع ولا تضع حق النقض على مثل هكذا مخططات.

---

[1] رشيد الحاج صالح،***سيناريو التقسيم الى دويلات***،(مركز الجزيرة للدراسات 2014)

ويبدو أن أول من فكر في الأمر هو النظام السوري, ثم أخذ ينسق مع الأكراد وحزب الله وإيران, بينما أبدت الأطراف الغربية عدم مبالاة بالأمر, طالما أنه لا يمس مصالحها الكبرى .

إن الأطراف الأربعة: النظام السوري, وإيران وحزب الله, والأكراد, والغرب، أدركت أنه ليس بالإمكان أفضل مما سيكون, وأن تقسيم سوريا إلى عدة دويلات –علوية في الساحل, وكردية في الشمال والشمال الشرقي, ودولة أو أكثر في باقي مناطق سوريا– أمر لا مفر منه, ولاسيما أن النظام السوري استمات في التمسك بحمص بغية العمل على تأمين المناطق المجاورة لدويلته المفترضة, و ضمان عدم قيام دولة واحدة في المناطق الأخرى, وتقسيم سوريا الداخلية إلى دولتين ,واحدة في شمال حمص وأخرى في جنوب حمص .

فبالنسبة للطرف الأول –وهو النظام السوري– فإن الحديث عن انسحابه في النهاية إلى الساحل وإقامة دويلة هناك، هو حديث نسمع به منذ فترة ليست بالقصيرة, واليوم أصبح احتمالا تؤكده السياسات العسكرية للنظام الذي لم يستنفر قوته وقوة حلفائه –من حزب الله وبعض العناصر الشيعية من العراق– في الجزيرة السورية وحلب كما استنفرها في القصير وحمص, لما يمكن أن تشكله المنطقتان الأخيرتان من أهمية إستراتيجية لمخططاته في إعادة رسم الخارطة السورية[1].

أما بالنسبة للطرف الثاني –وهو الأكراد– فقد اتضح الأمر أكثر عندما لجأ النظام إلى تحريك الورقة الكردية في شمال سوريا, وأخذ يحرك طموحاتهم بالقول انتم في الشمال ونحن في الجنوب وجسده ميدانيا بحيث لجأ النظام بعد انسحابه من عدد من المواقع متخليا عنها لصالح حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. وبهذا يتخلص النظام من الشمال السوري الواسع, مع بقاء قوة موالية له هي الأكراد, وترك مواجهة الكتائب الإسلامية في مواجهات طويلة مع الأكراد.

خاصة في ظل التوجه الكردي بقبول ورغبة في حكم ذاتي دون انفصال وهذا ما أكده "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي" على لسان زعيمه صالح مسلم

أما بالنسبة لحسابات الطرف الثالث –وهو إيران– فإنها تعتقد أنها قدمت الكثير للنظام السوري, وأنها مستعدة لتقديم المزيد, ولكن ليس إلى ما لا نهاية.

---

[1]رشيد الحاج صالح،المرجع نفسه ص02

**خاتمة الفصل الثالث :**

لقد وظفت الامم المتحدة في النزاع السوري ،وفق ميثاقها كل الوسائل ،للاسهام في حل النزاع السوري ،من جهود على مستوى مجلس الامن ،وجهود على مستوى المبعوثيين الاممين للامين العام ،وا على مستوى الاعمال الانسانية في سوريا ،ولقد بذل في ذلك جهود كبيرة بنية مثالية لحل النزاع ،لكن فشلت امام التعنت ،وواصطدام الجهود باختلاف وجهات النظر والمواقف نتيجة المصالح الواقعية للاطراف الكبرى صاحبة المصالح في المنطقة ،ها ماجعل النزاع يستمر ،ويبقى مفتوحا على اكثر من احتمال ،اما لسيطرةواعادة بناء النظام لنفسه ،او لاعادةبناء توافقية بانتقال سلمي او بتدخل عسكري جالب لاضطرا في المنطقة يدوم لعقود ،او لمشروع غربي هادف الى تقسيم سوريا والشرق الاوسط الى دويلات في خارطة اعادة بناء للشرق الاوسط.

# الخاتمة

لقد شكل النزاع السوري محكا جيدا لاختبار مدى نجاعةالامم المتحدةفي تسوية النزاعات الدولية ،هذه الهياة التي انشات من طرف النظام العالمي ،بعد فشل عصبة الامم في اداء مهمتها المنوطة بها، في سبيل حفظ السلم والامن الدوليين،الهدف الذي تسعى اليه دول العالم بعد الدمار الذي تسببت فيه الحربين العالميتية الاولى والثانية،فكانتالنية في احلال السلم والامن الدوليين بانشاء هذه الهيئة.

،نص ميثاق الامم المتحدة على تعزيز اداء هيئة الامم المتحدة باجهزة ،كفيلة بالاداء الحسن للهيئة في اطار احلال السلم والامن الدوليين ،هذه الاجهزة التي تمثلت في مجلس الامن كقوة ظاربة لهيئة الامم المتحدة في وجود الدول الدائمة العضوية وصاحبة القوة في تكريس قرارات الهيئة ،الجمعية العامة الجهاز الذي يكرس مشاركة دول العالم في احلال السلم والامن الدوليين ،بفضل العضوية الفتوحة لها،والتي تشارك مجلس الامن في دورها ،بالاضافة الى الامين العام ،الذي يفوض لرصد التهديدات والتبليغ عنها ،واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها،بالاضافة الى هذه الاجهزة تدعمت الهيئة بوكالات دولية تابعة لهاوالتي تسهم كل حسب مهمتها في المساعدة على الاداء الانساني للهيئة.

بغية ممارسة هذه المهام في النزاعات نص الميثاق على مجموعة من االيات التي تعمل بها الهيئة اثناء تدخلاتها،هذه الاليات تضمنها الفصل السادس والسابع من ميثاق الامم المتحدة،وخول الميثاق لاجهزة الهيئة العمل بها حسب حالة المسئلة المعروضة عليها،وتتدرج من سلمية تضمنها الفصل السادس ،وتكون اختيارية،وتتصاعد لتصل الى الاليات الغير سلمية ،والتي تتخذ في حالة التهديد الحقيقي والوشيك ،او الحروب ،او العدوان .

لقد تميزت تدخلات الامم المتحدة في النزاعات الدولية ،بتنوع الاليات ،وتنوع النزاعات ،في نزاعات اختلفت اطرافها ،واسبابها ،ودرجة خطورتها على الامن والسلم الدوليين،وكان الاداء بين نزاعات وصلت الهيئة الى درجات من المثالية في حلها ،نتيجة توفر الارادة والمتغيرات السامحة باداء جيد لها ،وبين نزاعات،وقفت في وجه الاداء الجيد عوامل داخلية وخارجية ،جعلت الحل يؤجل ،او يكن نسبي ،او يحل ثم يقوم من جديد،وتميزتالفترة التي مرت بها الحرب الباردة بالمد والجزر بين القوتين الدوليتين ،واستخدام الهيئة لخدمة المصالح الواقعية للقوى دائمة العضوية ،مما انعكس سلبا على عملها،وعلى استقرار وامن النظام العالمي .

اما فترة مابعد الحرب الباردة وفي ظل تفرد الولايات المتحدة الامريكية ،بقيادة وتوجيه النظام العالمي ،خاصة في ظل مرونة مصطلح تهديد السلم والامن الدوليين ودخول متغيرات جديدة في اطاره،كانتهاك حقوق الانسان ،التدخل الانساني ،الحرب ضد الارهاب ،الديموقراطية،تهديد اسلحة الدمار الشامل ،والتي صارت الولايات المتحدة الامريكية ،تتحجج في تدخلاتها بها ،الشيء الذي دعى من داخل ،وخارج المنظمة الى وجوب الاصلاح ،والتغيير لمنظمة الامم المتحدة.

في الاونة الخيرة ،ومع ظهور النزاعات الغير دولية،او الداخلية، حيث صارت النزاعات تنشب بين الكيانات الغير دولاتية ،وازدادت تعقيدات النزاعات ،بتعدد اطرافها،وتنوع مسبباتها ،ومعرفة حدودها ،الشيء الذي انعكس على اداء الامم المتحدة ،في هذا النوع من النزاعات، وانعكس سلبا على اطالة عمر النزاع ،وبالتالي تزايد اثارها ونتائجها ،كذا تعقد وصعوبة الحل في ظل عدم وجود وافق بين الاطراف المتعددة ،واحيانا الغير معروفة ،والغير مكشوفة الادوار ،مما يرهق اداء الاجهزة وعجز الاليات ،فاضطر اعوان الهيئة الى ابتكار اليات سلمية تمتد الى ماقبل واثناء ،ومابعد النزاعات ،والرامية في سبيل حفظ السلم والامن الدوليين دائما.

النزاع السوري الذي جاء في منطقة استراجية من العالم ،حيث انطلق بمطالب سلمية،اجتماعية ،وفي حالة اللاتفاهم ،خرجت الاحتجاجات الى صراع مسلع ،ادى الى نتائج اقتصادية ،واجتماعية ،وانسانية ،وحتى في الخارطة والنظام العالمي ،مم استدعى طلب تدخل الامم المتحدة في المنطقة،فكانت الجهود متنوعة من مجلس امن الى دور المبعوث الاممي ،وجهود انسانية ،هذه الجهود التي قوبلت وواجهت عدة تعقيدات نتيجة المصالح الواقعية للاطراف الاقليمية والدولية ،في المنطقة ،والتي صعبت من المهمة الاممية ،وعطل الحل في سوريا .

ولايزال النزاع السوري ،الى يومنا يعاني من عسر ولادة الحل ،وانعكاس ذلك على الساحة الداخلية ،في الجانب الاجتماعي ،والانساني في ظل الخسائر البشرية ،والاقتصادية ،والتنموية ،التي اعادة سوريا الى اكثر من اربع عقود خلت ،في ظل عدموضوح الحل ،وفشل الجهودالاممية والمبادرات والمساعي الدولية ،والاقليمية ،في سبيل ايجاد حل للنزاع ،في ظل استمرار قيام المصالح العقلانية للدول الكبرى صاحبة الرؤى الاستراتيجيةالبعيدة في المنطقة .

# قائمة المراجع

## الكتب:


1. ـ الصمادي زياد ،***حل النزاعات*** ،برنامج دراسات السلام الدولي :جامعة السلام التابعة للامم المتحدة ،2010
2. ـ العليمات نايف احمد ،***قرارات منظمة الامم المتحدة في الميزان*** ،الطبعة الاولى ،دار الفلاح للنشر والتوزيع ،الاردن ،2005
3. ـ ابراهيم علي ،***المنظمات الدولية :النظرية العامة الامم المتحدة*** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2001
4. ـ النصر ابوعجيلة يوسف :***الجزاءات الاقتصادية الدولية بمنظمة الامم المتحدة*** ،الطبعة الاولى ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية 2009
5. ـ انجرس موريس ،منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية،ترجمة ،بوزيد صحراوي ،كمال بوشرف،سعيد سبعون ،الطبعة الثانية،دار القصبة للنشر،الجزائر 2006
6. ـ بوزنادة معمر ،***المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي*** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1992
7. ـ بوسلطان محمد ،***فعالية المعاهدات الدولية ،البطلان والانهاء واجراءات حل المنازعات الدولية المتعلقة بذلك*** ،دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران 2005
8. ـ بوعشة محمد ،مدخل الى ادارة النزاعات الدولية ،الجزائر ،دار القصبة للنشر ،ط2007
9. ـ جراد عبد العزيز، ***العلاقات الدولية*** ،الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1992
10. ـ جعفر عبد السلام ،**المنظمات الدولية** ،دار النهضة ،مصر للطبع والنشر ،القاهرة ،دون سنة النشر ص441
11. ـ حتي يوسف ناصييف ،***النظرية في العلاقات الدولية*** ،دار الكتاب العربي ،بيروت ط 1 ،1985
12. ـ شلبي محمد ،***المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج،الاقترابات والادوات*** ،القاهرة :د ذ د نند،ذ،ط،،1996
13. ـ عودة جهاد ،النظام الدولي ..***نظريات واشكاليات*** ،دار الهدى للنشر والتوزيع ،مصر ،ط1،2005
14. ـ لافليند كاتلين،***النزاعات الداخلية والقانون الدولي*** ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
15. ـ مانع جمال عبد الناصر ،***التنظيم الدولي ـالنظرية العامة والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة*** ،الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع دون نكر سنة
16. ـ هارمان باتريك واخرون :***النظام العالمي الجديد ،القانون الدولي وسيسة المكيالين*** ،دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ،ليبيا ،الطبعة الاولى 1995

## الدوريات:


1. - رفعت سعيد ،***الثورات العربية بين متطلبات عصر السرعة وطموحالت التيارات الاسلامية*** ، مجلة شؤون عربية ،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ميدان التحرير ،القاهرة القاهرة 2012
2. - بطرس بطرس غالي :***نحو دور اقوى للامم المتحدة*** ،مجلة السياسة الدولية ،مؤسة الاهرام ،القاهرة ،عدد111 جانفي 1993
3. - عمر مقداد ،***اداء مجلس الامن الدولي في معالجة الازمات الدولية*** ،***معلومات دولية*** ،مركز المعلومات القومي ،دمشق ،السنة السادسة ،العدد 57 ،1998
4. – كوش عمر،***حيثيات وأسباب استقالة الابراهيمي***،مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية،2014 الموقع وتاريخ الزيارة
5. – نصر ربيع واخرون ،***الازمة السورية : الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية*** ،تقرير المركز السوري لبحوث السياسات ،جانفي 2013
6. – ابراهيم محمد:***هل ولد مؤتمر جنيف 2 حول السلام في سوريا ميتا؟*** مركزالجزيرة للدراسات الاستراتيجية،جانفي 2014
7. – ابو القاسم محمود ،***خطة عنان ومأزق الدبلوماسية الدولية فى سوريا*** ،مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية
8. – الانروا،***سوريا هدر الانسانية،تقرير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا*** ،ديسنبر 2013
9. - الطحلاوي احمد عبد الله ،***استعادة الدور:المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية***،المركز العربي للبحوث والدراسات،ماي 2015
10. – المجدوب محمد،***القانون الدولي العام*** ،الطبعة السادسة ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2007 .
11. – بشارةعزمي ،***سورية :داب الالام نحو الحرية محاولة في تاريخ الراهن*** ،بيروت :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،ط1،،2013
12. -بطرس بطرس غالى ،***الدور الجديد للامين العام للامم المتحدة في عالم مابعد الحرب الباردة*** ،مجلةالسياسة الدولية ،السنة الثانية والثلاثون ،العدد 124،افريل 1996
13. – حسين محمد امال، ***المواقف الإقليمية والدولية وأثرها*** في ***الأزمة السورية***، مركز الرأي للدراسات -جريدة الرأي – الأردن 2013
14. - دحمان غازي ،***مهمة الإبراهيمي بين الرهان على حنكته وحسابات الأطراف***،مركز الجزيرة للدراسات ،2013
15. - رستم محمد ،***الجماعات العنيفة في سوريا*** ،مركز المجتمع المدني والديموقراطية في سوريا ، نشرة خاصة ماي 2013

16. ـ زيد المرهون عبد الجليل : ***هل نذهب إلى جنيف؟***مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية
17. ـ زين العابدين رشيد ،***سوريا :تازم المشهد السياسي والفرص الكامنة***،مركز عمان للدراسات الاستراتيجية ،2014
18. ـ سارة فايز ،***الدور الايراني في القضيةالسورية***،مركز كارغيني للدراسات 2013
19. ـ شارب جيريمي و بلانكارد كريستوفر:ترجمة ميدان شيماء ،***السيناريوهات الاربعة للنزاع المسلح في سوريا***،2014
20. ـ صالح رشيد الحاج ،***سيناريو التقسيم الى دويلات*** ،مركز الجزيرة للدراسات 2014
21. ـ عامر صلاح الدين ،***الامم المتحدة في عالم متغير*** ،(مجلة الامن والقانون ،دبي ،السنةالسادسة ،العدد الاول جانفي 1998)،ص257
22. ـ عبد الغاني محمد ابراهيم ،***المنظمات الدولية ،المطبعة التجارية الحديثة*** ،القاهرة ،1995،ص 235
23. ـ قبلان مروان: ***الحوار السياسي في سوريا: جهود للوصول إلى السلام المفقود*** مركز الجزيرة للدراسات مارس2014،
24. ـ كرام محمد الاخضر ،***الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق واجندة السلام*** ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،العد 14،ربيع 2007
25. ـ كوش عمر ،***هل سينجح الإبراهيمي حيث فشل أنان؟***،مركز الجزيرة للدراسات2013
26. ـ لكريني ادريس :***التدخل في الممارسات الدولية :بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير ،ضمنالعولمة والنظام العالمي الجديد*** (مؤلف جماعي )سلسلة كتب المستقبل العربي 38،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،الطبعة الاولى 2004،ص66،65
27. ـ لكريني ادريس ،***مجلس الامن في عالم متحول :واقع الانحراف ومتطلبات الاصلاح*** ،مجلة الدراسات الاستراتيجية ،مركز البحرين للدراسات والبحوث،العدد العاشر ،2008
28. ـ ناغعة حسن واخرون :***الامم المتحدة ،ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن ،وجهة نظر عربية*** ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،الطبعة الاولى 1996
29. ـ هنداوي حسام احمد :***مدى التزام مجلس الامن بقواعد الشرعية الدولية ،نظرة واقعية ومستقبلية*** ،مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ،القاهرة عدد 117 جوان 1994
30. ـ هندي احسان ،***الاساليب الودية في حل الازمات والمنازعات الدولية ،معلومات دولية*** ،مركز المعلومات القومي ،دمشق ،السنة السادسة ،العدد57،صيف 1998
31. ـ ياسين امال محمد ،***المواقف الاقليمية والدولية واثرها في الازمة السورية***،المركز العربي للبحوث والدراسات ،ماي 2014
32. ـ يحي مهى ،***الحسابات الخليجية في الصراع السوري***،مركز كارغيني للشرق الاوسط ، جوان 2014

33. – **تشارلز ليستر و ويليام مكانتس**، *الحرب الأهلية السورية: الحالة السياسية والعسكرية*،**المركز** اللبناني للأبحاث والدراسات **فيفري 2014**
34. – الديب محمد رضا ،***الدور السياسي للامين العام للامم المتحدة*** ،مجلة السياسة الدولية ،السنة الثلاثون،العدد117جولية 1994

## المذكرات

1. – زروال عبد السلام،***عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة*** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستار في العلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ،2010/2009
2. – لكريني ادريس :***ادارة مجلس الامن للازمات العربية في التسعينيات*** ،***ازمة لوكربي نموذجا*** ،اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ،جامعة محمد الخامس ،الرباط ،2001،غير منشورة
3. – لمقدم حمر العين ،***التحديات الجديدة لمجلس الامنفي حفظ السلم والامن الدوليين*** :على ضوء الحرب العدوانية على العراق ،مذكرة ماجيستار في القانون الدولي ،غير ممنشورة ،جامعةساعد دحلب البليدة 2005
4. – محمدالطاهر مسيكة ،***قرارات مجلس الامن الدولي بين نصوص الميثاق والتطبيق*** ،مذكرة ماجيستار في الحقوق ،تخصص قانون دولي وعلاقات دولية ،غيرمنشورة،جامعة الجزائر ، 2010

### المواقع الالكترونية

1. – المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية: http://ec.europa.eu/echo/index_en.htmتاريخ الزيارة 2015/03/20 الساعة 10:00صباحا
2. – الأزمة السورية: ***دليل الجماعات المسلحة في سوريا جانفي 2014***، bbcwww.bbc.co.uk/.../131213_syria_rebels_background على الموقع تاريخ الزيارة 2015/03/20 الساعة 15:00 مساءا
3. – الجماعات المسلحة في سوريا واجندات تركيا والسعودية على الرابط : www.alalam.ir/news/1640619تاريخ الزيارة 2015/2/25 على الساعة 12:30
4. – بكر علي ، ***دور التنظيمات المسلحة في الازمة السورية*** ملف العدد على الرابط www.siyassa.org.eg تاريخ الزيارة :2015/03/23 على الساعة 11:10سا

5. ـ تقريرالمركز السوري لبحوث السياسات: على الرابط :الرا http://scpr-syria.org/att/1360366400_6xyyP.pdf تاريخ الزيارة :2015/03/04 على الساعة 12:00

6. ـ شيخ سلمان،*من بيروت إلى بغداد: التأثير الإقليمي للصراع السوري* مركز بروكنجز الدوحة على الموقع **www.siyassa.org.eg** تاريخ الزيارة 2015/03/02 الساعة 16:50 مساءا

7. ـ علي محمد علي ، المركز المتوسطي للدراسات على الرابط : https://mediterraneancenter.wordpress.com/ تاريخ الزيارة 2015/02/22 على الساعة 16:30 سا

8. ـ كوش عمر،*الأزمة السورية: دليل الجماعات المسلحة في سوريا* 21جانفي 2014 bbc على الرابط: bbcwww.bbc.co.uk/.../131213_syria_rebels_background تاريخ الزيارة 2015/03/20على الساعة 15:00 مساءا

9. ـ وولت ستيفن ، *العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"*،ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR تاريخ الزيارة 2015/03/22 الساعة 10:00

10. اسماعيل عمر،*اثر الصراع في سوريا* على الرابط : **www.menara.ma/.../1595104**


## المراجع باللغة الاجنبية:


1. -Departement of public information ***.basic facts about the united nation***(new York:news and media devision.2004)
2. −Inkels Alex , "***The Emerging Social Structure of the World***", World Politics, 27, 4(July) H2007 p23
3. -Mohamed fadhal troudi, ***(l e printemps serien : enjeux et perspictives***),revue de geostrategique, n 37,3em tremestre 2012,
4. -perez de cullar Javier ,***le role du secretaire general de lonu,revue algerienne des relations internationales*** ,n 5,1987,

# الملاحق

**ملحق رقم 01: القرار رقم 2042 الصادر عن مجلس الامن**

## مقترح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

(١) الالتزام بالعمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة تقودها سورية لتلبية الطموحات والاهتمامات المشروعة للشعب السوري، وتحقيقا لهذه الغاية الالتزام بتعيين مفاوض ذي صلاحيات عندما يدعوها المبعوث لذلك؛

(٢) الالتزام بوقف القتال وتحقيق وقف عاجل وفعال لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة حماية للمدنيين ولبسط الاستقرار في البلد؛

وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي للحكومة السورية أن توقف فورا تحركات القوات نحو المراكز السكانية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة فيها والبدء بسحب الحشود العسكرية في المراكز السكانية وحولها؛

وفي أثناء القيام بهذه الإجراءات على أرض الواقع، ينبغي للحكومة السورية أن تعمل مع المبعوث لتحقيق وقف مستمر لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

وسيطلب المبعوث التزامات مشابهة من المعارضة وجميع العناصر المعنية لوقف القتال والعمل معه لتحقيق وقف مستمر لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة؛

(٣) كفالة تقديم المساعدات الإنسانية في حينها لجميع المناطق المتضررة من القتال، وتحقيقا لهذه الغاية، قبول وتنفيذ، كخطوتين فوريتين، هدنة إنسانية لمدة ساعتين ولتنسيق التوقيت والطرائق بشكل دقيق للهدنة اليومية من خلال آلية فعالة، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛

(٤) تكثيف سرعة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين احتجازا تعسفيا، بما في ذلك بشكل خاص الفئات الضعيفة من الأشخاص، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، وتقديم قائمة بجميع الأماكن التي يجري احتجاز هؤلاء الأشخاص فيها، دون تأخير من خلال القنوات المعنية، والبدء فورا بتنظيم الوصول إلى هذه الأماكن والرد على وجه السرعة من خلال القنوات المعنية على جميع طلبات الاستعلام الخطية أو الوصول أو الإفراج المتعلقة بهؤلاء الأشخاص؛

(٥) كفالة حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد للصحفيين واعتماد سياسة غير تمييزية بشأن منحهم تأشيرات الدخول؛

(٦) احترام حرية إنشاء الجمعيات والحق في التظاهر بشكل سلمي على النحو الذي يكفله القانون.

## الملحق رقم 02: القرار 2043 الصادر عن مجلس الامن

**وقد نظر** في الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/238)،

١ - **يعيد تأكيد** تأييده الكامل لجميع عناصر اقتراح النقاط الست المقدم من المبعوث والمرفق بالقرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢)، **ويدعو** إلى تنفيذها العاجل والشامل والفوري بهدف الإنهاء الفوري لكل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتأمين وصول المساعدات الإنسانية وتيسير عملية انتقالٍ سياسي بقيادة سورية تفضي إلى إقامة نظام سياسي تعددي ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بالمساواة بصرف النظر عن انتماءاتهم أو أصولهم العرقية

أو معتقداتهم، بوسائل منها بدء حوار سياسي شامل بين الحكومة السورية وجميع أطياف المعارضة السورية؛

٢ - **يدعو** الحكومة السورية إلى أن تنفذ بشكل واضح كل الالتزامات التي وافقت على الوفاء بها في التفاهم الأولي وعلى نحو ما ينص عليه القرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢)، وهي (أ) وقف تحركات القوات نحو المراكز السكانية، (ب) وقف كل استخدام للأسلحة الثقيلة في تلك المراكز، (ج) إكمال سحب الحشود العسكرية في المراكز السكانية وحولها، وكذلك سحب قواتها وأسلحتها الثقيلة من المراكز السكانية لتعود إلى ثكناتها أو إلى مواقع نشر مؤقتة لتسهيل وقف مستمر لإطلاق النار؛

٣ - **يدعو** جميع الأطراف في سورية، بما في ذلك المعارضة، إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف المسلح بكل أشكاله؛

٤ - **يدعو** جماعات المعارضة السورية المسلحة والعناصر المعنية إلى أن تحترم الأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاق الأولي؛

٥ - **يقرر** أن ينشئ لفترة أولية مدتها ٩٠ يوما بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية بقيادة رئيس للمراقبين العسكريين على أن تشمل نشرا أوليا يصل إلى ٣٠٠ من المراقبين العسكريين غير المسلحين إضافة إلى عنصر مدني ملائم حسب ما تحتاج إليه البعثة لتنفيذ ولايتها، ويقرر أيضا أن تنشر البعثة على وجه السرعة رهنا بتقييم الأمين العام للتطورات ذات الصلة على أرض الواقع، بما في ذلك توطيد وقف العنف؛

٦ - **يقرر أيضا** أن تكلف البعثة برصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانب كل الأطراف، ورصد ودعم التنفيذ الكامل لاقتراح النقاط الست الذي قدمه المبعوث؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام وإلى الحكومة السورية القيام دون تأخير بإبرام اتفاق بشأن مركز البعثة مع مراعاة قرار الجمعية العامة ٥٨/٨٢ المتعلق بنطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، **ويحيط علما** بالاتفاق بين الحكومة السورية والأمم المتحدة على أن يطبق، نموذج اتفاق تحديد مركز القوات المؤرّخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594)، ريثما يتم التوصل لاتفاق بشأن مركز البعثة؛

٨ - **يدعو** الحكومة السورية إلى أن تكفل عمل البعثة بفعالية، وذلك من خلال: تيسير النشر السريع بدون عراقيل لأفرادها وقدراتها حسب ما يلزم لتنفيذ ولايتها؛ وكفالة

تمكينها من التحرك والوصول بشكل كامل وفوري ودون عراقيل حسب ما هو ضروري لتنفيذ ولايتها مشددا في هذا الصدد على ضرورة أن تتفق الحكومة السورية والأمم المتحدة على وجه السرعة على أصول النقل الجوي الملائمة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية؛ وعدم إعاقة اتصالاتها؛ وتمكينها من الاتصال بحرية وفي إطار من الخصوصية بالأفراد في جميع أرجاء سورية دون الانتقام من أي شخص بسبب تواصله مع البعثة؛

٩ - **يدعو** الأطراف إلى أن تكفل سلامة أفراد البعثة دون المساس بحريتهم في التنقل والوصول إلى وجهاتهم، **ويؤكد** أن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق السلطات السورية؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن فورا عن أي عراقيل توضع في طريق أداء البعثة لعملها بصورة فعالة من جانب أي طرف؛

١١ - **يكرر تأكيد** دعوته السلطات السورية إلى السماح بوصول موظفي الهيئات الإنسانية فورا وبشكل كامل ودون عراقيل إلى كل السكان المحتاجين إلى المساعدة وفقا لأحكام القانون الدولي والمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية، ويدعو جميع الأطراف في سورية، ولا سيما السلطات السورية، إلى أن تتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية لتيسير توفير المساعدة الإنسانية؛

١٢ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم إسهامات مناسبة للبعثة حسب ما يطلبه الأمين العام؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في غضون ١٥ يوما من تاريخ اتّخاذه وكل ١٥ يوما بعد ذلك، وأن يقدّم إلى المجلس، أيضا حسب الاقتضاء، مقترحات بشأن أي تعديلات محتملة لولاية البعثة؛

١٤ - **يعرب** عن اعتزامه تقييم تنفيذ هذا القرار والنظر في اتخاذ خطوات أخرى حسب الاقتضاء؛

١٥ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

**القرار رقم 03: 2059 الصادر عن مجلس الامن**

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٨١٢، المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢**

**إن مجلس الأمن،**

**إذ يشيد** بجهود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا،

١ - **يقرر** تجديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ٣٠ يوما، مع أخذ توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل البعثة في الحسبان، ومع مراعاة الآثار المترتبة على العمليات من جراء الحالة الأمنية المتزايدة الخطورة في سوريا؛

٢ - **يهيب** بالأطراف أن تضمن سلامة أفراد البعثة دون المساس بحريتهم في التنقل وقدرتهم على الوصول، ويشدد على أن المسؤولية الأساسية في هذا الصدد تقع على عاتق السلطات السورية؛

٣ - **يعرب عن استعداده** لتجديد ولاية البعثة بعد ذلك، شريطة أن يقدم الأمين العام تقريرا يؤكده مجلس الأمن، يفيد فيه بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة وبانخفاض مستوى العنف من جانب جميع الأطراف بما يكفي للسماح للبعثة بأداء ولايتها؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في غضون ١٥ يوما؛

٥ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الملحق رقم 04: القرار رقم 2118 الصادر عن مجلس الامن

**المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سوريا**

٦ - اتفق أعضاء فريق العمل على المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سوريا، على النحو الوارد أدناه.

٧ - أي تسوية سياسية يجب أن تقدِّم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقالية:

(أ) تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية؛

(ب) تُحدِّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور؛

(ج) يمكن أن تنفَّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء؛

(د) يمكن بلوغها بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، وتكون ذات مصداقية.

٨ - **منظور للمستقبل** - أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استُشيروا عن تطلعات واضحة لشعب الجمهورية العربية السورية. وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:

(أ) تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات. ويعني هذا أيضاً أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات؛

(ب) تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين، وسيادة القانون. وليس كافياً أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة التزام من هذا القبيل. فلا بد من إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات؛

(ج) تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب التأكيد للطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.